وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد

تحليل مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في دول مختارة مع الإشارة إلى العراق

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

رسالة تقدمت بها
عبير مرتضى حميد السعدي

بإشراف
الأستاذ الدكتور
كاظم احمد البطاط

1433هـ **2012 م**

﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ
الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ

السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾

صدق الله آلعليّ آلعظيم
سورةالتوبة:الآيـة112

الإهداء

إلى صاحب المنِ والإحسانِ ...الله

إلى مُبلغ الرسالة ومُؤدي الأمانة... نبي الله (ص)

إلى القلب الكبير الناصع البياض...أبي

إلى الملاك الذي يساندني وأثمر في قلبي حب العلم ...أمي

إلى الزهرتين المعطرتين بالفل والياسمين...اخي وأختي

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

عبير

الشكر والتقدير

يحتم عليَ واجب الوفاء والإخلاص أن أزجي عميق شكري وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور كاظم أحمد البطاط الذي تفضل بالأشراف على هذه الرسالة؛إذ كان له الفضل الكبير في أغناء فصولها،وسد ثغراتها، وما بذله من جهد وصبر متعه الله بالصحة والسعادة والعطاء العلمي المتجدد دائما.

ويقتضي وجوب الاعتراف بالجميل أن أسجل أسمى آيات الشكر والتقدير إلى الدكتور صفاء الموسوي على تفضله بإبداء الرأي والمشورة إذ أعطاني الكثير من وقته لإسداء النصيحة والمعرفة والمعلومات الكافية فيها يخص الجانب الإحصائي منها.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى قسم الاقتصاد ولاسيما رئيسه الأستاذ الدكتور محسن عبد الله الراجحي بما قدمه من مساعدة.

وأقدم الشكر والتقديم لعمادة كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة كربلاء–ولاسيما عميد كلية الأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب لرفده جهود طلبة الدراسات العليا فيها.

شكري وتقديري إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه.

وأقدم الشكر والتقدير كذلك إلى كل من كان لي عوناوساعدني في اتمام هذه الرسالة ومد لي يد العون بدون ان يشعروا بدورهم بذلك واخص بالذكر وحدة الدراسات العليا والأخوات في مكتبة العتبتين الحسينية والعباسية على ما أبدوه من جهد وخدمة خالصة لوجه الله تعالى.ويلزمني الشكر أيضاً أن اذكر موظفي هيئة السياحة بغداد وبأخص موظفي(شعبة الإحصاء،مكتبة هيئة السياحة ،دائرة المجاميع السياحية)الأستاذ محمود عبد الجبار موسى مدير عام دائرة المجاميع السياحية والست خالدة إسماعيل مديرة التخطيط والدراسات في الهيئة والأستاذ مجيد العزاوي لما قدموه لي من عون ومساعدة في توفير البيانات الضرورية لانجاز الرسالة.

امتناني الفائق إلى زملاء الدراسة الذين كانوا لي الحافز الكبير للاستمرار والتواصل،وأقدم شكري وامتناني إلى عائلتي، والدي وأخوتي على مساندتهم ودعمهم لي طوال مدة دراستي. وفي الختام أقدم الشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون والمساعدة في أنجاز هذه الرسالة ودعائي لكم بالتوفيق وحسن العاقبة إنشاء الله .

الباحثة

عبير

المستخلص:

التنمية السياحية المستدامة هي من المواضيع الهامة والمعاصرة ، التي لم يبدا الحديث والبحث الواسع فيها ألا في الآونة الأخيرة من القرن العشرين تقريبا ، كما ان معظم الدراسات تناولت الجانب الايجابي لها فقط والمتمثل بزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ورفع المستوى المعاشي، مما اتاح للباحثة فرصة الخوض والتقصي عن بعض الجوانب السلبية المتمثلة باثر السياحة على البيئة والاقتصاد والمجتمع من خلال مؤشرات التنمية السياحية المستدامة. وتهدف هذه الدراسةالى تحليل مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في مصر والسعودية والعراق وتوضيح طبيعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،من خلال تحليل اثر نشاط السياحي على مياه الشرب، والكهرباء والصرف الصحي ومعالجة النفايات البلدية والتنوع البيولوجي كجانب بيئي أما اثر السياحة على حجم العاملين في قطاع السياحة ومعدل الجرائم ومدى توفير الطاقم الصحي فهو يمثل الجانب الاجتماعي، بينما أهمية الجانب الاقتصادي بمدى مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي .

وتنحصر مشكلات التنمية السياحية المستدامة في اعتمادها على مقومات بشرية وبيئية واجتماعية لقيامها وان سوء الاستغلال والهدر سواء كان من قبل سكان البلد المضيف أو من قبل السواح قد يجعلها صعبة التطبيق في ظل الاستدامة. عليه تطرقت الباحثة إلى مفاهيم السياحة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وانتاجها التنمية السياحية المستدامة السياحي ذات مبادئ واهداف ومؤشرات مستنبطة من مؤشرات التنمية المستدامة التي تم تطبيق جانب منها في النشاط ، فيتم تطبيقها عبر سياسات خاصة في مصر والسعودية ،فضلا عن ذلك بينت الباحثة طبيعة أداء قطاع السياحة في مصر والسعودية والعراق واهم المعوقات التي تواجهه وسبل المعالجة واختمت الباحثة دراستها باحتساب مؤشرات التنمية السياحية المستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) باستخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن . واخيرا توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات وصياغة توصيات بغية استدامة التنمية السياحية في مصر والسعودية والعراق من خلال مراعاة المؤشرات المحتسبة .

المقدمة :

عرف الإنسان السياحة والترحال منذ زمن بعيد ،إ أن السياحة في وقتنا الحالي تختلف عن المفاهيم السابقة كونها لم تعد مجرد نشاط ترفيهي وتسلية للإنسان بل تعد صناعة لها أبعادها وأهدافها ودورها المهم في تكوين الدخل القومي وتوليد عوائد من النقد الأجنبي وتخلق فرص العمل وتحسن الظروف ا جتماعية والبيئية والثقافية ،كما تساعد بدورها على تقليل الفجوة ا قتصادية بين الدول والأمم.

وعلى الرغم من المنافع الكثيرة التي تدرها السياحة إ أن للتوسع السريع في هذا القطاع يولد للنشاطات السياحية التقليدية الناشئة مزيدا من الضغط على بيئتها الطبيعية والثقافية وا جتماعية وا قتصادية،لذا برز مفهوم التنمية المستدامة ليكمل التنمية السياحية عبر وضع خطط مناسبة لإدارة شؤونها وفق رؤية مستقبلية طويلة الأمد لتكون أكثر فاعلية في تحقيق الأبعاد ا جتماعية وا قتصادية والبيئية كافة.

ولكون السياحة هي صناعة نظيفة (تختلف عن باقي الصناعات الأخرى) مبنية على بيئة سليمة خالية من التلوث أو ما تسمى(السياحة صناعة بلا دخان أو بلا مداخن) لذا تبنت مبادئ التنمية المستدامة وتطبيقاتها في التنمية السياحية وأصبحت توجهاتها نحو حماية البيئة وا هتمام والمحافظة على البيئة الطبيعية والبيئة التراثية والتاريخية. أن التنمية السياحية المستدامة تعني تغير طرق استغلال الموارد واتجاهات وتوجهات التنمية بما يحقق ا نسجام بين حاجات الحاضر وحاجات المستقبل دون أن تقل فرصة أجيال المستقبل في استخدام الموارد بجانب الأجيال الحاضرة وتضع التنمية السياحية المستدامة مسؤولية ذلك على الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في قطاع السياحة لضمان استدامة الموارد السياحية من اجل الأجيال الحاضرة والقادمة ،لذا شُرع بوضع مؤشرات للتنمية السياحية المستدامة أساسها أبعاد التنمية المستدامة.وإذا ما طبقت في الدول السياحية فإنها تقوم برصد الآثار ا جتماعية وا قتصادية والبيئية للسياحة،وفي ضوء ذلك اتبعت العديد من الدول ومنها مصر والسعودية وضع إستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة ورغم المشاكل والتحديات التي تعيقها ووضع الحلول اللازمة لمواجهتها.أما العراق فقد واج العديد من العقبات والمشكلات التي أدت إلى تقليص دور السياحة في مجا ت التنمية ا قتصادية وا جتماعية،رغم ما يحتوي من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة إ أن هذه الصناعة لم تلق ا هتمام المطلوب، وهذا يرجع إلى ضعف وقصور إدارة المكونات الأساسية لهذه الصناعة وعدم اهتمام الحكومات بقطاع السياحة،مما أدى إلى تخلف هذا القطاع مقارنة بالدول الأخرى وضعف جودة الطاقات الإيوائية المقدمة للسائح.

وعلي حاولت هذه الرسالة الوقوف على ماهية التنمية السياحية المستدامة وتوضيح كيفية قيام مصر والسعودية بتطبيق مبادئها للاستفادة من تجربتها لتطوير قطاع السياحة في العراق ،وبيان مؤشرات التنمية السياحية المستدامة وطرق قياسها للنشاط السياحي واتجاه التنمية السياحية في مصر والسعودية والعراق.

مشكلة البحث:

تعتمد التنمية السياحية المستدامة على مجموعة مقومات أو عناصر منها طبيعية وأخرى حضارية أو بشرية لجعلها نشاطاً قائداً في تحقيق التنمية المستدامة وأن عملية ديمومة هذه المقومات والحفاظ عليها من حا ت التدمير والتقويض والهدر من شأنا أن يضمن لهذا النشاط القدرة على استدامة التنمية لكن ا ستخدام غير العقلاني للموارد في بلدان العينة نجم عنا أضرار بيئية وثقافية،أدت إلى تدني المنافع المتوخاة في التنمية المستدامة من هدر في الإمكانات ا قتصادية والبشرية وتعميق فجوة التباين في مستوى التطور ا قتصادي.

فرضية البحث:

على الرغم من أهمية التنمية السياحية المستدامة في بلدان العينة وتطبيقها أا أن عدم ا لتزام والمراعاة لمعايير ا ستدامة في المجال ا قتصادي والبيئي وا جتماعي جعلها غير مجدية في تحقيق التنمية السياحية.

الأهمية الدراسة:

في ظل ا هتمام العالمي بالتنمية السياحية المستدامة واهميتها في خلق توازن بين جوانب الحياة(ا قتصادية وا جتماعية–الثقافية والبيئية) لكافة الدول السياحية ذات الجذب السياحي الكبير مما دفع هذه الدول الى ا هتمام بها وتطويرها, كونها نشاطٌ استثماريٌ مستدامٌ لنيل المكاسب ا قتصادية ذات جدوى عالية تتحاشى المشاكل البيئية وا جتماعية والثقافية.

أهداف البحث:

يرمي البحث إلى ما يلي:–

1- التعريف بمفاهيم السياحة والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما التي أنتجت التنمية السياحية المستدامة واهم مؤشراتها،وتحديد طبيعة المشاكل التي يمكن عدّها تحديات تعرقل من مسيرة التنمية السياحية المستدامة.
2- توضيح تجارب إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في مصر والسعودية والعراق واهم المعوقات التي تقف أمامها.
3- توصيف المشاكل التي تجابا تحقيق استدامة التنمية السياحية مع السعي إلى التوصل لبناء استراتيجيا وطنية للتنمية السياحية المستدامة في العراق ووضع المقترحات التي تقلل من حدتها.

4- احتساب مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في بلدان العينة لمعرفة وضعها البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

منهجية البحث:

لإثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه فقد اعتمد الباحث الاسلوب الاستنباطي من خلال استعانة بالنظريات وفرضيات السابقة وكما استخدم المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة تجارب دول العينة ومنهج المقارن في مقارنة تجارب دول العينة وصولاً للاستنتاجات وتوصيات البحث.

هيكلية الرسالة:

ضمت الرسالة أربعة فصول، شمل الفصل الأول ثلاثة مباحث تناول الأول منها المفاهيم الأساسية عن السياحة،أما الثاني فقد تناول مكانة السياحة في المجتمع،بينما الثالث تناول التنمية المستدامة واهم أبعادها ومؤشراتها وعلاقتها بالبيئة.

أما الفصل الثاني فقد تألف من ثلاثة مباحث، تناول الأول ماهية التنمية السياحية ضمت أربع فقرات الأولى علاقة السياحة بالبيئة وتطور مفهوم التنمية السياحية المستدامة والثالثة تناول مبادئ التنمية السياحية المستدامة وأهدافها، والفقرة الأخيرة ناقشت أشكال التنمية السياحية المستدامة أما الثاني فقد أوضح مكونات التنمية السياحية المستدامة والتحديات التي تواجهها،أما الثالث فقد تناول مؤشرات التنمية السياحية المستدامة.

الفصل الثالث فقد تألف من ثلاث مباحث هي الأول تناول إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في مصر الثاني تناول إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في السعودية،بينما الثالث أوضح إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في العراق

الفصل الرابع والأخير الذي احتسب مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في بلدان العينة، وتألف من أربعة مباحث،الأول احتساب المؤشرات البيئية في مصر والسعودية والعراق،بينما الثاني احتساب المؤشرات الاقتصادية في مصر والسعودية والعراق،والثالث تضمن احتساب المؤشرات الاجتماعية في مصر والسعودية والعراق،أما الرابع فقد تناول ايجابيات وسلبيات المؤشرات المحسوبة،أما الخاتمة فقد تضمنت الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول
السياحة والتنمية المستدامة

المبحث الأول:المفاهيم الأساسية عن السياحة والتنمية السياحية.

المبحث الثاني: تطور السياحة العالمية

المبحث الثالث:التنمية المستدامة،مفهومها،أبعادها، مؤشراتها .

الفصل الاول
السياحة والتنمية المستدامة

تمهيد:-

منذ العصور القديمة تعد السياحة من الأنشطة المهمة للحياة البشرية وواحدة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت بالاهتمام المتزايد في العصر الحديث لاسيما خلال النصف الثاني من القرن العشرين. لذا يهدف هذا الفصل إلى تقديم جزء من الاطار النظري لكل من السياحة والتنمية المستدامة وذلك من خلال تحديد بعض المفاهيم والآراء العالمية بشأن المفهومين، ففي المبحث الأول سيتم تناول مفاهيم السياحة ونشأتها وتطورها التاريخي،وما تنطوي عليه من أنواع السياحة والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية في المجتمع.اما المبحث الثاني سيتم فيه بيان أهمية السياحة ومكانتها في الاقتصاد العالمي وتطورها في الوقت الحالي،بينما يتناول المبحث الثالث؛أطار نظري للتنمية المستدامة من حيث مفهومها وابعادها ومؤشراتها وعلاقتها بالبيئة.

المبحث الأول
المفاهيم الأساسية عن السياحة والتنمية السياحية

أولا :السياحة:نشأتها وتطورها التاريخي،مفهومها،أنواعها.

1.نشأت السياحة ومراحل تطورها التاريخي.

عرفت ظاهرة السفر قديما،بقدم البشرية نفسها وعليه من الصعب تحديد البداية الحقيقة لها،إذ كان السفر ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لأخر لأسباب متعددة.لذا فقد مرت السياحة بمراحل متعاقبة ويمكن حصرها بما يأتي:-

أ-المرحلة الأولى:العصور القديمة(العصر البدائي):

منذ نشأة الإنسان وهو يحاول الكشف عن المكان الأفضل والبحث عن مناطق معيشية أحسن،لذا نجده استقر قرب الأنهار ومصادر المياه ومع ظهور الحرف وتربية الحيوانات ازدادت رغبة الإنسان في مواصلة التنقل والسفر واستكشاف الأراضي المحيطة.

ومع ظهور الحضارات في مصر وبلاد الرافدين أصبح السفر وسيلة للتجارة والثقافة والمنفعة،إذ يعد الفينيقيون من أشهر الشعوب القديمة التي عرفت بحبها للمخاطر والمغامرات والاهتمام بالتجارة والترحال البحري بحثا عن المعرفة والكسب المادي اللذان يعدان من أهم أهداف السياحة في الوقت الحاضر[1] ، وبدأت المراكز البدائية للضيافة تنتشر على الطرق الرئيسية ثم تحسنت وسائل النقل في العهد الأشوري.ولم يقتصر السفر لغرض التجارة فقط ،بل تعددت دوافع السفر في تلك المرحلة فظهر السفر لدافع ديني فمع انتشار المسيحية في إرجاء الإمبراطورية الرومانية ظهرت حركة السفر الدينية إلى القدس وبيت لحم في فلسطين .أما دافع المتعة والرياضة فكان اليونانيون القدماء أول من عرفوا به،إذ سافروا إلى مدن أخرى ولاسيما أثينا كونها مركز السياح من اجل المتعة والاحتفالات الدينية والمناسبات مثل الألعاب الاولمبية التي شرع في تنظيمها776ق.م وهو ما شجع بناء الفنادق لزوار أثينا وكان ذلك في القرن الرابع

[1]كواش خالد مبارك:أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية،أطروحة دكتورا منشورة على شبكة معلومات الدولية، 2004،ص4.

قبل الميلاد [1]،والجدير بالذكر أن أول دليل سفر صدر في عام (170م)باليونانية بعنوان (دليل اليونان) الذي يصف المواقع اليونانية والمنحوتات وقد احتوى على الشروحات والقصص عنها [2].

ب- المرحلة الثانية: (العصور الوسطى):

تمتد هذه الفترة مابين القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر،وقد اقتصر السفر خلال أوائل هذه المرحلة على الرحلات ذات الطابع الديني وخاص بعد انتشار الديانة المسيحية إذ كثر سفر الاوربيين إلى معابد المسيحية،وفي أواخر القرن الثالث عشر اكتشف ماركوبولو الطرق بين أوربا واسيا،ونشأ في الصين نظام طرقي جديد منذ عصر شو(1221-1122)قبل الميلاد.أما بالنسبة للعرب فقد تميزت رحلاتهم في بداية العصور الوسطى بقطع مسافات طويلة،بحرية وبرية ،وتزايد نشاط الترحال واتسعت دائرة الرحلات العربية منذ القرن الثامن الميلادي بعد ظهور الإسلام وانتشاره،إذ أصبحت رحلات الحجيج لزيارة المدينة المنورة ومكة المكرمة والقدس من أهم حركات السفر في تلك الحقبة[3].بينما كانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء, اذ كانت أرزاق العالم تجري إليهما وكانت تشكلان مركزين ثقافيين يستقطبان طالبي العلم بهدف الدراسة والتعلم, ومن اشهرالرحالة العرب الذين عرفوا برحلاتهم طويلة هم الرحالة ابن بطوطة،وابن جبير ،المسعودي،البيروني[4].

ت- المرحلة الثالثة: (عصر النهضة):

تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء عصر الإقطاع في أوربا في القرن الخامس عشر الميلادي ونشوء الرأسمالية التجارية،وحتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي لذا سمي عصر النهضة.

بدا المسافرون بين القرن الرابع عشر والسابع عشر تدفعهم الرغبة في زيادة الخبرة والمعرفة،ومع اكتشاف العالم الجديد فتحت أبواب الكسب المادي وأدت إلى اتساع مدارك الناس في أهمية التعلم والتثقف،فظهرت بداياتها في بريطانيا حينما أقرت إليزابيث الأولى بإرسال شباب الطبقة الارستقراطية برحلات طويلة إلى أوربا للتعلم،إذ كانت تستغرق رحلتهم ما يقارب الخمسة أعوام [5].ومع رغبة الإفراد في المعرفة والبحث عن

---

[1] مصطفى يوسف كافي:صناعة السياحة والأمن السياحي,ط1،دار رسلان،دمشق، ، 2009، ص30.
[2] نعيم الظاهر،سراب اليأس:مبادئ السياحة ،ط1،دار المسيرة،عمان، ، 2001 ،ص17.
[3] نعيم الظاهر،سراب اليأس ،مصدر السابق،ص5.
[4] عثمان محمد غنيم،بنيتا نبيل سعد:التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل،ط2،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ، 2003،ص34.
[5] تغريد سعيد حسن ، المدن الحضارية و أثرها في تطوير حركة السياحة الثقافية في العراق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 1997 .

المناطق الجديدة كان لابد من قيود وقوانين تنظم عمليات السفر في تلك المرحلة والمتمثلة بالجوازات والتأشيرات وكمبيالات السفر والسبب يعود لظهور دول ذات نظم سياسية واقتصادية ودينية مختلفة[1].في حين نشطت رحلات البحرية الأوربية بشكل كبير خلال القرن الخامس عشر أي مع بداية حركة الاكتشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار والتنقل في البلاد المكتشفة وأهمها اكتشاف كولومبس لأمريكا عام 1492ورأس الرجاء الصالح1498واستراليا 1605[2].لقد أدت الثورة الصناعية إلى تغير كبير في الرحلات السياحية فالتطور في وسائل النقل والموصلات والاتصال أدى إلى تسهيل التنقل للطبقة الوسطى وطبقة العاملين من خلال السكك الحديدية والسفن البخارية فاختصرت الوقت والمسافات وزادت من إعداد المسافرين لغرض الترفيه،وبظهور الآلآت التي حلت محل الإنسان زاد وقت الفراغ للعاملين وأصبحوا يحصلون على إجازات سنوية يقضون فيها عطلاتهم في مناطق السياحية بأوربا[3].

وتميزت هذه المدة بانطلاق لفظة السياحة والسائح بشكل واضح،فشهد أول رحلة سياحية جماعية بواسطة القطار نظمها الانجليزي توماس كوك بإعطاء نفس جديد لإسفار السياحية فقد وضع تخفيضات على الأجور لكل مجموعة من المسافرين وكان هذا عام 1841 [4] . واتسم هذا العصر بوجود قوانين منظمة وظهور وسائل نقل ومواصلات متطورة من قطارات وبواخر وسكك حديدية إذ تميزت هذه المدة بان أصبح التنقل بغرض الاستمتاع ميسورا بفضل تطور الطائرات المدنية والطرق والموصلات وتقدم وسائل الاتصالات المختلفة مما لعب دور كبير في حركة تنقل الأفراد لزيارة الأماكن الترفيهية[5].

ث- المرحلة الرابعة العصر الحديث:

ويسمى أيضا (عصر السياحة الجماعية)،ويبدأ هذا العصر مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر.ومع استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية لأغلب الدول أصبح التنقل لغرض الترفيه عن النفس والاستمتاع بالطبيعة متزايداً نتيجة لتملك اغلب الأفراد السيارات وتوفر الوقت والمال والاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية،وبدخول الطائرات النفاثة التجارية إلى الخدمة في عقد الخمسينيات من القرن الماضي.وأصبح بمقدور اكبر عدد من الناس السفر إلى مسافات الطويلة وبأقل الأسعار وبوقت قصير،لذا شهدت في تلك المرحلة ظهور الرحلات أو ما تسمى ب(السياحة الترفيهية المنظمة).إن هذه التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أسفرت عن تغيرات جوهرية في حياة المجتمعات وكان لها الأثر الكبير في تطور السياحة الحديثة وسرعة انتشارها وهي:

---

(1) مصطفى يوسف كافي،مصدر سابق،ص34.

(2) كواش خالد مبارك،مصدر سابق،ص5.

(3) المصدر سابق،ص6.

(4) إسماعيل عمران :تنمية السياحية بالمغرب واقع وإبعاد ورهانات،ط1،دار الأمان،الرباط ،2004،ص41.

(5) يسرى محمد حسين العنزي:العوامل المحددة للسياحة الداخلية في العراق وإمكانية تطويرها،رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،2005،ص28.

1) تقليل ساعات العمل نتيجة لاستخدام الآلات والأجهزة الحديثة،إذ أدى الى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت للعمال فرصة للسفر.

2) الهجرة من الريف الى المدينة أو ما تسمى بظاهرة (التمدن)مما جعل جو المدينة مزدحماً بالضوضاء والضجيج والانشغال بالإعمال طوال اليوم،كل هذا أدى بضرورة التمتع بأجازة سنوية للهروب من جو الروتين والعمل في زخم المدينة.

3) استقرار الوضع الأمني في اغلب بقاع العالم(لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية)مما شجع على السفر والتنقل بين دول العالم.

4) تلوث البيئة ولاسيما في البلدان الصناعية مما أدى بالإفراد الى البحث والهروب الى مناطق جديدة ذات بيئة نظيفة يتوفر فيها سبل التمتع بوقت الفراغ.

5) التطور الكبير بوسائل النقل والموصلات التي أدت إلى سرعة التنقل و اختصار الوقت وبأسعار مناسبة[1].

6) ظهور فائض في الإنتاج نتيجة تطور الآلات وفنون الإنتاج مما أدى الى ظهور التجارة الخارجية والبحث عن الأسواق لتصريف المنتجات.

7) التمتع بالعطل السنوية المدفوعة الأجر بعد ظهور العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بضمان حقوق الإنسان والعامل وسن قانون العطل الإجبارية المدفوعة الأجر[2].

2-مفهوم السياحة والسائح

كانت السياحة في الماضي ظاهرة اجتماعية وإنسانية مبنية فقط على حب الإطلاع والاستكشاف، بينما تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث فأصبحت صناعة مركبة وهادفة إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

وتعني كلمة السياحة في اللغة العربية كما أشار ابن منظور في كتابه لسان العرب بأنها مصدر ساح يسيح سوحا وسيحانا إذا جرى على وجه الأرض.ويقال:ساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحا وسيحانا: أي ذهب ، لذا فالسياحة هي الذهاب في الأرض للعبادة والترهب[3].

أما السياحة في النصوص الشرعية فقد وردت لفظة السياحة في القران الكريم في قوله ﴿

(1) احمد محمود مقابلة:صناعة السياحة ،ط1،دار الكنوز المعرفة العلمية ،عمان ،2007،ص27.
(2) كواش خالد مبارك،مصدر سابق،ص24.
(3) ابن منظور الأنصاري:لسان العرب،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت،مجلد الثاني ، 2003،ص581.

فسيحوا في الأرض أربعة اشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين﴾[1] وفي الآية الكريمة يأمر الله تعالى المشركين بالسياحة أربعة اشهر كناية عن جعلهم في مأمن في هذه البرهة من الزمان وتركهم بحيث لايتعرض لهم بشر[2].أما لفظة السياحة في اللغة أللاتينية المعروفة بكلمة(Tourism) فهي لفظة مشتقة من لفظة (Tour) التي تعني الانتقال والدوران ، والتي أطلقت على بعض شباب الانجليز من أبناء الطبقة الارستقراطية الذين كانوا يقومون برحلة عبر القارة الأوربية لغرض التعلم والتثقف وعرفت هذه الرحلة ب(الدورة الكبرىGrand Tour)التي كانت في أوج مظاهرها في القرن الثامن عشر وأصبحت لفظة(Tourisme) شائعة في عام 1811 فأطلقت على سفر ترفيهي يقوم به الأشخاص[3].

أن مفهوم السياحة(Tourism)شأنه شأن المفاهيم الأخرى في حقول العلوم الإنسانية فهي ذات تعاريف متعددة ومختلفة تبعاً للزاوية التي ينظر لها الباحثون إلى جوهر ظاهرة السياحة، فالبعض منها ينظر إلى السياحة كظاهرة اقتصادية،و البعض الأخر ينظر لها كظاهرة اجتماعية وثقافية، ومنهم من يرى أن النشاط السياحي صناعة تؤثر في النشاط الاقتصادي كباقي الصناعات الأخرى.

ولكن في الحقيقة جميع التعاريف تشترك في صفة واحدة وهي حركة السائح ،إذ أن السائح يعد ركيزة أساسية للسياحة، فدوافعه هي السبب الرئيس لقيام ظاهرة السياحة فالإنسان في غريزته يسعى لإشباع حاجاته فيلجأ إلى تغيير في مكان إقامته وموطنه الأصلي لبعض الوقت نتيجة الضغوط النفسية الناتجة عن العمل والتخلص من روتين الحياة اليومي،لذلك فهو قد اشبع حاجات ورغبات ودوافع عدة للترويح عن النفس والقيام بالراحة والاستجمام أو نتيجة لحاجات معرفية وحب الاستطلاع وحاجة الاستكشاف للحضارات الأخرى،أو قد ترتبط بدافع الحاجات الاجتماعية مثل زيارة الأهل والأصدقاء وغيرها من الدوافع لانتقاله،وهذا ما أشار إليه (هرم ماسلو) لتصنيف حاجات الإنسان.لذا نجد اغلب التعاريف تركز على ثلاث نواحي :الغرض من السفر ،الوقت الذي يقضيه السائح وكيفية التميز بين الهجرة والسياحة،تحديد نوعية المسافر هل هو سائح أم متنزه [4]. فالسائح هو الزائر الذي يمكث لليلة واحدة على الأقل في البلد المضيف،أي أن مدة الزيارة لا تقل عن 24ساعة وتكون لأي هدف باستثناء

---

[1]سورة التوبة،الآية 2.

[2]محمد حسين الطبطبائي:تفسير الميزان ج9، ط1, مؤسسة الأعلى ،بيروت، 1997,ص151.

[3] إسماعيل عمران،مصدر سابق،ص31.

[4]انظر إلى:

- رعد مجيد العاني:تكنولوجيا التنظيم السياحي ،ط1،دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر ،عمان، 2008،ص15.
- ماهر عبد الخالق البسيسي:مبادئ السياحة، ط1،مجموعة النيل العربية ،قاهرة،2001،ص21.

العمل باجر،بينما المتنزه هو زائر مؤقت يمكث اقل من 24ساعة في البلد المضيف ولا يدخل ضمن هذا التعريف المسافر والترانزيت حتى وان قضوا بعضاً من الوقت في الموانئ الجوية أو البحرية للبلد المضيف[1].

لقد بدأت أولى المحاولات لتعريف السياحة في عام 1905من العالم الألماني جوبير فرديلر الذي يعرف السياحة بالمفهوم الحديث بأنها((ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الاستجمام وتغير الجو والوعي الثقافي المنبثق عن تذوق جمال المشاهدة الطبيعية،فضلا عن النمو والتحسن في الاتصالات ووسائل النقل وعلى الأخص مابين الشعوب والجماعات المختلفة، وهذا التطور ما هو إلا نتيجة لاتساع نطاق وحجم التجارة والصناعة وذلك على اختلاف حجمها سواء كبيرة أم صغيرة))[2]،يأخذ على هذا المفهوم إهماله كثير من الجوانب الاقتصادية والبيئية المترتبة عن النشاط السياحي وتركيزه فقط على الجانب النفسي والاجتماعي والتكنولوجي ودوره في توطيد العلاقات بين الشعوب والأفراد. وقد عرف النمساوي(هرمن فون شولرا)عام 1910السياحة بأنها((اصطلاح يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب داخل منطقة معينة أو خارج أي بلدة أو دولة وترتبط بها ارتباطا مباشراً))[3]،لقد أشار هذا المفهوم إلى أهمية الجانب الاقتصادي للسياحة وبين أن هناك سياحة داخلية وخارجية لكل بلد ولكن يعاب عليه انه أهمل الجوانب الاجتماعية والثقافية للسياحة. وفي عام1943ظهركتاب بعنوان (النظرية العامة للسياحة)للكاتبين هوزكر وكرافت إذ بينا أن السياحة هي ((المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج عن أقامة السائحين شريطة أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء أكان عملا دائما أم عملا مؤقتا))[4] لقد ساهما كلاهما في إضافة نقطتين بالغتي الأهمية هما:-

1-التمييز بين السياحة والهجرة على أساس أن حركة السائح حركة مؤقتة وقصيرة الأجل بينما الهجرة هي حركة أشخاص طويلة الأجل وقد تأخذ شكل الإقامة والعمل.فضلا عن ذلك فأن السفر والتنقل يحدث ليس لتحقيق الربح[5].

---

[1] عثمان محمد غنيم،بنيتا نبيل سعد،مصدر سابق،ص25.
[2] أياد عبد الفتاح النسور:أسس التسويق الخدمات السياحية العلاجية، ط1،دار صفاء للنشر،عمان،2008،ص23.
[3] احمد فوزي ملوخية:مدخل إلى علم السياحة، ط1،،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2008،ص23.
[4] نعيم الظاهر،سراب اليأس،مصدر سابق،ص30.
[5] برنجي ايمن: الخدمات السياحية وإثرها على سلوك المستهلك،رسالة ماجستير منشور على شبكة المعلومات الدولية، 2009،ص35.

2-بينوا كل الروابط والتأثيرات والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تنطبق على حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين.إذ أن أهمية الحركة السياحية وضحت كظاهرة اقتصادية كون مصاريف السائح يجب أن لأتكون من الأموال التي كسبها من جراء عمله في البلد المضيف[1].

أما الأكاديمية الدولية للسياحة فقد بينت انها((تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية،وهي مجموعة الأنشطة الإنسانية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الرحلات وهي صناعة تساعد على إشباع رغبات السائح)) [2].بينما التعريف الذي أقرته المنظمة السياحة العالمية ينص على أن السياحة ((مجموعة العلاقات والخدمات الناتجة عن السفر والإقامة إلى ذلك الحد الذي لا يحتاج فيه السائح إلى إقامة دائمة ولا يترتب عن سياحته أي نشاط بأجر مدفوع))[3].

يعتقد (mckrecher)أن صناعة السياحة((هي صناعة بطبيعتها متشابكة ولا تمثل في شكلها العام و طبيعتها نظاما بسيطا وإنما نظاما يتصف بالديناميكية والتداخل ويمكن وصفها بالفوضى المتداخلة)) لذا يرى أن هذه الصناعة تتكون من أنظمة فرعية[4]هي:-

- الموارد السياحية
- التنظيمات السياحية
- الأسواق السياحية
- البيئة

أما ماكنتوش فقد عرف السياحة بأنها((نظام يضم مجموعة من الظواهر و العلاقات المكانية الناجمة عن عمليات التفاعل بين السياح وعناصر الجذب المتمثلة بمنشات الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب السياح))[5].

وفي عام 1981جاء ليبير ليعرف السياحة بشكل أدق وأكثر شمولية من ماكنتوش فالسياحة في نظر ليبير هي((نظام مفتوح مؤلف من خمسة عناصر جميعها تتفاعل مع بيئة أوسع،العنصر البشري وعناصر الجذب،وجهة القصد،والعنصر الاقتصادي،وصناعة السياحة نفسها))[6].وجاء الجفري عام

---

(1) موفق عدنان الحميري:إدارة القرى والمنتجعات السياحية:تحليل وظيفي وأفاق مستقبلية،ط1،دار الوراق،الأردن ، 2008،ص17.

(2) هواري معراج،محمد سليمان جردات:السياحة واثرها في التنمية الاقتصادية العالمية،مجلة الباحث، جزائر ،ع 1، 2004،ص22.

(3)ماهر عبد العزيز توفيق:صناعة السياحة، دار زهران ، الأردن، 1996، ص25.

(4) ابراهيم خليل بظاظو:التخطيط والتسويق السياحي،ط1،دار الوراق للنشر،عمان،2009 ،ص74.

(5)عبد الرزاق سليمان ابو داود،ليلى بنت صالح محمد زعزوع،مصدر سابق،ص37.

(6)حميد عبد النبي الطائي:أصول صناعة السياحة،ط1,دار الوراق للنشر،عمان، 2009،ص24.

1988ليعرف السياحة تعريفاً بسيطا شاملاً للسياحة بكافة عناصرها،فبين أن السياحة((هي دراسة الإنسان بعيدا عن موطنه ودراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان ومعرفة تأثيرات الإنسان والصناعة علﻯ الدول المضيفة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا))[1].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم السياحة يبنﻯ إما علﻯ اعتبارات يتعلق جزء منها بالسائح نفسه والجزء الأخر بالبلد المضيف ويمكن أن نقترح تعريفا بسيطا للسياحة يشمل معظم جوانب السياحة وهو أنها((مجموعة النشاطات الحضارية التي يقوم بها السائح من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلﻯ بلد غير بلدهم والانتقال إلﻯ غير منطقتهم وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24ساعة وتكون لأي هدف ماعدا العمل باجر)).

لا يزال تعريف السائح موضوع جدل، فلتعريف السائح أهمية كبرى من نواحي عدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجميع المعلومات والبيانات والإحصائيات الخاصة بعدد السياح، أصنافهم إغراضهم، مقدرتهم علﻯ إلانفاق، أعمارهم ،مواطنهم...الخ.

في عام 1930قام الانجليزي(OGEKFY)بتعريف السائح علﻯ أنه الشخص الذي يتوفر فيه شرطان[2]:

1-إن ينتقل من مكانه المعتاد من موطنه الأصلي لمدة لاتقل عن سنة.

2-إن ينفق في المناطق التي يقيم فيها إقامة مؤقتة أموالا لم يكسبها في هذه المناطق.

وقد عرفت لجنة الخبراء المتخصصين في عصبة الأمم المتحدة عام 1937 مصطلح السائح أنه "أي شخص يزور بلد غير البلد الذي اعتاد الإقامة فيه لأكثرمن 24 ساعة"[3].لذا يعد سائحا كل من :-

1. المسافرون للمتعة والترويح عن النفس أو لأسباب صحية أو عائلية.
2. المسافرون لاجتماعات أو الممثلين لهيئات علمية،إدارية،دبلوماسية،دينية.
3. المسافرون لأغراض تجارية.

(3)Gone beech, Simon chadwick:The Business of Tourism Mangment.published first,England,2006,p5.

(2) احمد فوزي ملوخية:مدخل إلى علم السياحة،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2008،ص36.

(3) سعد إبراهيم حمد المشهداني، تطوير واقع السياحة علﻯ شاطئ الثرثار، رسالة ماجستير في السياحة وإدارة الفنادق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص7.

4. المسافرون الواصلون بالرحلات البحرية حتى لو قلت أقامتهم عن 24ساعة.

ويمكن تقسيم السياح إلى مجموعتين[1]هما:

1- السائح الدولي

هو زائر مؤقت يعبر إلى بلد غير بلده الأصلي أو لأي من البلدان البعيدة عن بلده الأصلي لغرض قضاء أوقات الفراغ والمتعة والسرورلمدة أطولها سنة واقصرها (24) ساعة بقصد غير العمل أو البحث عن إقامة دائمة في البلد الذي يزوره.

2- السائح المحلي

هو الشخص الذي يسافر داخل بلده لمكان غير مكان إقامته المعتاد ويقيم في وسائل الراحة التجارية لمدة لاتزيد عن ستة اشهر في المرة الواحدة لأسباب دينية، اجتماعية، تجارية...الخ، شريطة أن لايبحث أو ينوي الإقامة الدائمة في المنطقة التي يزورها أو حتى لممارسة أي نشاط ربحي فيها.

3- أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا لتنوع الرغبات والدوافع المختلفة فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والدينية والرياضية.كما ساعد التقدم والتطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي وظهور وسائل التكنولوجيا الحديثة إلى بروز أنواع جديدة للسياحة لم تكن معروفة من قبل،كسياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز وغيرها، واستناداً لذلك يمكن تقسيم السياحة وفق الإغراض الآتية:

أ- السياحة الترفيهية

يعد هذا النوع من أقدم الأنماط السياحية التي عرفها العالم .والهدف من هذه السياحة الحصول على اكبر قدر من الراحة والترفيه من خلال ممارسة الفعاليات السياحية الترفيهية، وتشمل المناطق ذات المناظر الخلابة كالجبال والشلالات والبحيرات الطبيعية والاصطناعية والغابات والمناطق الخضراء والمخيمات[2]. أي جميع مناطق الجذب السياحي الطبيعي وتمتاز هذه المناطق باعتدال مناخها وتواجد التسهيلات السياحية الكافية التي تعمل على توفير الراحة التامة للسياح.وتشير بعض الدراسات إلى أن السياحة الترفيهية تسير بمعدل أسرع من الأنواع الأخرى في كثير من دول العالم السياحية إذ تمثل جزءاً ثابتاً من العرض السياحي،لذا فقد احتلت المركز الأول في ترتيب التعاقدات على أنواع السياحة المختلفة

[1] زيد منير عبودي:السياحة والفندقة،ط1 ،دار الكنوز المعرفة العلمية،عمان ،2007،ص262.
[2] عصام حسن صعيدي:نظم المعلومات السياحية، ط1،دار الراية،عمان، 2011،ص136.

في العالم إذ بلغت نسبتها80%تلتها سياحة الحوافز ثم سياحة رجال الإعمال ثم السياحة العلاجية7% [1].

ب-السياحة العلاجية

لقد عرف هذا النوع منذ عهد الرومان والإغريق الذين كانوا يقصدون العيون المعدنية من اجل الاستشفاء والعلاج ،ومازال كثير من السائحين في وقتنا الحاضر يقومون بالسياحة للغرض نفسه .ورغم أنها لا تجذب سوى نسبة 5%من حركة السياحة الدولية إلا أن دولاً كثيرة تحرص عليها وتهتم بها نظرا لعائدها المادي المجزي الذي يرجع لطول مدة الإقامة التي تتميز بها بالمقارنة بأنواع السياحة الأخرى إذ تتراوح مدة الإقامة مابين أسبوعين على اقل تقدير وشهرين أو أكثر وهو ما ينعكس على حجم إنفاق السائح الراغب فيها إذيفوق متوسط إنفاق السائح العادي بما يقارب 10امثال.وتشتهر بهذا النوع من السياحة مصر والأردن[2].

ت-السياحة الدينية

أن الأساس الذي تقوم عليه السياحة العلاجية هو لغرض الاستشفاء الجسدي والترويح النفسي ولكن الراحة والاستشفاء الجسدي تكتمل بالاستشفاء الروحي والنفسي . فالأساس التي يقوم عليها هذا النوع من السياحة هو الانتماء الديني والرغبة في إشباع العاطفة الروحية وأداء الواجبات الدينية،كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الدينية للتبرك بها وللاستشفاء الروحي والنفسي، إذ تعد من أقدم أنواع السياحة،وغالبا ماتأخذ الزيارات الدينية الطابع الجماعي المنظم مثل أداء فريضة الحج عند المسلمين لمكة،وزيارة العتبات الدينية المقدسة في مختلف إرجاء العالم ،كذلك زيارة المسيحيين للاماكن المقدسة في فلسطين وهذا يعمم على العقائد كافة في مختلف إنحاء العالم[3].

ث-السياحة الثقافية

تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة والتثقف لدى الشخص من خلال إشباع حاجاته في التعرف على طبيعة الشعوب والدول غير المعروفة له من عادات وتقاليد اجتماعية كذلك يشتمل على زيارة المواقع التاريخية والأثرية، ويمثل هذا النوع 10%من حركة السياحة الدولية.وهو مشهور ومعروف في مصر واليونان وايطاليا[4].

---

[1] ماهر عبد الخالق البسيسي،مصدر سابق،ص24.
[2] المصدر السابق،ص54.
[3] احمد عبد السميع علام:علم الاقتصاد السياحي،ط 1،دار وفاء الدنيا،الإسكندرية،2008،ص26.
[4] تغريد سعيد حسن،مصدر سابق،ص18.

ج- السياحة الرياضية

يعد هذا النوع من المظاهر السياحية الحديثة ،إذ تسافر أعداد كبيرة من البشر لغرض ممارسة الألعاب والنشاطات الرياضية مثل الصيد، ركوب الخيل، السباحة، التزحلق على الماء والجليد،تسلق الجبال فضلاً عن الاشتراك في المناسبات والمهرجانات الرياضية أو مشاهدة المباريات[1].

ح- سياحة المناسبات

يشمل هذا النوع من السياحة المناسبات التاريخية أو الأعياد القومية (كعيد نوروز ،وعيد الاضحى) والاحتفالات التقليدية ذات الطابع الفني كالمهرجانات الموسيقية أو السينمائية أو الفولكلورية او المعارض الفنية التي تحدد مواعيدها خلال السنة[2].

خ- السياحة الاجتماعية

ظهر هذا النوع من السياحة للمحافظة على بقاء العلاقات الاجتماعية بين الأسر والإفراد،ويطلق عليه أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات،وكان سابقا مقتصراً على الطبقات الثرية فقط، يتضمن هذا النوع من الزيارات والرحلات كقضاء شهر العسل، أو زيارة الأقارب والأصدقاء وهذا نوع من السياحة عليه طلب كامن، أي غير مبين[3].

د-السياحة التجارية

يتضمن هذا نمط من السياحة الرحلات التي تنطوي على دوافع اقتصادية بحتة،إذ تكون لغرض الإعمال والحصول على الصفقات التجارية بالنسبة لرجال الإعمال،أو نتيجة لانخفاض الأسعار في بلد ما مما يؤدي بالسياح إلى التدفق إلى هناك للاستمتاع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار.

ذ-أنواع أخرى

وهي تكثر وتستجد مع تطور الحياة الإنسانية كالسياحة في أيام العطل والسياحة الفردية والسياحة

---

(1) عصام حسن الصعيدي،مصدر سابق،133.

(2) عبد الرزاق سليمان عبد الرزاق سليمان ،ليلى بنت صالح محمد زعزوع:السياحة والترويج في جدة،لبنان، ط1،دار العربية للعلوم, 2007،ص48.

(3) خليل إبراهيم احمد المشهداني، اثر التحضر في تطوير مواقع السياحية في محافظة كربلاء، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، 1982، ص35.

الجماعية والسياحة البحرية أو السياحة الشاطئية والغوص في البحار والبحيرات ،وسياحة التجوال، وسياحة التسوق ، وسياحة المؤتمرات وسياحة السياسة وغيرها.

ثانيا: التنمية السياحية،مفهومها و أنواعها:

أن التنمية السياحية هي احدث ما ظهر من أنواع التنمية المتعددة،وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية.لذلك تعد قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي تعد احد الروافد الرئيسة للدخل القومي،وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية،لذا تعد التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية[1].

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية فيرى البعض ((أنها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية ،ألا أنها لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة وإنما يجب أن تمتد لتشمل كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى الأهداف المحددة الوطنية والقطاعية والإقليمية))[2].

قد عرف ستيفن ويليمس التنمية السياحية على أنها ((توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح،وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل:إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة".وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية،التدفق والحركة السياحية،تأثيرات السياحية المختلفة)).فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي بعده أسلوبا عالميا يستهدف تحقيق اكبر معدل ممكن من نمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي اقرب وقت ومن هنا فالتخطيط السياحي يعد ضرورة من ضرورات السياحة الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية[3].

---

(1) فتحي محمد الشرقاوي،لمياء السيد حنفي:الاتجاهات الحديثة في السياحة،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008،ص61.

(2) خان احلام،زاوي صورية:السياحة البيئية وأثرها في التنمية في المناطق الريفية،مجلة جوان للأبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الإدارة والاقتصاد،ع7، 2010،ص232.

(3) عصام حسن السعيدي:التسويق والترويج السياحي والفندقي، ط1،دار الراية،عمان،الأردن، 2009، ص133.

لذا تصنف التنمية السياحية وفق اسس منها[1]:-

1. التنمية السياحية الشاملة.

هي تنمية شاملة للنهوض بجميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسكانية الموجودة في البلاد وهي التنمية المنشودة التي تهدف أليها كثير من الدول وتسعى للوصول أليها وتتطلب الكثير من الجهد والعمل والأموال.

2. التنمية السياحية المستدامة.

تسمى أيضا التنمية البيئية التي تحول دون تدهور عناصر الجذب السياحي الطبيعية والتاريخية والتي تعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر يضمن المحافظة عليها لأطول مدة زمنية ممكنة و للأجيال القادمة.

3. التنمية السياحية المكانية:يقسمها الباحثون على أساس المستوى المكاني لتشمل:

أ- التنمية السياحية المحلية:وتكون التنمية من هذا المستوى متخصصة وأكثر دقة وتفصيلا من المستويات الأخرى إذ تتضمن (مناطق الجذب السياحي،خدمات البنية التحتية،شبكات ونظام النقل،توزيع الخدمات السياحية).

ب- التنمية السياحية الإقليمية:وتركز على جوانب عدة كطرق العبور الإقليمية وكل الخدمات السياحية والسياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل لتنظيم السياحية الإقليمية.لذا تعتمد هذه التنمية على حجم الدولة أو الإقليم والدول الصغيرة قد لا تحتاج لهذه التنمية.

ت- التنمية السياحية الدولية :وقد تقتصر على خدمات النقل وتطوير عناصر الجذب السياحي بين مجموعة من الدول المتجاورة وقد تشمل أيضا البرامج والاتفاقات والمبادلات السياحية وتيسير قدوم السياح وما يترتب عنه من إجراءات وترتيبات بمساندة الهيئات السياحية الدولية

ثالثاً: دور التنمية السياحة في الاقتصاد

تلعب السياحة دورا بارزاً في التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه من فوائد عدة تعود على المجتمع من استثمارات موجهه للسياحة كالسياحة في ايطاليا واسبانيا التي حققت تقدما كبيرا في مجال السياحة والسفر.إذ تتجه دول العالم كافة إلى تطوير السياحة وتنميتها نظرا لأثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللمزايا التي تحققها،وخاصة على المستوى القومي،فهي تتميز بنظافتها ووفرة الحصيلة من العملات الأجنبية وكذلك سرعة العائد المتوقع وقصر مدة الانتظار،كما أنها تتميز بان

[1] فؤاد عبد المنعم البكري:التنمية السياحية في مصر والعالم العربي الاستراتيجيات والأهداف والأولويات،عالم الكتب ،القاهرة،2004،ص67-68.

المنتج السياحي غير قابل للاستهلاك نسبيا ولا تحتاج إلى تحرك مكاني للمنتج كباقي الأصول الإنتاجية أو الخدمية ، لأنها ثروات غير مادية مثل جمال الطبيعة أو الأماكن الأثرية والتاريخية)[1].

وتحظى السياحة بأهمية كبيرة في معظم اقتصاديات الدول كونها تعد مصدراً رئيساً من مصادر الدخل القومي يسهم في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.فأصبحت السياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية لأنها إحدى الصادرات غير المنظورة وعامل رئيسي لتنمية المجتمع.

وحسب تقارير مجلس السياحة والسفر العالمي(W.T.T.C) فأن السياحة تخلق فرص عمل بنسبة 12,8%وظيفة أو7,8%من القوة العاملة الكلية لعام 2010.وان هذه النسب المئوية من المتوقع أن ترتفع إلى 8,6%عام 2012،لذا تعد السياحة المجال الأكثر تشغيلاً في العالم كونها تشكل أكثر من 255مليون وظيفة أو10,7%قوة العمل العالمية[2]وسنتناول أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تعكسها السياحة في الأنشطة الاقتصادية وهي[3] :-

1-**الآثار المباشرة**:وتتمثل الآثار المباشرة للسياحة في:

أ-أثر السياحة في ميزان المدفوعات.

من المعروف أن أهمية إي قطاع في الاقتصاد الوطني تحدد بمدى قدرته في جلب موارد النقد الأجنبي وتأثيره في ميزان المدفوعات ،مما يعني دعم قدرة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

وميزان المدفوعات هو سجل منتظم تقيد فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين الأشخاص المقيمين وبين الأشخاص غير المقيمين(الأجانب)خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة،والسياحة تمثل جزءاً من المعاملات غير المنظورة تأخذ مكانها ضمن مختلف الصادرات غير المنظورة كالتامين والمعاملات المصرفية[4].

أن كل دولة لها حركة مزدوجة للسياحة فهي تستورد وتصدر السائحين في الوقت نفسه,ويتضمن ميزان المدفوعات النفقات والإيرادات السياحية والتي هي بدورها عنصر من عناصر

---

[1] رعد مجيد العاني،مصدر سابق،ص16.

[2] UNWTO:Tourism Hights,2011edition,p11.

[3] مثنى طه الحوري،اسماعيل محمد علي الدباغ،اقتصاديات السفر والسياحة،مؤسسة الوراق،الاردن،2005، ص15.

[4] هدير عبد القادر طيب سليمان:واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها،رسالة ماجستيرمنشورة على شبكة معلومات الدولية ،2006،ص20.

ميزان المدفوعات ولكن تحت عنوان السياحة لذا يطلق عليه"بالميزان السياحي"الذي هو جزء من ميزان المدفوعات الذي يمثل الرصيد الصافي لمدى تأثير السياحة في ميزان المدفوعات[1].

فإذا كان الميزان السياحي موجبا دل عل وجود فائض في الميزان السياحي كما يحصل في تونس وايطاليا وأما إذا كان سالبا دل عل وجود عجز في الميزان السياحي,وإذا كان متعادلاً فانه يدل عل وجود توازن بين مدخلات ومخرجات الميزان السياحي[2].

ويعد الفرق بين عدد السياح الأجانب وعدد المواطنين المغادرين للإغراض السياحية خارج نطاق بلدهم من أكثر الأساليب شيوعا لمعرفة وضع الميزان السياحي.ففي المدة ما بين1910-1930تركزت الأبحاث السياحية عل أثار السياحة في ميزان المدفوعات فذهب الباحث الانجليزي(اوجليفي)إل اعتبار أن السياح هم كل الأشخاص الذين ينتقلون من موطنهم الأصلي لمدة لا تقل عن سنة وأنهم بسبب إقامتهم خارج موطنهم ينفقون في المناطق التي يقيمون فيها إقامة مؤقتة أموالا يكتسبونها في هذه المناطق[3].

ب- أثر السياحة في توليد فرص العمل:

تشير نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من دول العالم عن مدى تأثير التنمية السياحية عل العمالة،عل قدرة القطاع السياحي في توفير العديد من فرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة كالمطاعم والفنادق وشركات السياحية ومحلات بيع المصنوعات اليدوية التقليدية أو الأنشطة والقطاعات التقليدية المرتبطة بقطاع السياحة[4].

في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة وسيطرتها عل أغلب الأنشطة الاقتصادية،إذ بدأت تحل الآلة محل الإنسان وظهور مشكلة البطالة،فقد تميزت السياحة بخاصية منفردة بقابليتها عل توفير فرص العمل بشكل يفوق الأنشطة الاقتصادية الأخرى وساهمت في حل مشكلة البطالة،لكونها نشاطا خدميا كثيف العمل مرتكز عل العنصر البشري .لذا من الصعوبة إحلال الماكنة محل عنصر العمل إلا في حدود نطاق ضيق كاستخدام الحاسوب الالكتروني ,وهذا ما أكده احد العلماء الفرنسيين (فورستيه) من خلال نظريته المبنية عل مجموعة من أرقام وحقائق مستنبطة من واقع قطاع السياحة ومراحل تطوره فكانت

---

(4)M.Tbea Sinclair, Mike Stabler:The Economics of Tourism, Library congress, first puplish,London ,199 8 , p6.

(2) هدير عبد القادر طيب سليمان،مصدر سابق،ص19.

(3) محمد فوزي الشعوبي:السياحة والفندقة في الجزائر،أطروحة دكتورا منشورة على شبكة معلومات الدولية،2007 ، ص25.

(4) موفق عدنان الحميري:أدارة القرى والمنتجعات السياحية:تحليل وظيفي وأفاق مستقبلية،مصدر سابق،ص29.

النتيجة انه كلما تطور القطاع السياحي زاد اعتماده على عنصر العمل، وهذا ما يجعله يتفوق على باقي القطاعات الأخرى في توفير فرص العمل[1].

ويختلف تأثير النشاط السياحي باختلاف أهميته في الدخل الوطني وترتيبه ضمن القطاعات الإنتاجية التي يستثمر فيه،ولكون السياحة تسهم في خلق فرص عمل وذلك من خلال[2] :

- الفنادق التي تخلق وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.
- الأنشطة السياحية الأخرى فأنها تستحدث وظائف جديدة بنسبة 75%من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.
- باقي القطاعات الأخرى مجتمعة فأنها تخلق وظائف بنسبة تقارب 100%من الوظائف التي تستحدثها الفنادق.

ولكون قطاع السياحة قطاعاً متشعب الأنشطة والفروع .وعلى علاقة مرتبطة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى,لذا فهو يسهم في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة من خلال[3]:

1.توفير فرص عمل جديدة ناتجة من حاجة السياح إلى خدمات وتسهيلات مباشرة لاسيما في قطاع الفنادق،ومكاتب السفر والسياحة والمطاعم والمجمعات السياحية.

2.توفير فرص عمل جديدة غير مباشرة ناتجة من اشتغال العاملين في الخدمات المكملة للعرض السياحي مثل سائقي سيارات الأجرة والعاملين في المهن الحرفية والصناعات الفلكلورية والشعبية.

ت- أثر السياحة في الدخل القومي.

يعد القطاع السياحي كأي قطاع أخر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي،ويساهم في تكوين الدخل القومي ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد القومي.

ولكون هناك علاقة وثيقة بين الأنفاق السياحي الذي هو ((التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين،بمعنى أن كل إنفاق من جانب السائح إنما هو بالمقابل خدمة

---

(1) رؤوف محمد علي الأنصاري:السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار ،ط1،مطبعة هادي برس ،بيروت، لبنان، 2008،ص112.

(2) برنجي ايمن،مصدر سابق ،ص53.

(3) غادة صالح:اقتصاديات الفنادق، ط1،دار وفاء الدنيا،الإسكندرية،مصر، 2007،ص219.

سياحية يحصل عليها،ويمثل هذا الأنفاق مابين (4-7%)ممايُنفق على الاستهلاك الشخصي))[1] وبين الدخل القومي للدولة السياحية.

وتكمن أهمية السياحة من حيث الأنفاق السياحي الذي يشمل شراء السلع والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة والموصلات وغيرها،وهذا الأنفاق هو بمثابة تحويل الأموال من السائحين إلى مستقبلي السياح [2]. ويتفرع من الأنفاق سلسلة أخرى من النفقات وهي إنفاق القائمين على الصناعات الفندقية فيما يخص تجديد الأثاث,وتجديد أدوات الخدمة المختلفة وغيرها.ويعد هذا الأنفاق انتقال جزء من دخول أصحاب المؤسسات الفندقية إلى عملائهم الذين يمدونهم بالخدمات والسلع.لذا نجد بأنه سيزداد الأنفاق نتيجة زيادة حجم الحركة الفندقية التي ستصب في الأخير في مصلحة المجتمع نتيجة زيادة دخولهم والحد من مشكلة البطالة[3].

ث- أثر السياحة في أعادة توزيع التنمية والدخل.

لقد استحوذت المدن الكبيرة والكثيفة السكان على اغلب المشاريع التنموية وعلى حساب المدن الصغيرة والأرياف والأماكن النائية.ففي الوقت الذي ينعم فيه سكان المدن بكل مستلزمات الحياة العصرية,فان سكان المدن الصغيرة والأرياف يعانون من نقص شديد في هذا المجال مما يؤدي إلى التوزيع غير العادل للتنمية والدخل[4].

تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق التي تتوفر فيها عناصر الجذب السياحي الطبيعية والمناخية البعيدة عن المدن الكبرى المزدحمة بالسكان وعادة ما تكون الأقاليم الريفية و الأماكن النائية محرومة من الأعمار والسياحة ولكنها تتمتع بشواطئ وجبال ومنابع المياه والبحيرات[5].وبحكم هذه الميزة فلابد من أن يعاد التوازن إليها عن طريق الاستثمارات التي ترفع من قيمة المواقع السياحية ولابد أيضا من توفير كافة الخدمات المقدمة للسائح الأجنبي أو المحلي لكي لا يشعر بأي نقص في الخدمات عن تلك التي يتم توفيرها لهم في أماكن إقامتهم الدائمة[6].

---

(1) إدريس سليمان عبد الله:العوامل المؤثرة في تطوير السياحة في محافظة اربيل وتحليلها،رسالة ماجستير،جامعة صلاح الدين،كلية الإدارة والاقتصاد،اربيل،2005،ص46.

(2) هدير عبد القادر طيب سليمان،مصدر سابق،ص18.

(3) كواش خالد مبارك،مصدر سابق،ص78.

(4) رؤوف محمد علي الأنصاري،مصدر سابق،ص112.

(5) نزيه:أدارة القرى السياحية،ط2،دار حامد ، 2007،ص20.

(6) إدريس سليمان عبد الله،مصدر سابق،ص54.

إن إقامة المشاريع السياحية في الأقاليم الريفية والنائية ومحاولة توفير كل أنواع الخدمات التي يحتاجها السائح،تتطلب بنية تحتية وفوقية متكاملة فعليها يستند قيام النشاط السياحي الذي يعمل عل تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الإقليم والمتمثلة بما يلي[1]:

1. إقامة منشات سياحية مختلفة في هذه الأقاليم ،وهذا يعني وصول احد أنواع التنمية إليها.
2. إن طبيعة التشابك القطاعي الكثيف للنشاط السياحي والمتداخل مع باقي القطاعات الاقتصادية التي تمده بالمنتج السياحي ،سوف يعمل عل خلق عدد من الصناعات والخدمات التكميلية وتنميتها لتجهيز السياحة بمستلزمات الإنتاج.وتعمل السياحة عل تنمية بعض الصناعات الحرفية والتقليدية القديمة في هذه الأقاليم.
3. إقامة العديد من مشاريع البن التحتية المتمثلة بالماء والكهرباء والطرق وغيرها كونها إحدى متطلبات قيام المشاريع السياحية والغير السياحية.
4. بناء المشاريع السياحية والصناعات التكميلية ومشاريع البني التحتية تتطلب المزيد من القوى العاملة مما يعني خلق تجمعات سكانية كثيفة في هذه الأقاليم،ما يستوجب توفر الخدمات الصحية والتعليمية ومراكز لحفظ الأمن وغيرها من المؤسسات.فضلا عن ذلك ،فان قيام تلك المشاريع سيسهم في تخفيض معدلات البطالة والقضاء عليها.
5. إن الحصول عل فرص عمل في المشاريع وتصريف المنتجات الزراعية والحرفية بأثمان جيدة،تعمل عل خلق دخل جديد لسكان هذه الأقاليم لذا سترتفع دخول الأفراد ويرتفع معها المستوى المعاشي والمستوى الثقافي والصحي إي تطور الجانب الاجتماعي ككل.
6. زيادة الإنتاج والدخل في هذه الأقاليم,يجعل منها أقاليم تنموية فعالة تسهم وبشكل كبير في الدخل القومي وتوفر له العملات الصعبة ودعم ميزان المدفوعات.
7. يترتب عن التنمية الاقتصادية التي حدثت في هذه الأقاليم،تشجيع الهجرة المعاكسة من المدن إل الريف وإيقاف النزوح الريفي إل المدينة والتخفيف من حدة الزخم في المدن الكبرى ولاسيما العواصم.

2-الآثار غير المباشرة :

إذا كان من السهل تحديد المجالات التي يستطيع النشاط السياحي فيها دعم الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة،فانه ليس من السهل تحديد أو حصر المجالات التي يعود فيها النشاط

[1] مثنى طه ألحوري،إسماعيل محمد علي الدباغ،مصدر سابق،ص163.

السياحي بصورة غير مباشرة بالفائدة على الاقتصاد الوطني. لكن من الممكن الإشارة إلى بعض تلك الآثار وكما يأتي:-

أ- أثر مضاعف السياحة.

لقد اهتم الاقتصاديون الأمريكيون في تحليل أثر مضاعف السياحة في الاقتصاد،ويعود الفضل إليهم في أثبات هذه الظاهرة علميا وذلك بتقديم أنموذج لأثر الأنفاق السياحي في تنمية الاقتصاد القومي،وهي النفقات التي تتم من قبل السياح على الفنادق والمطاعم والمشروبات ومراكز الترفيه والتسلية والنقل إثناء الرحلات السياحية.وقد بحث ذلك تحت عنوان "تشريح سياحة اليوم"كما جاء في التقرير الذي وضعه هاري ليكمنت، ونشرته وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان"مستقبل السياحة في المحيط الباسفيكي والشرق الأوسط"عام1961،إذ تبين أن الإنفاق السياح تدور بحدود(3,2-3,4)مرة خلال السنة[1].

ومن المعروف أن طبيعة النشاط السياحي معقدة ،فله أثار مباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الإنفاق السياحي وآثار غير مباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الارتباطات الخلفية لبعض الصناعات بالقطاع السياحي ويحدث ذلك كله بسبب المضاعف السياحي.لذا فان الفكرة الأساسية لأثر مضاعف السياحة هو المبلغ الذي يدخل لقطاع السياحة ويدور في حركة الاقتصاد الوطني دورات عدة، تتعدد بحسب قوة الاقتصاد فيكون أثرها اكبر من قيمة المبلغ الأصلي،وبشكل أكثر تفصيلا ، فانه فضلا عن زيادة حجم تشغيل وارتفاع معدلات الأجور والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة ، فان النقد الأجنبي الذي يدخل للدول السياحية سيستخدم في استيراد بضائع وخدمات من الخارج وهذه المنتجات المستوردة تمتص داخل الدورة الاقتصادية والإنتاجية للدولة وتنشأ عنها مدفوعات للخزينة العمومية نتيجة فرضها ضرائب ورسوم مفروضة على استيرادها وعلى أنشطة تجارية كإعادة البيع للمستهلكين وأصحاب الحرف والصناعات مما يؤدي إلى دورات متعاقبة من الشراء والإنفاق داخل الدولة[2].أن حجم الادخار ومدى العلاقة بين صناعة السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ،ودرجة الاستقرار السياسي والأمني والعلاقات السياسية للدولة مع الدول الأخرى ،تعد من بين المتغيرات المؤثرة تاثيراً مباشراً في حركة السياحة والإيرادات المتولدة منها وبالتالي تؤثر في حجم المعاملات التي تتم، أي سينعكس على اثر المضاعف السياحي[3].

---

(1) مثنى طه ألحوري،إسماعيل محمد علي الدباغ،مصدر سابق،ص172.
(2) برنجي ايمن،مصدر سابق،ص55.
(3) انظر إلى :

ب- أثر السياحة في تنمية مشاريع البنية التحتية والفوقية الأساسية.

يمتاز اغلب السياح بمستويات ثقافية وحضارية عالية وهم في غالب من المتمكنين مادياً،كذلك فأن الأكثر السياح العالميين هم قادمين من بلدان متطورة صناعياً واقتصادياً والتي هي في نفس الوقت من مجموعة الدول المصدرة للسياح المتمثلة (بالولايات المتحدة، كندا،ألمانيا،المملكة المتحدة، فرنسا، واليابان ...الخ).أن استقبال واستضافة سياح عالميين بهذه المواصفات يفرض على الدول السياحية ان توفر اطلالة فخمة للمشاريع السياحية المتمثلة بالفنادق والمنتجعات وان توفرللسائح المنتوج السياحي متطورمع تقديم وسائل وخدمات سياحية حديثة [1].

وللوصول لذلك على البلدان توفير البنية التحتية لإنجاح المشاريع السياحية كونها المرتكز الأساس لقيام النشاط السياحي ولكل القطاعات الاقتصادية.فنجد مثلا أن البلدان النامية ينقصها المرافق الأساسية لنشاط السياحي التي تستلزم توفر المبالغ الكبيرة لتشيدها،لذا هي تهتم بالنشاط السياحي الذي يدر لها دخلاً سريعاً بالعملة الصعبة تزيد من قدرة البلد على تنمية مرافقها الأساسية والذي ينعكس بارتفاع الدخول الحقيقة للسكان المحليين وقيام مشاريع ذات الواجهة العمرانية والحضارية تعكس صورة مشرقة للبلد أمام السياح الأجانب والمحليين.

ت- أثر السياحة في الإعلام.

يعد الإعلام أحد الوسائل الأساسية للتعريف بالمنجزات الحضارية للبلد أمام دول العالم وتخصص لهذا الغرض أموال طائلة من ميزانية الدولة سنويا .ويعد السائح أفضل وسيلة دعائية إعلامية مجانية تعكس واقع السياحة في البلدان السياحية عند عودته إلى بلده،وان استقبال ملايين من السياح سنويا يعني نجاح سياسة الدولة في كسب رضا السياح من خلال حسن الضيافة والمعاملة الطيبة وتوفير كل الخدمات والمستلزمات الضرورية لهم[2].إذ أثبتت التجارب أن السائح الذي يغادر المنطقة بانطباعات طيبة يعد عميلا مرتقبا لزيارات متتالية والاهم من ذلك يقوم بنقل نصائحه جراء تجربته السياحية إلى أهله ومعارفه مما يخلق نوعاً من الدعاية ذات التأثير القوي والصادق وهو ما يعرف بالكلمة المنطوقة الصادقة[3].وعليه لابد من الاهتمام بالوعي السياحي

❖ علي موفق:أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ،رسالة ماجستير منشورة على شبكة المعلومات الدولية ، 2002،ص25.

❖ مرزوق عايد العقيد،وآخرون:مبادئ السياحة، ط1،إثراء للنشر،الأردن، 2011،ص147.

(1) إدريس سليمان عبد الله،مصدر سابق،ص60.

(2) رؤوف محمد علي الأنصاري،مصدر سابق،ص116.

(3) نعيم مظاهر،سراب اليأس،مصدر سابق،ص89.

وبالإعلام لاستغلال كافة المقومات السياحية للبلد وخلق حركة متزايدة من السائحين إلى بلد المقصد.

ث- أثر السياحة في المستوى العام الأسعار.

يؤدي رواج صناعة السياحة في منطقة معينة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يقبل على شرائها السائح نتيجة لتفوق الطلب على المعروض السلعي وخاصة خلال ذروة الموسم السياحي[1].إذ يتوافد عدد كبير من السياح إلى المواقع السياحية مضافين إلى السكان المحليين فيؤدي إلى رفع الأسعار،لذا نجد أول المتضررين من التضخم في أسعار السلع والخدمات هم من ذوي الدخل المحدود في المدن السياحية الذين ينخفض مستواهم ألمعاشي بشكل كبير،وعليه لابد من إتباع وسائل لتوفير المواد الاستهلاكية لسكان هذه المدن لاسيما من ذوي الدخل المحدود وبأسعار عادية لا تؤثر في مستواهم المعيشي[2].

ج- أثر السياحة في دعم الصلات الاقتصادية بين الدول.

من خلال تعريفنا للسياحة وأنواعها تبين لنا أن هناك أنواعاً عدة للسياحة أهمها:السياحة الترفيهية,والسياحة العلاجية ,والسياحة الدينية ،وسياحة الإعمال والمؤتمرات،إذ نجد أن الأخيرة غرضها تجاري من اجل إقامة العلاقات والروابط الاقتصادية من خلال توقيع الصفقات التجارية بين البلدان.ومن ناحية الأخرى فان السياحة لأغراض الترفيه و العلاج وزيارة الأماكن المقدسة تمكنِهم من ألاطلاع على مستويات الخدمات السياحية وإمكانياتها وستروج بذلك إلى البلدان العالم كافة ما يخلق للدولة ميزة تنافسية[3].

ح- أثر السياحة في تحسين البيئة الطبيعية وتطوير المواقع التاريخية والحضارية.

تعد السياحة من الأنشطة البشرية التي تتأثر بملامح البيئة المحيطة وعليها تتحدد أنماط حركة السياحية فإذا ما أهملت العوامل الطبيعية والبيولوجية للبيئة المتمثلةبالمناخ، الأرض ،الأنهار والنباتات والحيوانات،والجبال....الخ،فان ذلك سيكون عاملا حاسما في توقف النشاط السياحي في دول المقصد.وتعد المواقع التاريخية والأثرية من عناصر الجذب السياحي الأساس التي لاغني عنها في مجال السياحة.إذ من المعروف أن هناك علاقة بين نشاط السياحة والبيئة والمواقع الأثرية والتاريخية علاقة

---

(1) إدريس سليمان عبد الله،مصدر سابق،ص64.

(3)Ann rowe and anther: Travel and tourism standard level, Cambridge University press, United Kingdom ,first published,2002,p21.

(3) كواش خالد مبارك،مصدر سابق،ص88.

متبادلة كلاهما يتأثر بالأخر,وعليه فأن أهم أثار السياحة على البيئة والمواقع الأثرية والتاريخية تتمثل بالتالي[1]:

1) تحسين وتطوير الأماكن الحضارية والمواقع الأثرية والأماكن المقدسة وعرضها بشكل لائق كونه يعد من عناصر الجذب السياحي للمقاصد السياحية.

2) الاهتمام بإقامة الحدائق العامة والمتنزهات وصيانة الغابات وحماية البساتين وكذلك الاهتمام بتطوير المطارات والموانئ ونقاط الحدود.

3) الاختيار الأفضل للأنماط السياحية التي تتناسب مع طبيعة المجتمع ومقوماته السياحية من تصاميم معمارية ومواقع أثرية وطبيعية تعكس ثقافة المجتمع وأصالته.

خ- أثر السياحة في التقدم الثقافي والاجتماعي.

أن السياحة كنشاط يعني استضافة السياح (المواطنين منهم والأجانب)،قد يتطلب ذلك استيراد قوى عاملة أجنبية ذات مهارات واختصاصات مختلفة ومن جنسيات متنوعة للعمل في القطاع السياحي،مما يعني الاحتكاك والتعامل المباشر بين السكان المحليين من جهة والسياح والقوى العاملة الأجنبية ذات الثقافات المتعددة من جهة أخرى ،مما سيؤدي إلى اكتساب السكان العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية على مستويات مختلفة وهو ما يؤثر سلبا وإيجابا في البيئة الاجتماعية للبلد[2].

وعليه تعد السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة ونشرها بين الشعوب والمجتمعات المختلفة إذ تكتسب الدول السياحية المهارات والثقافات والخبرات المختلفة من السائحين القادمين إليها من جنسيات ولغات وأفكار مختلفة.

د- أثر السياحة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

أثبتت التجارب الحديثة في مختلف البلدان السياحية أن المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الخدمية جذبا لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب والمحليين,وذلك لكون السياحة نشاطاً مركباً يتضمن مجالات مختلفة للاستثمار مثل الفنادق والقرى السياحية والمطاعم وشركات السياحية ومكاتب السفر فضلاً عن المشروعات الكبرى المتمثلة بالتخطيط للمدن السياحية التي تشمل

[1] رؤوف محمد علي الانصاري،مصدر سابق،ص116.
[2] المصدر سابق،ص117.

المجمعات السياحية المتعددة[1].إلا أن الدول النامية تواجه مشكلة وجود شركات أجنبية مساهمة في تطوير قطاع السياحة بسبب[2]:

1.نقص رؤوس الأموال اللازم توفرها،إذ تشجع الدول وخاصة الدول النامية الشركات الأجنبية لأستثمار رؤوس أموالها ضمن القطاع السياحي في بلادهم لاسيما في المراحل الأولى للتنمية السياحية إذ لابد من توفير رؤوس أموال كبيرة للقيام بالبنى التحتية والفوقية والخدمات الأساسية التي لابد من توفرها لأي نشاط سياحي.

2.ظهور المؤسسات والشركات السياحية الكبيرة والعملاقة المسيطرة على أسواق السياحية مثل سلاسل الفنادق العالمية(شيراتون،مرديان،ميليا،وغيرها) ومنظمي الرحلات المحلية والخارجية وسلاسل المطاعم العالمية إذ تتميز هذه المؤسسات والشركات بأنها تسيطر بتوسعها الأفقي وشرائها بعض المواقع السياحية في الدول النامية.

ومن جانب آخر يمكن أن يحقق دخول الاستثمارات الأجنبية في الدول السياحية وخاصة الدول النامية درجة عالية من التقدم التكنولوجي بالبلد من خلال العديد من الطرق منها[3]:

1)نقل الأنظمة والفنون الإدارية الحديثة لأنشطة السياحة كالفنادق والمنشات السياحية .

2)تطوير وتحسين طرق العمل في الأنشطة الاقتصادية والسياحية فضلا عن برامج التدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة.

3)زيادة خبرة المستثمرين المحليين نتيجة احتكاكهم بالمستثمرين الأجانب مما يؤدي إلى قيامهم بالبحوث التنموية والتطوير في المجالات المختلفة للنشاط السياحي.

4)تقليد الشركات السياحية المحلية للشركات الأجنبية الكبرى في طرق البيع والتسويق وتطبيق الإدارة الحديثة مما يجعلها قادرة على الاستمرار والبقاء في سوق الخدمة في ظل وجود المنافسة.

5)زيادة دخول أفراد المجتمع مما يعني زيادة فرص ارتفاع مستوى المعيشة للسكان المحليين وتطور البلد.

ذ- أثر السياحة في ميزانية الدولة.

يمكن للسياحة أن تكون مصدرا مالياً مهما لخزينة الدولة من خلال الرسوم المستوفاة من السياح والزوار عن الخدمات المقدمة لهم .وتعد الضرائب والرسوم التي تفرض على المشاريع السياحية مصدرا

---

[1] سعد إبراهيم حمد المشهداني :تطوير واقع السياحة على شاطئ الثرثار،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،2002، ،مصدر سابق،ص46.

[2] برنجي ايمن،مصدر سابق،ص54.

[3] رؤوف محمد علي الأنصاري،مصدر سابق،ص112.

مهما لميزانية الدولة.لذا يمكن للسياحة أن تسهم في رفد ميزانية الدولة بالأموال بإحدى الطرق الآتية أو بجموعها معاً[1]:

1. الإيرادات المتحققة للمنشات السياحية التابعة للدولة،إذ أن الحكومة في الدول النامية غالبا ما تكون هي المالكة للعديد من المنشات السياحية والتي تعمل لحسابها وبالتالي فان الإيرادات المتحققة سوف تودع مباشرةً في ميزانية الدولة.

2. الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها مع القطاع الخاص,لذلك فان للحكومة حصة من الإيرادات المتحققة وتذهب لميزانيتها،إذ تمول السياحة ميزانية الدولة عن طريق الضرائب المباشرة والغير المباشرة المفروضة عل النشاط السياحي وهذه الطريقة هي السائدة في الأنظمة الاقتصادية كافة.

[1] مثنى طه ألحوري،إسماعيل محمد علي الدباغ،مصدر سابق،ص212.

المبحث الثاني:تطورالسياحةالعالمية

غدت السياحة واحدة من أهم صناعات العالم الرئيسة في الوقت الحاضر،إذ أصبحت صادرات السياحة تقدر(30%)من صادرات العالم للخدمات التجارية و(6,6%)من إجمالي صادرات السلع والخدمات عالميا،إي أن عائدات قطاع السياحة تشكل ما يقارب ثلث قيمة قطاعات الخدمات في التجارة الخارجية.إذ شكلت تقريبا11%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات العالمية(بعد صناعة البترول،الكيمياويات،السيارات)[1].

لقد تطورت حركة السياحة العالمية تطوراً كبيراً منذ خمسينيات القرن الماضي إذ لم تعد السياحة ترفا غرضه الترفيه أو النزهة ،بل تنامت ونشطت حتى أصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل وهي الصناعة التي لا حدود لتطورها والأكثر حضارة والأقل تلوثاً،وأطلق على صناعة السياحة (بصناعة بلا مداخن)[2].فقد شهدت السياحة الدولية نمواً متواصلاً سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح بما كان له أثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية كبيرة طالت كل بقعة من بقاع المعمورة،إذ يدر النشاط السياحي منافع اقتصادية كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح والبلدان المرسلة لهم على حد سواء[3].

ويبين الجدول التالي التطور الكبير الذي شهدته السياحة الدولية في أعداد السياح والدخل السياحي حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السائحين الدوليين عام 2010 ما يقارب 935 مليون سائح بينما قدر أن يصل عدد السياح في العالم عام 2020 إلى 1,56مليار سائح ،إي بمعدل زيادة أكثر من 20 مليون سائح سنويا في العالم. إما توجه السياح في العالم تبقى فرنسا هي الوجهة الأولى للسياح فقد بلغ القادمين إليها 76مليون سائح ،ثم تلتها كل من اسبانيا وايطاليا وأمريكا إذا بلغ القادمين(42،43،56)مليون سائح على التوالي،ثم بريطانيا ب35مليون سائح وكندا 18مليون سائح[4].

---

(1) موفق عدنان عبد جبار الحميري:أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ،ط1،دار الوراق ،الأردن، 2010، ص4.

(2) مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،2007،م29،ع2،ص105.

(3) نبيل دبور:مشاكل وأفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية،مجلة التعاون بين الدول الإسلامية،2004،ص101 .

(4)International Tourism 2010:Multi-speed recoveryMadrid,Spain,2001,p2.

جدول (1)ترتيب الدول العشرة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين وحجم العوائد السياحية عام2010

المرتبة	البلد	عدد القادمين (بالمليون سائح)	المرتبة	البلد	حجم العوائد (مليار دولار)
1	فرنسا	76,8	1	الولايات المتحدة	103,5
2	الولايات المتحدة	59,7	2	اسبانيا	52,5
3	الصين	55,7	3	فرنسا	46,3
4	اسبانيا	52,7	4	الصين	45,8
5	ايطاليا	43,6	5	ايطاليا	38,8
6	المملكة المتحدة	28,1	6	ألمانيا	34,7
7	تركيا	27	7	المملكة المتحدة	30,4
8	ألمانيا	26,9	8	استراليا	30,1
9	ماليزيا	24,6	9	الصين	23
10	المكسيك	22,4	10	تركيا	20,8

Source: World Travel& Tourism council 2010-2011.p5.

لقد تطور أعداد السياح من25 مليون سائح في بداية الخمسينيات ليصل إلى 439مليون سائح وتضاعف هذا الرقم ليصل935مليون سائح عام 2010،إي بمعدل نمو سنوي قارب 7%.وبالرغم مما سجلته حركة السياحة العالمية من معدلات تغير موجبة خلال هذه المدة إلا أنها لم تأخذ شكلا منتظما،إذ تذبذبت معدلات النمو السنوي من سنة إلى أخرى وخاصة في عامي (1982،1983)فقد انخفضت عدد الزيارات السياحية بمعدل (0,7-0,9)بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم أهم الدول المصدرة للزيارات السياحية في العالم المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وايطاليا واليابان وفرنسا وغيرها من الدول[1].

[1] احمد جلاد،مصدر سابق،ص17.

وفي منتصف الثمانينيات استعادت السياحة الدولية عافيتها،إذ سجلت في عامي (1984،1985) أرقاما قياسية مرتفعة.إلا أن كارثة تشرنوبل عام 1986 وانخفاض الدولار الأمريكي قد حددا حركة السياحة العالمية لذا توجهت الأنظار بعيدا عن أوربا وأمريكا متحولة إلى أسيا والباسيفيك)[1]. وسرعان ما تأزم الوضع السياحي الدولي مرة أخرى في أوائل التسعينيات نتيجة الركود الاقتصادي وحرب الخليج ,فقد أدى الركود الاقتصادي في عام1990 إلى تأثير قوي في السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والمملكة المتحدة,وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توقفت حركة السفر بشكل كامل بسبب حرب الخليج الذي وصل فيه معدل النمو السنوي إلى-1,7%.

وفي عام 2001 أدى التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادية في اقتصاديات أمريكا الشمالية وأوربا وأسيا ،فقد انخفض عدد السائحين الدوليين إلى 693مليون سائح عام 2001بمعدل انخفاض0,6% إي خمسة ملايين سائح اقل عن العام السابق الذي سجل زيادة كبيرة بلغت7%إي 45 مليون سائح إضافي [2]،لذا تعد أعوام 2001-2003من أصعب الأوقات في تاريخ صناعة السياحة ،فقد انعكست العوامل السلبية كلها (التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي،والهجمات الإرهابية في 11سبتمبر،والحروب في أفغانستان والعراق والأوضاع الفلسطينية،ومرض السارس وتسونامي) بأضرار على قطاع السياحة سلبا على مختلف مناطق العالم،لكن بنسب متفاوتة،فقد كانت أكثر المناطق تضررا وتراجعا من غيرها هي آسيا الجنوبية 24%،و الأمريكيتين ب20%،والشرق الأوسط 11%واوربا6%،إما إفريقيا 5,3%[3].

وبعد إحداث عام2001 لوحظ ازدياد في أعداد السياح إلى 703 مليون سائح بزيادة سنوية قدرها7,2%وهذا يعني أن السياحة العالمية قد شهدت نوعا من التحسن والانتعاش في هذا العام))[4].وفي عام 2003،واجهت السياحة الدولية تراجعا كبيرا في أعداد السياح بنسبة2,1%إي 695مليون سائح عن عام 2002 الذي بلغ فيه عدد السياح707مليون سائح،ويرجع سبب التراجع إلى ثلاث عوامل سلبية وهي الحرب في العراق وأفغانستان ،ومرض سارس، والتسونامي في آسيا والباسفيكي،وضعف أداء الاقتصاد العالمي.ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية واستعادة الأمن والثقة لدى السائح استرجعت السياحة معدلات النمو الايجابية[5]، فقد صمدت السياحة وبرزت قوتها بوضوح عام 2004إذ انتعشت وحققت نتائج باهرة

---

(1) تيم نولس وآخرون،مصدر سابق،ص86.

(2) عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،أطروحة الدكتورا منشورة على شبكة معلومات الدولية، 2010،ص168.

(3) ستيفن بيج:أدارة السياحة،ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية،قاهرة،2008، ص32.

(4) إدريس سليمان عبد الله:العوامل المؤثرة في تطوير السياحة بمحافظة اربيل وتحليلها،رسالة ماجستير،جامعة صلاح الدين،اربيل ،225، ص36.

(5) مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية:السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي:الأفاق والتحديات،أنقرة،2006،ص103.

تمثلت بنمو عدد السياح الوافدين بمقدار 10% وهو أفضل انجاز خلال عشرين عاماً وللمرة الأولى منذ عام 2000أنهت كل دول العالم السنة بنتائج ايجابية[1]،وعليه كان أداء السياحة خلال المدة (2004-2008)أفضل من السنين السابقة رغم التذبذبات الطفيفة في معدلات النمو السنوي.

ومع أواخر عام 2008 و2009 أصاب العالم أزمة مالية وركود اقتصادي أثر في حركة السياحة الدولية بشكل كبير،فقد انخفض عدد السياح عام 2009بنسبة4%،ولكن السياحة أثبتت مرة أخرى أنها قطاع مرن بإمكانه التعافي بسرعة رغم الاضطرابات السياسية والاجتماعية والكوارث الطبيعية التي أصابت مناطق كثير من بقاع العالم .ففي عام 2010 انتعش الاقتصاد العالمي فاستعادت السياحة الدولية حركتها بقوة إذ بلغت أعداد السياح الدوليين940مليون سائح[2].

الجدول (2)أعداد السياح على المستوى العالمي للمدة من1950-2010 بـ (المليون سائح)

السنوات	عدد السياح بـ (المليون)	معدل النمو السنوي
1950	25,3	-
1960	69,3	10,6
1970	165,8	9 ,1
1980	278,1	5,3
1990	439,5	4,7
2000	687	4,6
2010	935	3,4

المصدر: 1- المجلس العالمي للسفر والسياحة http://www.wttc.org

2- تم احتساب المعدلات من قبل الباحث.

[1] http://www.stechs.net/advertise-asp.

[2] World Tourism organization :international tourism 2010:Multi-speed recovery,Madrid,2011,p1.

شكل رقم ١:حركة السياحة العالمية من ١٩٥٠-٢٠١٠

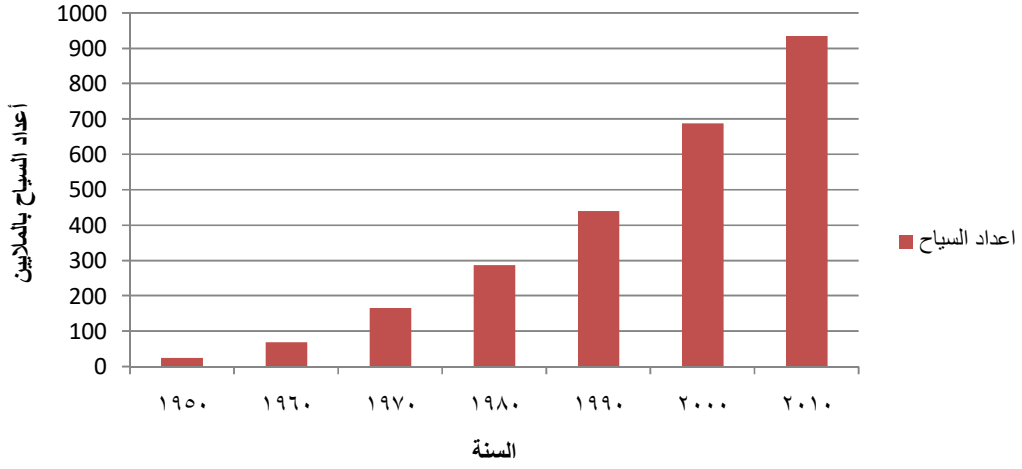

المصدر :من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الجدول(2).

يرتبط عدد السياح الدوليين بالعوائد السياحية ارتباطا وثيقا وذلك لان العوائد السياحية ما هي إلا انعكاساً لعدد السياح وإنفاقهم على الخدمات السياحية من الطعام والشراب والسكن والنقل والتسوق والاتصالات.

إما بالنسبة للدخل السياحي العالمي فيقدر(3200) مليار دولار أي 11,5%من الناتج الداخلي لدول العالم ويقدر الدخل في فرنسا 100مليار دولار إي ما يمثل 4% من الناتج المحلي الإجمالي .في حين تصل مداخيل ايطاليا من السياحة إلى أكثر من 30مليار دولار وتفوق مداخيل النمسا بلغ12مليار دولار بينما دخل بريطانيا من السياح بلغ 2مليار دولار إما كندا فتحصل على 9مليارات دولار من السياحة.

إما توزيع عدد السياح وإيرادات السياحية على المجموعات الدولية فاستحوذت قارة أوربا على أعلى حصة بلغت ما يقارب 473مليون سائح وبلغت إيراداتها 406مليار دولار أمريكي،وهو ما يقارب 51%من الدخل السياحي العالمي.ثم تليها الأمريكيتان إذ بلغ عدد السياح الذين زاروها أكثر من 150مليون سائح إي بحصة 16% من حجم السياحة العالمية ،أما إيراداتها فقد وصلت إلى أكثر من 182مليار دولار .إما إفريقيا فيقدر عدد السياح الذي زاروها (49)مليون سائح أي بحصة 5%من السياحة العالمية إما إيرادات من السياحة التي حصلت عليها فقد وصلت إلى31,6مليار دولار أي ما يقارب 2,4%من الدخل السياحي العالمي .أما شرق أسيا والباسيفيك فوصلت حصتهما من السياح إلى

204مليون سائح أي بحصة سوقية قدرها 22% بينما وصل دخليها السياحي إلى أكثر 248مليار دولار أي ما يقارب 20%من مقدار الدخل السياحي العالمي ،بينما الشرق الأوسط فقد زارها60 مليون سائح وبلغت حصتها السوقية6%من حجم السياحة العالمية أما الإيرادات السياحية فقد وصلت إلى 50مليار دولار وبحصة سوقية وقدرها2,7% من الدخل السياحي العالمي[1].

ومن الملاحظ انه منذ عام 1950طرأ تغيير كبير ليس فقط في معدلات نمو السياحة،ولكن في المناطق ودول المقصد السياحي.فقد كانت لسنوات طويلة يعد المقصد السياحي هما أوربا و الأمريكيتين كطرفين جاذبين للسياحة بما يقارب 97%من السياح،وكانت السياحة مقصورة لأغراض الترفيه ولمواسم معينة.ولكن سرعان ما تغير الأمر ودخلت دول جديدة في خارطة السياحة العالمية وتعزى الأسباب المؤدية إلى هذه التطورات فيما يأتي[2]:-

1.التطور والتنوع السريع في وسائل النقل والموصلات ورخص أسعارها.

2.ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد حصة الفرد من الدخل القومي العالمي.

3.التحضر والمستوى الثقافي للمواطنين.

4.الاستقرار السياسي وانتشار السلام في أغلب مناطق العالم الذي يدعم عملية التنمية السياحية.

5.تفعيل دور وسائل الإعلام في تنشيط الوعي السياحي[3].

6.ظهور الرغبات والاحتياجات الإنسانية الجديدة كالإغراض الثقافية والعلاجية التي أدت إلى تطور حركة السياحية بشكل كبير.

7.تزايد الاهتمام بالبيئة الطبيعية عموما وبالأماكن السياحية الغنية بالموارد البيئية الطبيعية خصوصا من حيث معالجة التلوث ورفع مستوى الخدمات فيها والمحافظة عليها والحد من تدهورها.

كما تشير الإحصائيات الخاصة بمنظمة السياحة العالمية بان حجم السياحة العالمية كان بالشكل التالي[4]:

1.أوربا كانت حصتها لعام 2010أعلى حصة إذ بلغت 50% وبعدد أجمالي للسياح قدره (714)مليون سائح .

2.الأمريكيتان، بلغت أعداد السياح الذين زاروا الأمريكيتين للعام نفسه(151)مليون سائح أي بحصة 16% من حجم السياحة الدولية.

3.أفريقيا،قدرت أعداد السياح التي زارت قارة أفريقيا (49)مليون سائح أي بحصة(5%)من حجم

---

[1]UNWTO Tourism Highlights,2011edition,p5.

[2] خالد عبد الحميد عبد المجيد العبدلي:دور السياحة في الاقتصاد العراقي للمدة 1960-1982،رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،1985،ص30.

[3] بنيامين يوخنا دانيال:المغريات السياحية ،ط1،،دار ادي شير،اربيل،العراق، 2006،ص27.

[4]UNWTO World Tourism Barometer, January 2011,p4.

السياحة الدولية.

4. شرق آسيا والباسفيك،وصلت حصة الإقليم إلى(204)مليون سائح أي بحصة سوقية 22% من حجم السياحة الدولية.

5. الشرق الأوسط،لقد زار الشرق الأوسط(60)مليون بلغت حصتها السوقية(6%)من حجم السياحة الدولية.

شكل (2)الأهمية النسبية لأعداد السياح على مستوى قارات العالم لعام 2010

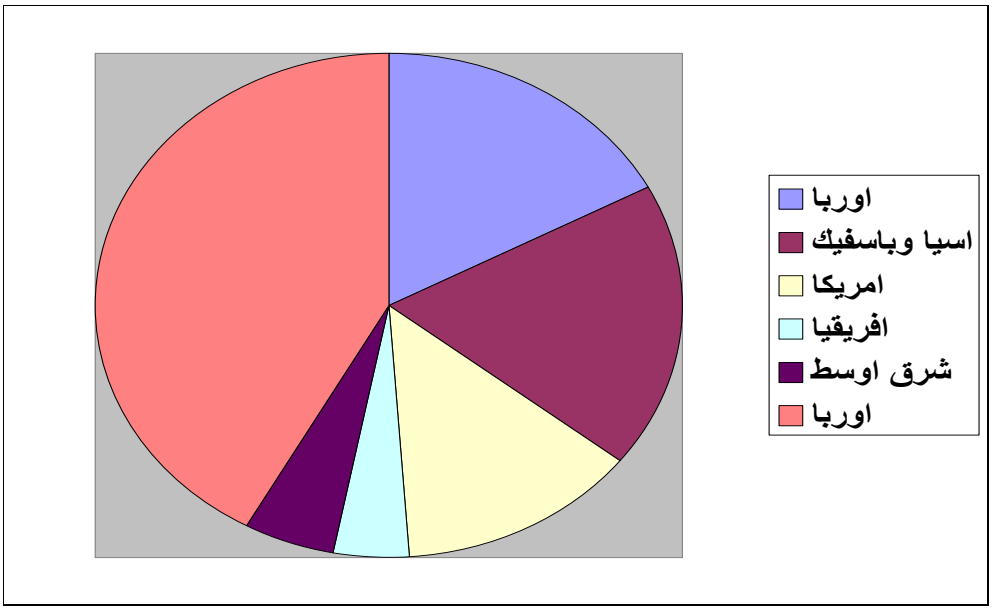

Source: UNTWO World Tourism Barameters ,January 2011,P4.

الجدول (3)العوائد السياحة العالمية من 1960 الى 2010

(مليار دولار)

السنوات	العوائد السياحة العالمية (بالملياردولار)
1960	6,867
1970	17,900
1980	103,062
1990	261,108
2000	475,772
2010	919

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة http://www.wttc.or

المبحث الثالث:التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة، مفهومها، أبعادها ومؤشراتها.

تمهيد:

تعتمد التنمية السياحية بطبيعتها على البيئة الطبيعية السليمة،وفي الماضي كانت متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد بمعزل عن متطلبات التنمية البيئية ومتطلبات حمايتها,لكن سرعان ما وجد بان هناك علاقة قوية بين ضرورة الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية من خلال إتباع مبادئ وقواعد التنمية المستدامة والأخذ بمتطلبات قيامها بصورة مستدامة.لذا سيتم التطرق إلى العلاقة بين التنمية والبيئة وظهور مفهوم التنمية المستدامة وإبعادها،بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة.

أولاً :العلاقة التبادلية بين التنمية والبيئة.

تعد التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالبيئة والإنسان فهي تعمل على حفظ الموارد الطبيعية وتعزيز قيمتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية ورفع النمو الاقتصادي للمجتمع,لكن من المستغرب,أنها أصبحت إحدى الوسائل لاستنفاذ الموارد البيئة وإيقاع الضرر بها بل إحداث التلوث فيها.ولكون البيئة هي المورد الطبيعي الذي يزود المجتمع بعدد من الخدمات الأساسية والحاجات المختلفة غير المحدودة التي تدعم الحياة البشرية,إذ تمدهُ بالمواد الخام والطاقة اللازمة لتحويله من خلال عملية الإنتاج والاستهلاك,لذا يشترط استمرار البيئة برفد هذه الخدمات الأساسية وان لا يزيد حجم المخلفات الإنتاجية والاستهلاكية عن الطاقة الاستيعابية للبيئة[1].

عندما نشرت (راشل كارسر Reachal Carsor) عام1962 كتابها "الربيع الصامت"فقد تناولت فيه الإخطار البيئية والطبيعية الناجمة عن العلاقة المتبادلة بين التنمية والبيئة إذ تزداد وتأخذ حيزاً لايستهان به على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري[2].

فالتنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة هي الحياة,والعلاقة بينهما أزلية لايمكن غض الطرف عنها لاسيما عندما يتعلق الأمر بحياة الإنسان وسلامته فوق هذا الكوكب،وان إهمال البعد البيئي

---

[1] الطاهر خامرة:المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة،رسالة ماجستير منشورة على شبكة معلومات الدولية،2007،ص19.

[2]زيد بن محمد الرماني:دراسات اقتصادية (الإنسان،البيئة،التنمية،الإسراف،التبذير،الفقر،الفقراء)،ط1،دار طويق،الرياض 2003،ص14.

في عمليات التنمية خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية قادت العالم الى مشاكل كبيرة ليس على صعيد البيئة فقط بل أيضا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي[1].

فدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة عبر الزمن ومانجم عنها في الماضي من مشكلات بيئية,جعلت العلاقة بينهما تتطور عبر مراحل زمنية متعاقبة وهي:

1:مرحلة الاستغلال الأقصى للموارد البيئية.

بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي،إذ اتسمت النظرة الى البيئة خلال تلك المدة على أنها مصدر لاينضب من الموارد الطبيعية اللازمة لخدمة الإنسان,وإنها وعاء غير محدود لتلقي المخلفات الإنتاجية والاستهلاكية المترتبة على النشاط البشري[2].

وفي الحقيقة،فان الدلائل تشير إلى أن مصطلح البيئة لم يستخدم في ذلك الوقت,لعدم ظهور مشكلة ندرة الموارد .وعليه لم يتعامل معها الاقتصاديون بل اهتموا بالعلاقة بين السكان والموارد الطبيعية،إذ كان الاقتصادي الانجليزي توماس روبرت مالثوس اشهر من تناول القضية البيئية قبل قرنين والتي مازالت تذكر إلى يومنا هذا[3].

2:مرحلة تحقيق النمو الاقتصادي مع حماية البيئة.

امتدت هذه المرحلة خلال مدة الستينيات,فبعد تفاقم المشاكل البيئية في الدول الصناعية أصبح من الضروري الاختيار بين البيئة والنمو الاقتصادي،وبما ان النمو الاقتصادي هو الهدف الأكبر للمجتمعات,اتجه التفكير نحو محاولة التحكم في الخسائر البيئية إذ استمر النشاط الاقتصادي كما اهتمت اغلب الدول في وضع الإجراءات التنموية اللازمة لتسريع التقدم نحو التنمية المتواصلة ذاتيا لاقتصاديات الدول وارتقائها اجتماعيا بحيث تحقق الدول النامية زيادة كبيرة في معدل نموها,بشرط أن لا يقل معدل نمو الناتج القومي الإجمالي عن 5% إي يكون أعلى من معدل الزيادة في السكان[4].واتجه التفكير بتلك المرحلة نحو قياس((طاقة الحمل)) والذي يستخدمه البيولوجيون لدلالة إن للنظام البيئي طاقة استيعابية وإذا تجاوز الحد الأقصى فسيتحول النظام البيئي إلى حالة مغايرة تتمثل بالتدهور البيئي[5].

3:مرحلة تحقيق النمو الاقتصادي مع أدارة الموارد البيئية

---

(1)،عثمان محمد غنيم،ماجدة احمد أبو زنط:التنمية المستديمة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،ط 1،دار الصفاء لنشر, عمان، 2007،ص145.

(2) مهدي صادق ساجت:الإبعاد التنموية في استثمار اهوار جنوب العراق،رسالة ماجستير ،جامعة القادسية،كلية الإدارة والاقتصاد،العراق،2010،ص45.

(3) مصطفى كامل السيد:التنمية والبيئة ،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،بيروت،م1، 2006،ص373.

(4) الطاهر خامرة ،مصدر سابق،ص22.

(5) علي مهدي داود سلمان الربيعي :التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في البلدان الأسيوية مختارة،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء،كلية الإدارة والاقتصاد،العراق،2009،ص28.

تميزت هذه المرحلة بتزايد الاهتمام بالبيئة وبعلاقة الاقتصاد بالبيئة وبالتحديد منذ صدور تقرير نادي روما عام 1972 وإنشاء"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" عقب مؤتمر استكهولم وما أبداه من برامج لحل المشاكل البيئية [1].

أن ظهور اختلال في التوازن البيئي نتيجة تفاقم المشكلات البيئية واستنزاف الموارد الاقتصادية في الدول الفقيرة أدى إلى ضرورة تغير في نمط التعامل مع البيئة وظهرت فكرة أدارة البيئية وتتمثل في إدخال راس المال الكلي(المادي والبشري والاجتماعي والطبيعي)في الحسابات القومية،سواء في الخطط التنموية أو النمو الاقتصادي على أساس مقدرة البيئة على توفير المتطلبات البشرية من السلع والخدمات وفق أسس متواصلة[2].

4:مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية

لقد أصبحت مسالة حماية البيئة الآن الهدف الرئيس الثالث في التنمية،بعد أن كان الاهتمام مركزاً على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .ومع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر،أشارت الدلائل الواضحة إلى أن الانحلال البيئي أو التدهور البيئي كان عائقا رئيسيا للتنمية[3].إذ تقاس التنمية الاقتصادية لأي بلد على وفق مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي ،فنجد أن الدول النامية في عقد الثمانينيات بلغ فيها معدل النمو السنوي3% أما متوسط دخل الفرد1% ،بينما كان 5.5% و3%على التوالي في مدة الستينيات والسبعينيات نتيجة السياسات التقيدية التي اتبعتها الدول المتقدمة والكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان والتي انعكست بصورة تهديدات بيئية وأوبئة امتدت أثارها على المستوى العالمي[4].عليه كان مضمون هذه المرحلة بأنه لابد من وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وان هناك قيداً على النمو الاقتصادي وهو حجم رأس المال الطبيعي الذي يضاف إلى حجم رأس المال العيني والمستوى التكنولوجي مع توفير الإدارة الرشيدة وخطط طويلة الأمد لتلك الموارد البيئية للحفاظ على استمراريتها وديمومتها[5].

---

[1] الطاهرخامرة،مصدر سابق،ص22.
[2] مهدي صادق ساجت،مصدر سابق،ص46.
[3] محمد صالح تركي القريشي:علم اقتصاد التنمية،ط1،إثراء للنشر،الأردن،2010،ص359.
[4] محمد محمود الأمام:السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،بيروت ،م1،2006،ص357.
[5] الطاهر الخامرة،مصدر سابق،ص23.

ثانيا:مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.

1-مفهوم التنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة الاهتمامات التي أثارتها دراسة نادي روما الشهيرة وتقريرها في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية ،وقد انتشر استخدام المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث العالمي[1].

لذا ظهرت عدة مفاهيم للتنمية المستدامة من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية وكذلك الخبراء والاقتصاديين،إذ أن أول من أشار أليه بشكل رسمي هو تقرير ((مستقبلنا المشترك)) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987التي ترأستها رئيسة وزراء النرويج غروهارلم بروتلاند،إذ عرفت التنمية المستدامة بأنها((التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الأضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق حاجاتها)).وبحكم أن الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من أثار تدمير البيئة ويسهمون بفقرهم في هذا التدمير،لذا يؤكد التعريف على تلبية الحاجات الأساسية ومراعاة العدالة الاجتماعية بين الجيل الحاضر وفي المستقبل[2].

وفي الحقيقة يرجع الفضل في ظهور هذا المفهوم وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني (محبوب الحق)والباحث الهندي(امارتايا سن)وذلك خلال عملهما في أطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،فقد أشارا إلى أن فكرة التنمية المستدامة ظهرت من خلال التنمية الاقتصادية_الاجتماعية. فالتنمية ليست اقتصادية فحسب بل تأخذ بالإنسان كمنطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن ،وتنظر إلى الطاقات المادية بوصفها شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية[3].

ونلاحظ من تعريف التنمية المستدامة كما يشير تقرير بروتلاند أن[4]:

1. إشباع الحاجات الأساسية لا يتطلب فقط مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي للدول التي يشكل فيها الفقراء الغالبية العظمى،بل يتطلب حصولهم على حقهم من الموارد اللازمة لاستمرار النمو لضمان تحقيق المساواة.

2. التنمية ليست تحقيق أعلى ربح وأفضل مستوى معيشة للأقلية فحسب،بل تتضمن حياة أفضل

---

(1) علي مهدي داود سلمان الربيعي،مصدر سابق،ص32.

(2) محمد محمود الأمام،مصدر سابق،ص358.

(3) بحث منشور على الموقع.http://a lforsan.googools.com/fourum.htp

(4) علاء محمد الخواجة:العولمة والتنمية المستدامة،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،بيروت،م1، 2006، ص416.

للجميع،ولا يتضمن ذلك تدمير الموارد الطبيعية أو تلوث البيئة.

3. تغير أنماط الاستهلاك لضمان حماية البيئة،والحد من تزايد معدلات النمو السكاني الذي يزيد من الضغوط المفروضة على الموارد البيئية المحدودة.

كما عرفت دراسة الاقتصادي(ادوارد باربير)عام 1984مفهوم التنمية المستدامة بأنها((التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى))[1]، وبين أن هناك أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي[2] :-

1. أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية فهي اشد تدخلاً وتعقيداً فيما يتعلق بالجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

2. أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً بمعنى أنها تنمية تهدف إلى الحد الأدنى من مستويات الفقر.

3. تهتم التنمية المستدامة ببعدين رئيسين يتمثل بالبعد الثقافي والإبقاء على الحضارات الخاصة لكل مجتمع،والبعد الدولي الذي يتعلق بضرورة تدخل الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

4. تتداخل الجوانب الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

وفي عام 1989بين بيزي(Peezey)أن التنمية المستدامة هي منفعة غير منخفضة لكافة المجتمعات لألف عام قادم,وان هذا المفهوم يستند على مفهوم المنفعة المتحققة والتي لا تتسم بالانخفاض خلال مدة زمنية طويلة[3].أما البنك الدولي فقد اصدر تقريره عام 1992عن التنمية في العالم ،عرف التنمية المستدامة ((بأنها تعني وضع السياسات البيئية والتنموية على أساس المقارنة بين التكاليف والعوائد وعلى التحليل الاقتصادي الجيد الذي سيدعم حماية البيئة ويقود إلى رفع مستويات معيشة الأفراد ورفاهيتهم واستمراريتها))[4].

أن العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية أدت إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة إذ أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 إلى أنه((لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها)) [5].

---

(1) عدنان ياسين مصطفى:التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب،دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،ط1،بيت الحكمة،بغداد،2001،ص236.

(2) محمد الصيرفي:السياحة والبيئة بين تأثير والتأثر، ط1،،دار الهناء،الإسكندرية،مصر، 2009،ص205.

(3) مهدي سهر غيلان وآخرون:دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل،العراق،ع1، 2009،ص23.

(4) علاء محمد الخواجة،مصدر سابق،ص417.

(5)عدنان ياسين مصطفى،مصدر سابق,ص237.

ولقد حاول تقرير الموارد العلمية الذي نشر عام 1992 والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة حصر 20 تعريفاً واسع التداول،ووزعها إلى أربع مجموعات هي[1]:-

أ-التعريف الاقتصادي:إذ يختلف هذا التعريف حسب طبيعة الدول(النامية -المتقدمة).

❖بالنسبة للدول النامية:التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد واستغلالها من أجل رفع المستوى ألمعاشي للسكان ولاسيما السكان الأكثر فقراً في الجنوب.

❖بالنسبة للدول المتقدمة:التنمية المستدامة تعني أجراء خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وأجراء تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة.

ب_التعريف الاجتماعي والإنساني:تسعى التنمية المستدامة إلى الاستقرار في النمو السكاني,وتوقف الأفراد نحو النزوح للمدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف،وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية.

ج_التعريف البيئي:تعني الاستخدام الأمثل والكفؤ للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم،مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

د_التعريف التقني والإداري:تهتم التنمية المستدامة في نقل المجتمعات إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد،وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض المسببة بتآكل طبقة الأوزون وتفشي الأمراض السرطانية.

وقد عرف الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة التنمية المستدامة في تقريره عن حماية الأرض بأنها((تحسين نوعية الحياة للبشر مع العيش في حدود النظم الايكولوجية على إعالة البشر))[2].أما منظمة اليونسكو(UNESCO)فقد بينت ((أن على كل جيل أن يخلق وراءه مياه وتربة نقية وغير ملوثة كما كان الحال عندما وصلت أليه،وعلى أن يخلق وراءه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الأرض غير منقرضة))[3].

نلاحظ من التعاريف السابقة أن مفهوم التنمية المستدامة يحاول تحمل ثلاث مشاكل مهمة هي،قضية النضوب المتزايد من المصادر غير القابلة للتجديد،وقضية الاستغلال غير الأمثل للمصادر غير القابلة للتجديد ومصادر الطبيعة وقضية العدالة بين الناس والأمم.لذا لابد من الربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية ،كون الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب

---

[1] زرنوح ياسمين:إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستيرمنشورة على شبكة معلومات الدولية، 2006، ص112.

[2] محمد محمود الأمام،مصدر سابق،ص359.

[3] أيوب أنور حمد سماقه بى:تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد،العراق،2006،ص64.

أن يحول إلى الأجيال المستقبلية[1].

فالتنمية المستدامة لم تحقق أهدافها ألا بدمج وجهات نظر الفئات الثلاثة من المتخصصين[2]:-

(أ)وجهة نظر علماء الاقتصاد:الذين يركزون على وصول المجتمعات إلى رفاه البشرية إلى الحد الأقصى،في ظل أطار القيود الحالية على أرصدة رأس المال والتكنولوجيا.

(ب)وجهة نظر علماء البيئة:الذين يشددون على أهمية الحفاظ على البيئة وسلامتها،والحفاظ على قدرة نظم دعم الحياة الطبيعية على تجديد حيويتها وقابليتها للتكييف بطريقة ديناميكية.

(ج)وجهة نظر علماء الاجتماع:الذين يؤكدون أن البشر هم القوة الفعالة الرئيسة وان تنظيمهم الاجتماعي يعد عاملاً حاسماً في وضع الحلول القابلة للتطبيق من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، وان عدم أدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان سبباً في فشل كثير من البرامج والمشاريع الإنمائية في كثير من الدول.

في إطار ذلك قام الفيلسوف السويدي(Hans Jonass) بدمج الجوانب الثلاثة للتنمية ليستنتج مفهوم التنمية المستدامة حسب الشكل الآتي:

الشكل (3):تحقيق التنمية المستدامة بالتقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع

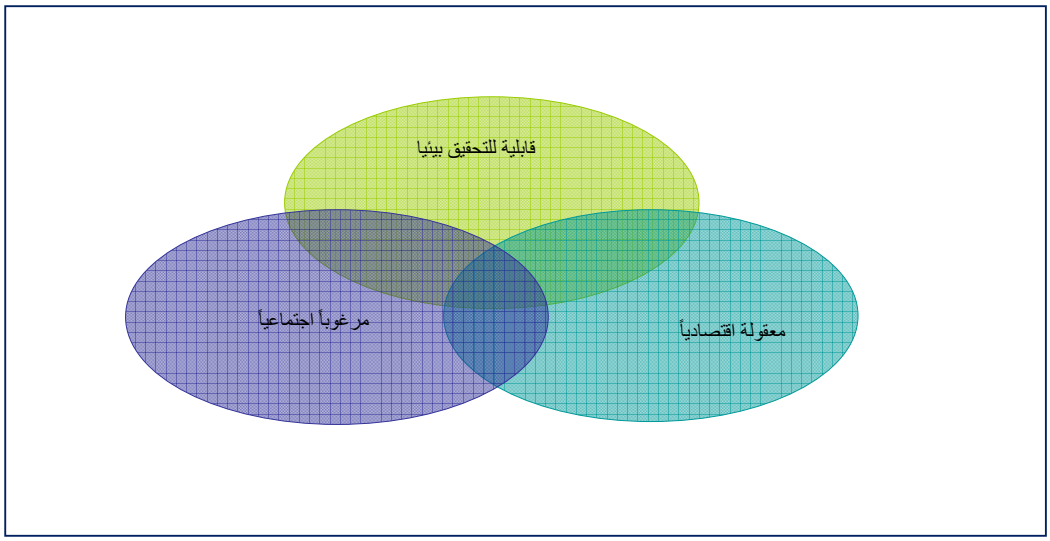

المصدر: دوجلاي موستشيت:مبادئ التنميةالمستدامة،الدارالدوليةللاستثمارات الثقافية،مصر،ط1، 2000، ص73.

[1] محمد السبيعي:إشكالية التنمية المستدامة برتوكول كيوتو:استعراض لمحتوى إلية التنمية النظيفة،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،م9،ع2، 2007،ص11.

[2] عماد صالح سلام :إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة ، ابوظبي، 2002، ص104.

إضافة إلى ما تقدم أن العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل ركائز التنمية المستدامة،وإذ عدت هذه الركائز دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية،سنجد أن منطقة التقاطع عند المركز ستمثل رفاهية الإنسان فكلما اقتربت هذه الدوائر ازدادت منطقة التقاطع وكذلك ازدادت رفاهية الإنسان في الحياة[1].

2-أبعاد التنمية المستدامة.

يستند مفهوم التنمية المستدامة على أبعاد متعددة ومتداخلة فيما بينها والتركيز عليها من شأنه أن يحرز التقدم في تحقيق التنمية المستدامة ،لذا يمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد رئيسية تتمثل بالبعد الاقتصادي والبشري فضلا عن البعدين البيئي والتكنولوجي.

أ-البعد الاقتصادي:

يهتم هذا البعد في كيفية تلبية الحاجيات والمتطلبات الأساسية للأفراد عن طريق الإنتاج والاستهلاك للموارد كونها تختلف من بلد لأخر لذا يمكن حصرها فيما يلي:

1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

أن الاستهلاك المفرط في استخدام الموارد من قبل مجتمعات الدول الصناعية يعد احد أهم أسباب التدهور البيئي في الدول النامية،إذ تشير الإحصاءات بأن استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية يمثل أضعاف ما تستخدمه الدول النامية على مستوى نصيب الفرد،فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم أكثر من الهند بـ(33)مرة،وكما هو الحال في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)أعلى بعشر مرات في المتوسط للدول النامية[2].وهذا يعني أن استخدام الموارد في المجتمعات يؤدي إلى خلق تفاوت في نصيب الفرد من الجيل الحاضر وما سيكون عليه في جيل المستقبل،إذ نجد اليوم نتيجة التوجه اللامسؤول أن أكثر من مليار من سكان الأرض يعيشون على أقل من دولار في اليوم،ولتقليل التفاوت الطبقي ولاستئصال جذور الفقر يجب أن يتمكن الأفراد من الحصول على احتياجاتهم مما هو موجود من موارد الثروة الطبيعية بالإضافة إلى توفير بيئة صحية مناسبة لهم[3].

2. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

ترتبط القضايا البيئية بأهمية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ من حيث قابليتها على التجديد والاستمرار التلقائي من عدمه،إذ أن استنزاف المصادر الغير متجددة يجب أن تكون اقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها حسب قاعدة (سرفيان كوزي)للتنمية المستدامة

---

(1) محمد طالبي،محمد ساحل:أهمية طاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة،مجلة الباحث، ع6، 2008، ص203.

(2) الطاهرة خامرة،مصدر سابق،ص35.

(3) نعيم محمد علي الأنصاري:تلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية ،ط1،دار دجلة،عمان ، 2009، ص249.

والتي تنص"على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزءاً منهُ في قضاء الحاجيات الحالية وباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة"[1]،لذلك فالتنمية المستدامة في البلدان المتقدمة تعني إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية التي تتسم بالنفاذ وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وأحداث تغير جذري في أسلوب الحياة بدون أن تمس البلدان النامية.أما التنمية المستدامة في البلدان النامية فهي تحاول تلبية الحاجات الأساسية ورفع مستويات المعيشة وأحداث تغير في أسلوب الحياة،مما يعني أن تغير أنماط الاستهلاك وتقليل التفاوت في مستويات الاستهلاك بين البلدان الغنية والفقيرة من اجل تبديد الموارد الطبيعية،فضلا عن تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البايلولوجي كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[2].

3. المساواة في توزيع الموارد والدخل

أن للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات الأساسية أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة.وتعد هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها ،إذ تجعل فرص الحصول على الحاجات الأساسية بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة[3].فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق الأساسية تشكل حاجزاً أمام التنمية.لذا فالمساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين نوعية الحياة[4].

لقد أصبح هناك أدراك متزايد بان الفقر يعتبر أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية،لذا جاء أول بند في مفهوم التنمية المستدامة في محاولة الموازنة بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح طبقة الفقراء ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي.

4. تقليص تبعية البلدان النامية

لقد أدى الاستعمار العسكري والسياسي المباشر من قبل الدول المتقدمة على جعل البلدان النامية تعاني من تبعية اقتصادية وتجارية متمثلة بالشركات متعددة الجنسيات[5].الأمر الذي اثر

---

(1) سلامة سالم سالمان:تأثير تجارة دولية على التنمية المستدامة،منظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية، تونس،2007،ص55.

(2)أيوب أنور حمد سماقة بى،مصدر سابق،ص77.

(3)المصدر السابق،ص76.

(4) أديب عبد السلام،إبعاد التنمية المستدامة بحث منشور على موقع الالكتروني http://www.maroc-ecolgie.net

(5) ايوب انور حمد سماقة بى،مصدر سابق،ص74.

سلبا في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية إذ انه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتنخفض أسعارها،مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،لذلك لابد للدول النامية أن تأخذ بنمط تنموي يقوم بالاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي والتوسع في التعاون الإقليمي بين البلدان النامية الأخرى وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والأخذ بالتكنولوجيا المحسنة[1].

5. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية كبير في طريقة استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي .لذا تقع على عاتقها المسؤولية الكاملة في معالجة المشكلات التي تواجه الكرة الأرضية مادامت تكتسب كافة الموارد التقنية والمالية والبشرية الكفيلة بتحسين البيئة بأستخدام التكنولوجيا النظيفة واستخدام الموارد بكثافة أقل[2].

ب-البعد البيئي:

لقد بين بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية المستدامة يتحدد من خلال استعمال الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى استنزافها أو تناقصها بالنسبة للأجيال القادمة وذلك بالمحافظة على رصيد من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية .لهذا فأن فلسفة التنمية المستدامة تركز على الاهتمام بالبيئة كأساس للتنمية الاقتصادية على اعتبار أن أي نشاط زراعي أو صناعي أو سياحي سيكون لهُ أثار ضارة على الاقتصاد والتنمية بشكل عام[3].

لذا يمكن أجمال الأبعاد البيئية فيما يلي[4]:

1-أتلاف التربة واستخدام المبيدات وتدمير الغطاء النباتي:أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تقليص غلتها،كما أن الإفراط في أستخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية،أما الضغوط البشرية والحيوانية فهي تؤثر سلباً في الغطاء النباتي والغابات وفي الأحياء المائية المهددة بالانقراض.

2-صيانة المياه:

تهتم التنمية المستدامة بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتهتم كذلك

---

(1) أديب عبد السلام،مصدر سابق.

(2) ايوب انور حمد سماقة بى،مصدر سابق،ص77.

(3)جميل طاهر:النفط والتنمية المستدامة في الاقطار العربية:الفرص والتحديات،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،1997، ص3.

(4) الطاهر الخامرة،مصدر سابق،ص36.

بتحسين جودة المياه وتقليص الكميات المسحوبة من المياه السطحية عن معدل تجددها،لكي لا يحدث اضطراباً في نظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه،فضلا عن تقليص الكميات المسحوبة من المياه الجوفية عن معدل تجددها.

3-حماية المناخ من الأحتباس الحراري:

تهتم التنمية المستدامة بعدم المخاطرة بأجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون من جراء النشاط البشري.

4-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

قد ثبت أن شعوب البلدان النامية تعاني ربما أكثر من غيرها من الدول من مخاطر تدهور النظم الايكولوجية ليس في صورة معدلات تلوث الهواء في المدن أو تقلص المساحات الخضراء فحسب،بل في انحسار المساحات المزروعة فيها نتيجة التصحر أو موت الآلاف من البشر وانحسار كل صور الحياة النباتية عن آلاف الأفدنة نتيجة الجفاف وهذا ما يحدث في القارة الإفريقية كالصومال وأثيوبيا والسودان[1].

وتتعرض الغابات المدارية والساحلية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية إلى تدمير سريع،كما أن أنقراض الأنواع الحيوانية والحياة النباتية أخذ بتسارع،لذا تهتم التنمية المستدامة في هذا المجال بصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الموائل والنظم الإيكولوجية* بدرجة كبيرة[2].

ج-البعد البشري:

فضلا عن الأبعاد البيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة فهناك البعد البشري،الذي يركز على الإنسان كونه جوهر العملية التنموية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات لجميع المحتاجين أليها مما سيقلل من تبديد الثروات الطبيعية وسوء أستخدام الموارد الاقتصادية[3].ويأخذ البعد البشري الجوانب التالية:-

1-تثبيت النمو الديموغرافي:

ويعني ذلك تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي مع المحافظة على

---

(1) مصطفى كامل السيد،مصدر سابق،ص376.

(2) إبراهيم خليل بظاظو،مصدر سابق،ص125.

(*)الموائل:يقصد به هو منطقة الايكولوجية أو البيئية التي يعيش فيها أنواع معينة من الحيوانات أو النباتات. أما النظم الإيكولوجية تعبر عن نشاط الكائنات الحية في منطقة معينة أو هي البيئة الطبيعية حيث تعيش الكائنات البيولوجية مثل النباتات والحيوانات والبشر.

(3) ناصر مراد:التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ،مجلة البحوث الاقتصادية عربية،ع46، 2009،ص108.

استقرار معدل نمو السكان حتى لا يحدث ضغوطاً شديدة على الموارد الطبيعية.وعليه تهتم التنمية المستدامة بإعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وقدرة الحكومات على توفير الخدمات ،كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة موارد الطبيعية المتاحة للسكان[1].

2-مكانة الحجم النهائي للسكان وأهمية توزيعه:

أن الحجم النهائي للسكان الذي يصل أليه في الكرة الأرضية له أهمية أيضا لكون القدرة الاستيعابية للأرض على أعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة وهو عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية[2].

كما تهتم التنمية المستدامة بضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن فالتوسع في المناطق الحضرية وخاصة في المدن الكبرى ينعكس في تركز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان بالخطورة على المجتمع وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.لذا تقوم التنمية المستدامة بأتخاذ تدابير سياسية خاصة مثل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى تقليص الآثار البيئية للتحضر[3].

3-الأسلوب الديمقراطي في الحكم:

من أهم متطلبات التنمية المستدامة توفر النمط الديمقراطي في الحكم وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع ،وان تحقيق هذا الهدف سينعكس على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع.

4-توفير خدمات الصحة والتعليم:

أن التنمية البشرية المستدامة هي الهدف الأساس لكل الأنظمة السياسية.إذ أن هدف التنمية البشرية توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة بما يكفل تنمية الأفراد وضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية.الأمر الذي يساعد على التنمية الاقتصادية ومساهمة الأفراد بصورة حقيقية في استدامة التنمية[4].

5-الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

تهتم التنمية البشرية بإعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالأحتياجات البشرية من :تعلم

---

(1) علي مهدي داوود سلمان الربيعي،مصدر سابق،ص51.
(2) ايوب انور حمد سماقة بى ،مصدر سابق،ص79.
(3) المصدر السابق،ص78.
(4) الطاهر خامرة،مصدر سابق،ص36.

القراءة والكتابة ،وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة لتحسين الرفاه الاجتماعي ،وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في الرعاية الصحية وجميع المختصين في هذا المجال الذين تدعوا أليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

د-البعد التكنولوجي:

من اجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من استخدام تكنولوجيا نظيفة تساهم في رفع الإنتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي،واهم أبعادها هي:

1-**تبني التكنولوجيا المحسنة والنظيفة في المرافق الصناعية:**إذ أن انتشار المصانع و المنشأت أدى إلى زيادة التلوث،ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو وضع أجراءات وقوانين صارمة على المنشأت من أجل تقليل التلوث.أما البلدان النامية،كثيراً ما تستخدم تكنولوجيا أقل كفاءة وأكثر تسببا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعية[1].لذا يتوجب على الدول المتقدمة أن تتوجه إلى تقانة أنظف وأقل استخداماً للموارد وحماية نظمها الطبيعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الفقر في الدول النامية لتمكين الفقراء من رؤية المستقبل من جهة وتمكين الدول النامية من التخلص من تقاناتها المدمرة للبيئة من جهة أخرى[2].

2-الحد من أنبعاثات الغازات والمحروقات والاحتباس الحراري:

أن استخدام المحروقات يتطلب اهتماماً خاصاً لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة.فالمحروقات يجري استخدامها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة فتصبح مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في المناطق العمرانية،وللأمطار الحامضية والاحتباس الحراري دور بارز في تغير المناخ[3].أن حرارة الأرض أخذت تتصاعد ولاسيما في الآونة الأخيرة ،ويأتي معظم ذلك نتيجة أنتاج غاز ثنائي اوكسيد الكاربون وغاز الميثان وغاز الكلور و الفلور الكربون والغازات الأخرى التي تلوث الهواء وتعرف بأسم غازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري[4].وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية وذلك عبر الحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية واستخدام تكنولوجية جديدة لأستخدام الطاقة الحرارية بصورة أكثر كفاءة وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة على انه حتى تتوافر أمثال تلك التكنولوجيات لابد من

(1) مهدي سهر غيلان وآخرون،مصدر سابق،ص32.
(2) محمد محمود الأمام،مصدر سابق،ص359.
(3) إبراهيم خليل بظاظو،مصدر سابق،ص127.
(4) ايوب انور حمد سماقة بى،مصدر سابق،ص82.

أستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان[1].

3-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

تعد طبقة الأوزون هي الطبقة الحامية للأرض،عليه تهتم التنمية المستدامة بالحيلولة دون تدهورها وتمثل الإجراءات التي أتخذت لمعالجة هذه المشكلة مشجعة جداً،إذ سعى بروتوكول كيوتو إلى الحد من أو خفض انبعاث الغازات الدفيئة التي تهدد طبقة الأوزون.وألزم للمرة الأولى البلدان الصناعية بخفض انبعاثاتها بما لا يقل عن 5% من مستويات 1990 خلال مدة الالتزام 2008-2012 ووافقت فيه39 دولة متقدمة على أن تقسم في ما بينها نسباً لخفض أنبعاثاتها .لذا توضح اتفاقية كيوتو أن للتعاون الدولي دوراً كبيراً في معالجة المخاطر البيئية التي تواجه كوكب الأرض[2].

ثالثا:مؤشرات التنمية المستدامة.

تتباين مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية في كون الأخيرة تقيس التغير الذي يطرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى ،أما مؤشرات التنمية المستديمة فأنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب متكاملة ومتداخلة فيما بينها ومن الصعوبة الفصل بينها.فإذا ما طرأ أي تغير في جانب منها فانه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى[3].

وان الهدف من استخدام مؤشرات التنمية المستدامة هو لأستكمال جوانب القصور التي كانت سائدة في المؤشرات الاقتصادية الكلية هذا من جهة وحاجة الأوساط السياسية والاقتصادية إلى المعلومات البيئية الكافية من جهة أخرى[4].ولكون مؤشر الاستدامة البيئية لا يعد مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة ،إذ انه تعرض لعدة انتقادات احدها انه لا يعكس الدقة والشمولية وعدم القدرة على عكس حقيقة تطور الدول في تحقيق التنمية المستدامة.لذا فقد وضعت مؤشرات صنفت إلى ثلاث فئات رئيسة هي[5]:

1- مؤشر الضغط:هو الذي يصف الضغوط البيئية والبشرية على الموارد مثل النشاطات الإنسانية،

---

(1) إبراهيم خليل بظاظو،مصدر سابق،ص128.

(2) محمد محمود الأمام،مصدر سابق،ص361.

(3) عثمان محمد غنيم،ماجدة احمد أبو زنط،مصدر سابق،ص254.

(4) أيوب أنور حمد سماقة بى،مصدر سابق،ص116.

(5) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم:التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي،المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان((التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة))،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،شرم الشيخ،مصر،2007،ص10.

التلوث ،انبعاثات الكربون.

2- مؤشر الحالة:يهتم بتقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة .

3- مؤشر الاستجابة:يبين رد فعل المجموعة البشرية في أقامة التنمية المستدامة مثل المساعدات التنموية والقيام بالاستثمارات.

ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة أو إقليم بالاعتماد عل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية،تم صياغتها من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بما يعرف بتوصيات "الاجندة21" وهي مؤشرات تغطي أبعاد مفهوم التنمية المستدامة .لذا يمكن توضيح أهم مؤشرات التنمية المستدامة كالأتي[1]:

أولا البعد الاقتصادي:يتضمن :

1) التركيب الاقتصادي ،الذي بدوره يتكون من عدة مؤشرات من أهمها:

أ-الأداء الاقتصادي، ويمكن قياسه من خلال:

1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة عل عدد السكان في تلك السنة وان الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر كونه يعكس معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.ومع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً إلا أنه يمثل عنصراً مهماً من عناصر نوعية الحياة.ويتم احتسابه وفق الصيغة الرياضية التالية:

Per Captia GDP=GDPr/n

حيث ان :

GDP:الناتج المحلي الإجمالي

GDPr :الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.

N:عدد السكان

2-نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إل الناتج المحلي الإجمالي ويسم(معدل تراكم رأس المال):ويمثل الأنفاق عل إضافات الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،ويقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إل الإنتاج لذا يعبر عنه بنسبة مئوية.ويمكن

[4]Indicators of sustainable development :guidelines and methodologies, United Nations, New York, Third edition,2007,p39.

حساب المؤشر وفق الصيغة الآتية:

$$GFI=GI/GDP*100$$

حيث إن:

GFI:هو نسبة الاستثمار الإجمالي الثابت في الناتج

GI:إجمالي الاستثمار

GDP:الناتج المحلي الإجمالي

ب- التجارة,وتتمثل بالاتي:

1-نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات: يبين هذا المؤشر قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد. وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة أرتفاع درجة انفتاح الاقتصادات المحلية على الاقتصاد العالمي.أما حساب المؤشر فيتم وفق الصيغة الآتية:

$$STB=Eg.s/Mg.s*100$$

حيث إن:

STB:هي حالة الميزان التجاري

Eg.s:الصادرات من السلع والخدمات

Mg.s:الواردات من السلع والخدمات

ت- الوضع المالي،الذي يشمل:

1-رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر هذا المؤشر عن مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو يوضح مقدار الفائض أو العجز ومدى سرعة تأثر الاقتصاد سلباً.لذا يمكن حساب المؤشر على النحو التالي:

$$PSE=AE/P$$

$$CAB=Neg.s+NI+NT/GDP*100$$

حيث إن:

PSE:نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية

AE:إجمالي الطاقة المستهلكة في الاقتصاد خلال السنة

P:عدد السكان خلال السنة.

2-مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل نسبة مجموع الدين الخارجي المعط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها عل تحمل الديون والأعباء الخارجية.ويحسب بالصيغة التالية:-

$$TED=TFD/GDP*100$$

حيث إن:

TED:هو مجموع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

TFD:إجمالي الدين الخارجي

GDP:الناتج المحلي الإجمالي

3-نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي:ويشمل هذا المؤشر المساعدات الإنمائية الرسمية (المنح،القروض الميسرة)التي تقدم إل بعض الدول للأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أو الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة،وعليه يقيس هذا المؤشر القدرة عل النهوض بالتنمية أو الخدمات الاجتماعية من خلال المساعدات المقدمة لها.ويحسب بالصيغة التالية:-

$$NDAR=SR/GDP*100$$

حيث إن:

NDAR:صافي المساعدات الإنمائية المتلقاة.

SR:المبالغ المتحققة(إجمالي المساعدات)

GDP:الناتج المحلي الإجمالي.

2)تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك:

يواجه العالم الآن قضية اقتصادية رئيسة في التنمية المستدامة،وهي أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية وأنماط إنتاجية غير مستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية غير المتجددة بصورة متسارعة.وانتبهت دول العالم بأنه لابد من حدوث تغيرٍ جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ عل الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو،وكذلك أن تبق متوفرة للأجيال القادمة.إذ استخدم نصيب الفرد من استهلاك الطاقة ليقيس مدى استهلاك الطاقة في بلد معين بهدف أبراز مستوى الإنتاج ومستوى الرفاهية في البلد المعني بفاعلية أنظمة أنتاج الطاقة.

ثانياً البعد الاجتماعي:

تعد المساواة الاجتماعية احد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة،إذ تعكس بدرجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة وترتبط كذلك بمدى توفر فرص العمل والخدمات العامة ومنها التعليم والصحة والعدالة.ومن القضايا المهمة كذلك والمرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر،والعمل وتوزيع الدخل ،والنوع الاجتماعي،وتمكين الأقليات في الحصول على حقوقهم،والحصول على الموارد الطبيعية والمالية ،وعدالة الفرص بين الأجيال. لذا تم اختيار عدة مؤشرات رئيسية لقياس المساواة الاجتماعية وهي:

1-معدل البطالة:يعكس هذا المؤشر نسبة الأشخاص في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل إلى مجموع القوى العاملة الكلية في بلد ما.

2-معدل نمو السكان:يوضح المعدل السنوي للتغير في حجم السكان وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

3-معدل الأمية بين البالغين:وهي نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15سنة والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

4-معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي:وهي نسبة الملتحقين بالمدارس الأولية والثانوية والعليا إلى مجموع السكان ويعكس هذا المؤشر مدى انتشار التعليم والمعرفة في بلد ما.

5-نسبة السكان في المناطق الحضرية:يعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري ومدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة،إذ يمثل هذا المؤشر نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان وهو يقاس كنسبة مئوية.

6-حماية صحة الإنسان وتعزيزها:هنالك ارتباط وثيق بين صحة الإنسان والتنمية المستدامة ،فتوفر مياه الشرب النظيفة والغذاء الصحي والرعاية الصحية الدقيقة هي من أهم أسس التنمية المستدامة.ويحسب هذا المؤشر من خلال التالي:-

أ-الوفيات:ويقاس بمعدل الأطفال تحت سن خمس سنوات.

ب-حالة التغذية والرعاية الصحية:تقاس حالة التغذية بالحالات الصحية للأطفال أما الرعاية الصحية تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية وتوفر نسب التطعيم ضد الأمراض المعدية بين الأطفال.

ثالثاً المؤشرات البيئية:يتضمن المؤشر البيئي مؤشرات مهمة ومتشعبة كثيراً في علاقاتها بالتنمية المستدامة وهي:

1- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

أ-مؤشر نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة.

يعبر هذا المؤشر عن ما يسمى بحاجز المياه ويتم حسابه من خلال قسمة كمية الموارد المائية المتجددة السنوية على عدد السكان في تلك السنة ويوضح مقدار التناسب بين أعداد السكان وحاجاتهم من المياه المأمونة.

ب- مؤشر الاستدامة.

وهو نسبة كمية المياه المستخدمة سنوياً إلى مجموع كمية المياه المتجددة ويتم حسابه من خلال قسمة الاستخدام السنوية للمياه على الموارد المائية المتجددة.ويبين كلا من هذين المؤشرين حجم ونمط المياه وهما يقاسان بالأمتار المكعبة والنسب المئوية.

2- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ويقسم إلى ثلاث مؤشرات هي[1]:

أ-نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة.

وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة :الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة،والمروج المؤقتة المخصصة للرعي،والأراضي المستخدمة كبساتين تجارية أو بيتية،وكذلك الأراضي المتروكة مؤقتا بدون زراعة.ويحسب عادةً هذا المؤشر بقسمة الأراضي المتاحة للزراعة بالمتر المربع على أجمالي السكان.

ب- نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بصورة دائمة.

تشمل الأراضي المزروعة بصورة دائمة بمحاصيل تشغل الأرض لمدة طويلة ولا تحتاج إلى أن تزرع من جديد بعد كل موسم حصاد،ويعكس هذا المؤشر قدرة الأراضي على تلبية طلب واحتياجات السكان الزراعية.لذا يحسب بقسمة مساحة تلك الأراضي على عدد السكان في سنة ويقاس بالمتر المربع.

ت- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً.

هو كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية.يعكس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة ،ولهذا أهمية اقتصادية كونه يعكس التوسع العمودي في الزراعة وارتباط ذلك بإنتاجية الأرض والفلاح.ويقاس هذا المؤشر بالكيلو غرامات للهكتار خلال قسمة كمية المبيدات المستخدمة سنوياً على مساحة الأراضي الزراعية.

3- مكافحة إزالة الغابات والتصحر.ويقسم هذا المؤشر إلى قسمين:

أ-التغير في مساحة الغابات و الأراضي الحرجة:

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم،مصدر سابق،ص15.

هو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحتها كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

ب- الأراضي المصابة بالتصحر:

يوضح هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى مساحة الإجمالية للبلد،لذا يقاس حسب الصيغة الرياضية التالية[1]:

$$ARN=[A/S]*100$$

حيث أن:

نسبة التصحر ARN:

A:الأراضي المصابة بالتصحر

S:المساحة الإجمالية للبلد

رابعاً:المؤشرات المؤسسية:تتضمن المؤشرات المؤسسية ما يلي:-

1-الحصول على المعلومات بالوسائل الالكترونية ووسائل الاتصال:يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد الحصول على المعلومات من خلال أجهزة التلفاز والراديو والانترنيت اليومية وخطوط الهواتف.ويعد هذا المؤشر أهم مقياس لمعرفة مدى تطور البلاد من خلال تطور الاتصالات والدخول في عصر المعلومات.

2-الأنفاق على البحث والتطوير:يقيس هذا المؤشر عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص وحجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] أيوب أنور حمد سماقه يى،مصدر سابق،ص127.

الفصل الثاني
التنمية السياحية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الثاني: التنميةالسياحية المستدامة،الجهات المسؤولة عن تنفيذها،واهم التحديات التي تواجهها.

المبحث الثالث:مؤشرات التنمية السياحية المستدامة.

الفصل الثاني
التنمية السياحية المستدامة

تمهيد:-

يشير مصطلح التنمية السياحية إلى علاقة بين التنمية والسياحة،وتتبني على تخصيص منافع أو مكاسب لتنمية وتطوير المجتمع،أما إضافة مبدأ(الاستدامة) فيعني أن تنصب هذه المكاسب على مدى زمني طويل.إذ تشير تجارب الماضي السياحية إلى حدوث تضحية كبير بالمواقع السياحية وخاصة الطبيعية منها لأغراض مالية بحتة ،نتيجة تساهل الدول السياحية مع السياح تجاه أساليبهم ضارة نحو البيئة ولخولهم بأعدا الغفيرة ون الاهتمام بالطاقة الاستيعابية للمواقع السياحية،والذي نتج عن كل ذلك بالأثر السلبي على الثراء البيئي والبشري لمقاصدها السياحية.

لذا سنحاول في هذا الفصل توضيح ملامح الرئيسية من خلال توضيح العلاقة بين السياحة والبيئة، ومن ثم تحديد مفهومها ومبائها وأهدافها،وبعد ذلك نعرض مكوناتها واهم التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة، وأخيرا مؤشرات قياسها.

المبحث الأول
ماهية التنمية السياحية المستدامة

أولا: علاقة السياحة بالبيئة:

تعتمد المواقع السياحية الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية،أما المناطق التي لا تمتلك هذه الميزات فتعاني من تناقص في أعداد ونوعية السياح،وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية[1]. فالنشاط السياحي يعتمد في جوهره على موارد البيئية ،سواء كانت بيئة طبيعية أو اجتماعية أو صناعية.أن السياحة ترتكز على تنقل الإنسان من مكان لأخر لتحقيق أهداف خارج نطاق العمل والكسب المادي،وذلك للاستفادة الجسدية والنفسية والتمتع بالطبيعة المتنوعة من الموارد البيئية لذا كل ما يؤثر على البيئة بأقسامها المختلفة سواء بالسلب أو بالايجاب سوف ينعكس بصورة مباشرة على أنماط وأهداف حركة الإنسان ومدى الاستفادة من التنقل[2].

وتعتمد الاتجاهات الحديثة للسياحة على خلق وابتكار ما هو جديد في العرض السياحي وظهور أنماط جديدة للسياحة تعتمد على احترام البيئة كالسياحة الخضراء والسياحة الزرقاء* والسياحة المستدامة مستندين في ذلك على التخطيط المتكامل والتنمية السياحية اللذان يتساويان في الأهمية من اجل الحماية والحفاظ على استدامتها[3].وهذا ما أكده إعلان مانيلا في الفلبين عام(1980) على أنه أصبحت العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة توازن دقيق بين التنمية والسياحة وحماية البيئة،لذا فالاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تضر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو الموارد البيئية الطبيعية والمواقع التاريخية التي تعد من عناصر الجذب السياحي[4].عليه تقوم السياحة بتعزيز مكانتها من خلال تنميتها وتضفي قيمة ما تنتجه من موارد مالية،ولابد من إتباع تخطيط طويل الأجل رفيق بالبيئة الذي يعد شرطا أساسياً لإقامة التوازن بين السياحة والبيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلاً للاستمرار من

---

(1) احمد محمود مقابلة،مصدر سابق،ص83.

(2) نشوى فؤاد:محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة،ط1، ،دار الوفاء،الإسكندرية، 2008،ص7.

(*)السياحة الخضراء والزرقاء:وهي شكل من أشكال السياحة المستدامة اللذان يهتمان بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية ،فالسياحة الزرقاء تهتم فيما يخص بالتنوع البيولوجي البحري أما السياحة الخضراء فتهتم بالمناطق الريفية أي المساحات الخضراء للحفاظ على التنوع الحيوي.

(3) مسعود علي عبد الحميد،ندى محمد الحسيني:المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تحسين نوعية السياحة البيئة بالفيوم،بحث منشور من جامعة الفيوم،مصر،2010،ص9.

(4) فؤاد عبد المنعم البكري،مصدر سابق،ص151.

جهة والحفاظ على مقومات الجذب السياحي في الدول السياحية المتنافسة اللتان تعدان من مطالب السوق السياحي العالمي في الوقت الحاضر[1].

وتتمثل السياحة في مجموعة الأنشطة الترويحية التي يقوم بها الأفرا خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم وتعكس هذه الأنشطة العلاقة المتداخلة بين السياحة والبيئة والتي يمكن حصرها في ثلاثة أبعا رئيسية هي:-

1.تأثير الانشطة السياحية على البيئة.

يعد النشاط السياحي من السمات المميزة لعصرنا وبالأخص منذ النصف الثاني من القرن الماضي وذلك كونها من أكثر الصناعات نمواً في العالم وأكثرها مساهمة في التجارة الدولية يسبقها في هذا المضمار قطاع النفط فقط.وقد أظهر الكثير من الدراسات أن النشاط السياحي في الوقت الذي يجلب منافع عظيمة لبلد ما ألا أنه قد يجلب معه أثاراً سلبية على البيئة الطبيعية والأثرية والتي يصعب علاجها لاسيما عندما لا تأخذ في الاعتبار التخطيط السياحي ولذلك فعند راسة عوائد السياحة يجب أن لا تكون على حساب الموار المحدو ة التي تعد عاملاً جاذباً للسياحة[2].أن الآثار السلبية للسياحة قد تنشأ نتيجة استهلاك الموار الطبيعية وزيا ة مصا ر التلوث والنفايات الناجمة عن الأنشطة وخدمات السياحة وكذلك ما قد ينجم من ضغوط على التنوع الإحيائي[3]،فمع زيا ة النشاط السياحي والتوسع العمراني وعمليات التشييد لتلبية الطلب المتزايد لحاجيات السياح،ازا الضغط على البيئة ولاسيما الموار الطبيعية غير المتجد ة كالمياه العذبة وإزالة الغابات الطبيعية ومعالم السطح والتضاريس،إذ يزا الاستهلاك في كثير من الاستخدامات المرتبطة بالسياحة مثل فنا ق وحمامات السباحة وملاعب الغولف،وبشكل عام فان استهلاك السياح من المياه العذبة أعلى بكثير من استهلاك السكان المحليين في إي منطقة ولاسيما في الدول النامية التي تعاني أساسا من مشاكل ندرة المياه[4].

أن إقامة المرافق السياحية أو المشاريع السياحية وتطوير المنتجعات في البيئات النا رة يؤ ي إلى تدهور الأراضي وفقدان التنوع الحيوي وتدمير المناظر الطبيعية وكذلك فقدان البيئات الساحلية الطبيعية ويعد هذا في مجمله الأشد خطورة من بين نتائج التوسع والنمو السياحي[5]،وان الإساءة إلى المواقع

---

[1] نشوى فؤاد،مصدر سابق،ص7.

[2]Kalidas Sawkar and another: tourism and the Environment, The Economic Development institute of the World Bank,washington,1998,p22.

[3] سيد فتحي احمد الخولي:تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة،م14،ع1، 2000،ص23.

[4] المصدر السابق،ص23.

[5] United Nations,ESCAP Tourism Review: Managing Sustainable Tourism Development, New York,2001,p5.

الأثرية والآثار عن طريق الإتلاف والتخريب وجه أخر للأثر السلبي للنشاط السياحي في المناطق السياحية،أن الأنشطة السياحية من جهة أخرى قد تؤدي إلى أحداث ضغوط اجتماعية وثقافية واقتصادية مثل تأثر المجتمع بالعادات والتقاليد والثقافات للسائح الأجنبي، إذ أن تبني الدول لخيار استقبال السياح الأجانب المصاحبين عادةً لثقافاتهم وعاداتهم التي قد تصطدم مع ثقافات البلد المضيف،لذا يتعين على الدولة حماية القيم الاجتماعية والثقافية من سلوكيات بعض السائحين غير المقبولة التي لا تقل أهميتها عن حماية التراث الطبيعي والتاريخي للبلد.

أن التزايد الكبير في أعداد السياح أدى إلى التدهور الأخلاقي في المجتمعات المضيفة من تزايد رغبة السكان المحليين في استغلال السائح للحصول على فائدة كبيرة وبأسرع طريقة وزعزعة أسلوب المعيشة المحلي وظهور الفوارق الاجتماعية والتنافس بين السياح والسكان المحليين على الاستخدام للموارد المحدودة مثل المياه والطاقة والمرافق الصحية فضلا عن العرض السلعي.

لقد أكدت التجارب والدراسات العديدة أن معظم الدول النامية غالباً ما تواجه تدهوراً كبيراً بالبيئة الاجتماعية والطبيعية ،بينما نجد أن الدول المتقدمة قد اتخذت منحا جديداً فهناك العديد من المشروعات والأفراد بتلك الدول ألتزمت بتعظيم السياحة المستدامة،ففي الدراسة التي أجراها(Forsyth)في قطاع السياحة البريطاني تبين حرص منظمي الرحلات على احترام البيئة بشقيها الاجتماعي والطبيعي للالتزام بصيانة البيئة وتقليل استنزافها وإدخال الوعي الإرشادي على البلد المضيف[1].لذا على البلدان النامية الاهتمام بتنشيط وتشجيع المشروعات السياحية والشركات السياحية والفنادق في إدخال الاستدامة والتواصل للأنشطة السياحية كون الممارسات السياحية يمكن أن تدمر الحضارة والبيئة وتؤذي قيم المجتمع وان كلفة التعدي على مثل هذه الأشياء لا تقدر بمال[2].كما قد تكون السياحة سبباً في ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يؤثر في مستوى معيشة السكان المحليين فيسهم السياح في رفع الأسعار وخاصة في المواسم السياحية برفع أسعار العقار والسلع الضرورية للسكان المحليين من السكن والطعام والملابس والمواصلات[3].

ولكون نشاط السياحة سلاحاً ذو حدين بالنسبة للبيئة فأحياناً يكون له أثار سلبية على البيئة وأحيانا يكون له أثار ايجابية عليها ويحدث ذلك نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية،وهي تشمل[4]:

---

[1] عبد الباسط وفا: التنميةالسياحية المستدامة ،ط1، ،دار النهضة العربية،مصر، 2005 ،ص110.

[2] المصدر السابق،ص112.

[3] إبراهيم خليل بظاظو:جغرافيا السياحية:تطبيقات على الوطن العربي ،ط1 ،،مؤسسة الوراق،عمان ،الأردن، 2010، ص417-418.

[4] عبد الباسط وفا،مصدر سابق،ص116.

أ- توفير مصدر مباشر للدخل اللازم للمحافظة على البيئة .ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية تواجه نقص المخصصات المالية الموجهة لحماية المواقع الوطنية ومحميات الحياة البرية لذا يوفر الدخل الذي يدفعه الزائرين عن طريق الضرائب والرسوم إلى دعم إعمال الصيانة وحفظ المواقع الوطنية والتراثية من التخريب والاندثار.كذلك فان السياحة تعد قوة لبناء البنية التحتية كما تسهم في تحسين البيئة .

ب-توفير مصدر دخل للمجتمعات المحلية من الأنشطة السياحية مثل التزود بالطعام والشراب والإرشاد وبيع منتجات الصناعات اليدوية التي هي اقل تأثيراً من الناحية البيئية.

ت-تعميق الوعي بالجودة البيئية والقيمة الاجتماعية والثقافية المترتبة على ذلك فيما بين الزائرين والمجتمعات المضيفة مما يزيد من الاهتمام والدعم للبيئة.

2. تأثير البيئة على السياحة.

يتميز قطاع السياحة بأنه قطاع هش؛ فهو شديد الحساسية للحوادث الطبيعية والبشرية وتتزايد درجة الخطورة في الدول النامية التي تمتلك مقاصد سياحية ولكنها تعاني من أزمات صحية مثل (مرض أنفلونزا الطيور ومرض السارس في أسيا) أو أنها تعاني من عدم استقرار الوضع السياسي مثل (بلدان أمريكا اللاتينية وكوريا وكمبوديا)مما يجعل لهذه الأمراض مخاطر يصعب السيطرة عليها أو معالجتها بصورة كافية[1].فضلا عن التباين الكبير بين الدول واتساع الفجوة بين الدول النامية والصناعية نتيجة استمرار المجاعات والفقر والجهل في الدول النامية،بينما يستهلك سكان الدول الصناعية معظم موارد العالم لتمتد قائمة التهديدات البيئية لتشمل طبقة الأوزون والتغير المناخي وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع الإحيائي ، بالإضافة إلى تلوث الماء والهواء والأراضي[2].

ومما لاشك فيه أن هذه التهديدات البيئية تؤثر بشكل مباشر على صناعة السياحة في معظم دول العالم ، فعلى سبيل المثال، فأن طبقة الأوزون تؤثر في الأنشطة السياحية ووقت الفراغ فمن المعروف أن وظيفة طبقة الأوزون امتصاص أشعة الشمس فوق البنفسجية ومنع وصولها إلى سطح الأرض كونها تسبب بعض الأمراض مثل سرطان الجلد[3].لذا فمن المتوقع أن يؤثر هذا الخطر على الطلب السياحي وخاصة السياحة لغرض الاستجمام وقضاء الإجازات حول الشاطئ. كما أن للكوارث البشرية دوراً بارزاً في التأثير على النشاط السياحي وفي مقدمتها عدم الاستقرار السياسي و الحروب الأهلية والدولية

(1) عبد الباسط وفا،مصدر سابق،ص146.
(2) سيد فتحي احمد خولي،مصدر سابق،ص25.
(3)محمد البنا:اقتصاديات السياحة والفندقة ،دار الجامعية ،الإسكندرية،2009،ص357.

والاعتداءات الجسدية والنفسية على السياح مما تؤدي إلى إثارة الذعر بين السائحين وبالتالي انحسار حركة السياحة في المقصد السياحي[1].

3. مساهمة السياحة في حماية البيئة.

يمكن للسياحة أن تسهم بشكل كبير في حماية البيئة وحفظ التنوع الإحيائي واستخدام الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام.ويعتبر التخطيط لاستخدام الأراضي والتحكم في التنمية السياحية عنصراً أساسيا في تلافي خسارة التنوع البيولوجي،فقد وضعت اتفاقية التنوع البيولوجي مبادئ دولية بشأن التنمية السياحية والتنوع البيولوجي في عام 2004،وتتسم هذه المبادئ بالأسلوب التوجيهي للمناطق المحمية والنظم الايكولوجية المعرضة للتضرر من جراء الأنشطة السياحية[2].

وكما أوضحنا سابقاً أن الأهمية الاقتصادية للسياحة وأثارها الايجابية في المجتمع والأفراد قد يزيد من الوعي بقيمة الموارد البيئية والثقافية وخاصة في المناطق المحمية والمواقع الترفيهية والطبيعية والتي تشكل عناصر جذب سياحي.كما أن للحكومات دوراً مهماً في وضع الأسس التي تسهم بها السياحة في صون البيئة من خلال تحديد القواعد التوجيهية الوطنية لتنمية السياحة في المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي ومشاركة المجتمعات المحلية ،لاسيما تلك المستقرة داخل حدود المنطقة السياحية في اتخاذ القرارات بشأن التنمية السياحية مع ضمان استخدام العوائد في صون البيئة المحلية ووضع التشريعات القانونية للسيطرة على إدارة المرافق السياحية،فضلا عن ذلك فيعتمد نجاح العلاقة بين السياحة والبيئة على عملية التواصل والتعاون الجيد والنظامي بين الأجهزة الحكومية التي تؤثر ويتأثر نطاق عملها بالسياحة،ويشمل ذلك وزارة البيئة والنقل والثقافة والأمن الداخلي والزراعة...ألخ[3].

أن الهدف من عرض العلاقة بين السياحة والبيئة هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة وتحسينها،فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة،ولكن التنمية السياحية ظهر بها الجانب السلبي نتيجة حدوث بعض الجوانب البيئية التي ظهرت في الفترات السابقة من الاستخدامات العشوائية للأرض أو نظم تصريف المخلفات أو تصرف السياح غير المسؤول ،وتلك التأثيرات السلبية هي المبرر لظهور التنمية السياحية المستدامة.

ثانياً: تطور مفهوم التنمية السياحية المستدامة

إن العلاقة بين البيئة والسياحة قد نشأت منذ مدة طويلة؛فيذكر (ولينج) في كتابه المنشور عام 1992 كان الشائع عن العلاقة بين السياحة والبيئة في خمسينيات القرن العشرين ،بأن هناك تعايشاً سلمياً

(1) عبد الباسط وفا ، مصدر سابق، ص147.
(2) إبراهيم خليل بظاظو،مصدر سابق،ص181.
(3) المصدر السابق،ص432،ص424.

بين البيئة والسياحة وعلى الرغم من ذلك،فمع ظهور السياحة الجماهيرية في الستينيات وقع ضغط متزايد على المنطقة الطبيعية لصالح النمو والتطوير السياحي وصاحب هذه الزيادة وعي وقلق بيئي في أوائل السبعينيات وصار الجميع يرى أن العلاقة بينهما ما هي ألا صراع وطوال العقد التالي تبنى الكثير هذه الرؤية،وفي الوقت نفسه ظهر اقتراح جديد بان من الممكن أن تكون هذه العلاقة مفيدة لكلا طرفيها السياحة والبيئة،لذا فأن ذعم هذه العلاقة برر ظهور مفهوم استدامة السياحة وسيطرة الدولة على المشاكل البيئية الناتجة عن السياحة الجماهيرية في المواقع السياحية[1].

لقد تركز الاهتمام في السابق على مفهوم التنمية المستدامة كي يطبق في مجال التصنيع والصناعات الاستخراجية وذلك عندما بدأت تظهر نتائجها السلبية في مجال التلوث البيئي،إما في الآونة الأخيرة فقد توسع المفهوم ليشمل السياحة وأثارها السلبية على الجماعات والبيئة والمقاصد السياحية.نتيجة الممارسات الخاطئة للسياحة التقليدية وانعكاساتها على البيئة والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بصورة أدت إلى إضرار فادحة في الجيل الحالي والأجيال المقبلة، فالنشاط السياحي نشاط مستمر وديناميكي بطبيعته مما يتعين معه وضع استراتيجيات منظمة تضمن حق الأجيال القادمة في النشاط السياحي[2].

لقد أدرك المخططون السياحيون أن الفوائد الاقتصادية المستحصل عليها من خلال الاستثمار والاستغلال السريع للبيئة في الأمد القصير ستأتي دائما على حساب المكاسب الاقتصادية الهائلة التي يمكن الحصول عليها في المدى الطويل[3],لهذا فقد تبنوا مفهوم التنمية المستدامة التي تعمل على تحسين جودة الحياة البشرية وذلك في نطاق الطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية المساعدة.

فقد شهد العالم خلال العقود الماضية وخاصة منتصف الثمانينيات من القرن العشرين إدراكا متزايدا بان نموذج التنمية السياحية التقليدي لم يعد مستداما بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكية المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي في المواقع السياحية وتقلص مساحات الغابات المدارية وتلوث الماء والهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض وغيرها من الظواهر التي ظهرت حديثا،مما دفع بعدد من منتقدي ذلك الأنموذج التنموي إلى الدعوة إلى أنموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق متطلبات التنمية السياحية من جهة والحفاظ على بيئة سياحية سليمة ومستدامة من جهة أخرى ،وعليه تواجه في الوقت الحاضر العديد من المواقع السياحية في العالم مشكلتين حادتين ،تتمثل الأولى في أن كثيراً من الموارد السياحية التي نعد وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاذ

(1) ستيفن بيج،مصدر سابق،ص585.
(2) عبد الباسط وفا ,مصدر سابق،ص80.
(3) حميد عبد النبي الطائي،مصدر سابق،ص459.

والتدمير في المستقبل القريب،أما الأخرى فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه المواقع السياحية في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير في الحركة السياحية المتزايدة لهذه المواقع[1].

ومع توجه المجتمعات لتطبيق أسس الاستدامة،اجتمعت قوتان رئيستان في مجال ترشيد السياحة وكانت تلك البداية لنشوء مفهوم السياحة المستدامة ووضع أسسها،إذ دعت القوتان إلى[2]:-

1-تدعو القوة الأولى بان المسؤولية أكبر تجاه احترام سكان المقصد وثقافتهم وجاء هذا المطلب نتيجة نمو ظاهرة الآثار السلبية من قبل السياحة والسياح على المضيفين وبيئتهم.

2-تدعو القوة الأخرى إلى أن المسؤولية الأكبر تقع على السياح المسافرين إلى المقاصد السياحية, وجاء ذلك نتيجة نمو نماذج جديدة من الاستهلاك مما دفع السياح إلى تطوير وتعليم الذات كدافع جديد لسفرهم.

وفي إطار مفهوم الاستدامة أصبحت صناعة السياحة تشغل اهتمامات المنظمات والهيئات وأعطت نتائج مبهرة ،ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ((ري وداي جانيرو)) عام1992 الذي عرف ((بقمة الأرض))والذي شاركت فيه 182 دولة أوعدت الحكومات بمستقبل مستدام لكوكب الأرض في القرن الحادي والعشرين وما بعده،ومنذ ذلك الحين تبنت منظمة السياحة العالمية قواعد الاستدامة في السياحة وبلورت أسس وقواعد التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية لكي تكفل أدنى حد من سلبيات النشاط السياحي التي يمكن إن تسببها على البيئة , وتحقق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية في المقاصد المضيفة.

أن مفهوم السياحة المستدامة الذي أعده كل من منظمة السياحة العالمية ومجلس السياحة ومجلس الأرض من المفاهيم الأكثر اتفاقا واستخداما من قبل السياحيين فقد عرفت بأنها" تلبي السياحة المستدامة احتياجات السائحين الحاليين والأقاليم المستضيفة لهم مع حماية الفرص المتاحة في المستقبل وتعزيزها، ويُرى أنهاتؤدي إلى إدارة الموارد كافة بطريقة تسمح بتحقيق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على التكامل الثقافي والعمليات الإيكولوجية الهامة والتنوع الحيوي ونظم دعم الحياة "[3].تعد منتجات السياحة المستدامة من المنتجات التي يجري تشغيلها بتناغم مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي والثقافات بحيث تصبح كل هذه العناصر من بين المستفيدين لا من بين ضحايا التنمية السياحية"[4].

---

(1) إبراهيم خليل بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها، ط1،مؤسسة الوراق،عمان،الاردن، 2010،ص105.

(2) صلاح الدين الخربوطلي:السياحة صناعة العصر،ط1،دار حازم،دمشق،2002،ص219.

(3)Chris cooper and other: tourism ;prisnciples and practice ,England ,third edition,2005,p26.

(1)http://WWW.coastiearn.org.

ومن تعريف السياحة المستدامة تبرز ثلاث خواص[1] هي:-

1) الاستمرارية:فالسياحة المستدامة تحقق التوازن بين استمرار الموار الطبيعية وعدم استهلاكها بسرعة،واستمرار البيئة الثقافية للمجتمع المضيف مع تامين الخبرات التي تلبي وافع السفر للسياح والخدمات التي يحتاجونها.

2) النوعية:تهدف السياحة المستدامة إلى تطوير نوعية الحياة للمجتمع المضيف وتحمي البيئة الطبيعية والتنوع البيئي والحيوي فيها.

3) التوازن:تحقق السياحة المستدامة التوازن بين احتياجات صناعة السياحة وأنصار البيئة والمجتمع المحلي ،وتشد على الأهداف المشتركة والتعاون بين الزوار والمجتمع المضيف والمقصد،بخلاف الأسلوب التقليدي لمفهوم السياحة الذي يفترض أحيانا أن هناك تناقصاً بين مصالح تلك الأهداف المشتركة،لذا فالسياحة تكون مستدامة عندما تعمل على تحقيق الأهداف التنموية وصون الطبيعة معاً.

لقد شهدت نهاية القرن الماضي الدراسات الأولى عن التنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة والسياحة المستدامة،والصيغ البديلة للسياحة التي تؤثر جميعها في الحالات الثلاثة للعلاقة بين السياحة والبيئة المتمثلة في التواجد المشترك والتعارض والتكافل،وخلال هذه السنوات ظهرت المنتجات السياحية المستدامة مثل السياحة البيئية والسياحة الطبيعية والسياحة المسؤولة والسياحة خفيفة الوطأة والسياحة الأقل أثراً سلبياً) والتي تندرج تحت مصطلح السياحة المستدامة،فتشير السياحة المستدامة إلى كل إشكال السياحة(سواء المعتمدة على الموار الطبيعية أم البشرية والتي تؤي إلى التنمية المستدامة). وتشمل السياحة المستدامة المسؤولية الاجتماعية والالتزام القوي بالطبيعة مع مج السكان المحليين في أية عملية سياحية أو تنمية سياحية يتم إجرائها[2].

ولقد أشارت راسة(pigram) إلى تشابه السياحة المستدامة بالسياحة البديلة كون اغلب أنماط السياحة تتضمن الاستمرارية كما هو واضح في التنمية المستدامة إذا تم إارتها بأسلوب صحيح وبيئة نظيفة[3].لقد اهتم المختصين بالشأن السياحي عن كيفية التميز بين السياحة المستدامة والسياحة البيئية التي تعد إحدى أنماط السياحة المهمة في الوقت الحاضر،فقد أشار كل من(Diamanti &Westlake) إن السياحة البيئية يتم تناولها على أنها عنصر فرعي للسياحة البديلة والسياحة القائمة على الطبيعة،كما

(1) صلاح الدين الخربوطلي،مصدر سابق ،ص23.
(2) تيم نولس وآخرون ،مصدر سابق،ص172.
(3) محمد الصيرفي،مصدر سابق،ص209.

أنها تعد جزءا لا يتجزأ من مفهوم الاستدامة[1]،عليه تعد السياحة المستدامة وهي مفهوم أشمل من السياحة البيئية فهي تتبع أسس السياحة المستدامة من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية في الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية مع أشراك السكان المحليين في المحافظة عليها ورعايتها.

لقد عرف الاقتصاديون السياحة البيئية "بأنها تنفذ قواعد السياحة المستدامة بشكل عام وتهتم بحماية البيئة في المقاصد السياحية بشكل خاص،لذا فهي تشمل جميع أنماط السياحة و أشكالها وذلك لكي يكون المقصد صالحا للزيادة من جهة وما يقتضيه ذلك من وضع الضوابط والتعليمات السلوكية للسياح الملزمين بتنفيذها للحفاظ على البيئة من جهة أخرى[2].عليه فالسياحة البيئية تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحسين رفاه السكان المحليين ،بينما السياحة المستدامة تشمل جميع قطاعات السياحة فضلاً عن وظيفة السياحة البيئية وكذلك الحفاظ على الموارد وزيادة القيمة المحلية للعملات وتقاليد المجتمع.وقد عرفت أيضا بأنها "عملية تعلم وتثقف وتعريف بمكونات البيئة فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها ضمن القواعد المحددة، اما السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية على إن يكونوا على علم مسبق بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي لعدم الوقوع بإضرار تمس الطرفين[3].

تعد السياحة المستدامة جزءا لا يتجزأ من التنمية السياحية المستدامة،وتستخدم بشكل متزامن من قبل الممارسين دون توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأسلوبين. وقد دعى بتلر(butler) بوجود مفهومين مميزين إذ تعرف السياحة المستدامة بأنها((السياحة التي تنمو في منطقة ما أو مجتمع ما و يتم حمايتها وصيانتها بأسلوب يجعلها قابلة للحياة والنمو لفترات زمنية غير محددة بحيث لا تتسبب في إهدار البيئة أو أحداث تغيرات سواء أكانت إنسانية أم طبيعية حتى لو وصل الأمر إلى منع أي تنمية أخرى ناجحة في مجالات أنشطة أخرى))[4].وبالمثل اقترح (وول) وجود فرق بين هذين المفهومين إذ تعزز السياحة المستدامة أسلوب القطاعات المتعددة في التنمية كما تمثل السياحة المستدامة منهج القطاع الفريد بالنسبة للتنمية. ورغم الالتزام الدولي تجاه التنمية السياحية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو واضحة للعيان إلا أنها طبقت وفهمت وعرفت بطرق مختلفة جدا في تنمية المواقع السياحية،مما جعل مفهوم السياحة المستدامة يتسم بالغموض الشديد، كونه مازال غير دقيق وتنقصه الإجراءات التفصيلية اللازمة حتى

(1) نشوى فؤاد،مصدر سابق،ص84.
(2) محسن احمد الخضيري:السياحة البيئية ،ط1،مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2005،ص38.
(3) إبراهيم خليل بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها،مصدر سابق،ص113..
(5)Richard W.Butler:Sustainable tourism: astate-of art review,Routledge,england,2007,p15.

يمكن أجراء التقييم الخاص بكيفية تطبيقه ومراقبته في سياقات مختلفة بحيث يمكن تحديد حدود ومعايير الأنشطة السياحية [1].

لقد أشار كل من (Fowke&Prasad) إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة بأكثر من صيغة، ولكن واجها مشكلة ومنها كون مفهوم التنمية السياحية المستدامة يتأثر بعلاقات القوة بين قدرة المستثمر للمواقع السياحية،والمحافظة على طبيعة هذه المواقع.وذلك لتطبيق التنمية المستدامة في النشاط السياحي يتطلب أمرين مهمين،إما تقليص حجم حركة السياحة في المواقع السياحية،أو زيادة حجم الموارد السياحية وتنظيمها حتى يمكن على الأقل تقليص الفجوة بين العرض والطلب السياحي إلى حد ما[2] .

إن مفهوم التنمية السياحية المستدامة يختلف عن مفهوم التنمية السياحية التقليدي وذلك بتركيزها على عنصر الاستدامة،كونها تهتم بإشباع حاجات السياح وحصولهم على كامل متطلباتهم دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ومن خلال المفهوم يتبين لنا ثلاث خصائص أساسية في التنمية السياحية المستدامة[3]:

1. إن التنمية السياحية المستدامة تمثل ظاهرة تنتقل من جيل إلى أخر وهذا يعني أن التنمية المستدامة تحتاج مدة زمنية لا تقل عن جيلين وبالتالي فهي مدة كافية للتنمية السياحة المستدامة.
2. تحدث التنمية السياحية المستدامة في مستويات مختلفة ومتفاوتة(عالمي ،وإقليمي، ومحلي) وليس بالضرورة ما يعد مستداما على المستوى القومي أن يكون مستداما على المستوى العالمي ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي تنتقل من خلالها النتائج السلبية من بلد المنطقة المعينة إلى المناطق الأخرى.
3. تعدد وتداخل مجالات التنمية السياحية المستدامة بين المجال الاقتصادي والبيئي و الاجتماعي الذي يجعل من الصعوبة وضع مفهوم دقيق لتحديده.

لذلك ولتطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة لابد من توفر ثلاثة جوانب مهمة[4]:-

1. العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية.
2. البعد الاجتماعي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية إلى حد ممكن .

---

[1] انظر إلى :
- ستيفن بيج ، السياحة البيئية وأسس استدامتها ،مصدر سابق،ص645
- إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها ،مصدر سابق ص108

[2] إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها ،مصدر سابق،ص102

[3] Lucian Cernat &Julien Gondon:Is the concept of sustainable tourism sustainable? Developing the sustainable tourism benchmarking tool, United Nations, New York,2007,P4.

[4] إبراهيم خليل بظاظو،الجغرافيا السياحية،مصدر سابق، ص417.

3. البيئة,كونها تعد هذه المؤسسات جزءاً من البيئة وتحتاج إلى بيئة مناسبة للقيام بوظائفها إذ لابد من المحافظة على الموارد الطبيعية والحضارية وعلى التنوع الحيوي.

ثالثاً:مبادئ التنمية السياحية المستدامة وأهدافها.

1-مبادئ التنمية السياحية المستدامة.

أن السياحة المستدامة هي جزء من التنمية المستدامة والتي تسعى إلى جعل السياحة أكثر استدامة وحفاظاً على مصادر المجتمع الثقافية والطبيعية للأجيال الحالية والقادمة من خلال بعض المبادئ التي لاقت نجاحا في الموائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى[1].

ولقد وضع الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة نهجاً تصورياً لتنمية السياحة المستدامة يتضمن أربعة مبادئ أو مظاهر أساسية متداخلة هي[2]:-

1) الاستدامة البيئية:تتماشى التنمية مع الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي و الموارد البيولوجية. ولابد من التقليل من تأثيرات السياحة على البيئة الطبيعية لتحقيق ألاستدامة.

2) الاستدامة الثقافية:تزيد التنمية من تحكم الناس بحياتهم فهي تتماشى مع ثقافة المجموعات المستهدفة وقيمها وتحافظ على هوية الجماعة وتقويها.

3) الاستدامة الاقتصادية:تعد التنمية فعالة من المنظور الاقتصادي إذ تتم إدارة الموارد لتعيل أجيال المستقبل.

4) الاستدامة المحلية:يخطط للتنمية بشكل تستفيد منه الجماعات المحلية ويدر إرباحا لأصحاب الإعمال التجارية المحلية.

وفي إطار ذلك فقد حدد(Williams&Gravity show)قواعد لتنمية السياحية المستدامة وهي كما يلي[3]:-

1) الاستخدام المستدام للموارد وحمايتها بخطط طويلة المدى.

2) تقليل التلوث البيئي وتقيم أثره يزيد من استمرارية السياحة ويقلل من تكلفة الإضرار البيئية طويلة المدى لتحسين جودة السياحة.

---

(1) أكرم عاطف:السياحة البيئية الأسس والمرتكزات، ط1،دار الراية،عمان، 2009،ص48.

(2) David Aabo:Sustainable Tourism Realities:Acase for adventure service tourism, A Capstone Paper submitted in partial fulfillment of the requirements for a Master of Science in Organizational Management at the School for International Training in Brattleboro, Vermont, USA,2006,P23-26.

(3) محمد الصيرفي،مصدر سابق،ص234.

3) تحقيق التنوع الطبيعي والاجتماعي والثقافي كونه يعد القاعدة الصلبة للسياحة.

4) مشاركة المجتمعات المحلية في السياحة يفيد البيئة المحيطة ويحسن من جودة السياحة ويحقق المساواة بين كل الأجيال.

5) الاهتمام بتدريب العاملين على المستويات كافة يسهم في تطوير المنتج السياحي.

6) أعداد الدراسات والبحوث للمساعدة في حل المشكلات وزيادة المنافع الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الجانب الاقتصادي والأخذ بمفهوم التكلفة والعائد.

يشير كل من (Mow forth & Munt) إلى إن أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة تتضمن ثلاث نقاط رئيسة وهي كما يلي[1]:-

1. تحديد المناطق المحمية والتي تتنوع أشكالها حسب مقومات كل بلد وتقنين الزيارة لها من خلال تحديد أعداد الزائرين ووضع رسوم على الدخول.

2. تطبيق القوانين الحكومية والدولية المنظمة الخاصة بالمحميات الطبيعية .

3. وضع دراسات لتقيم الأثر البيئي من خلال التكلفة والعائد واثر التنمية السياحية في ذلك وأسس المعالجة.

2-أهداف التنمية السياحية المستدامة

تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة المجتمع المضيف وتحقيق المساواة بين الأجيال وكذلك تهتم الصيانة الأصالة الثقافية والتماسك الاجتماعي للجماعات وحماية الموارد البيئة والتنوع الحيوي، لذا تهتم التنمية السياحية المستدامة بما يأتي[2]:-

1) تنمية لا تدمر وتضر البيئة وتحافظ على الأطر الايكولوجية وتتفادى الآثار الضارة للتنمية السياحية الواسعة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع.

2) إقامة مشروعات تنمية صغيرة متعددة أو عناصر جذب سياحية تقيمها المجتمعات المحلية بحيث تكون مقبولة لدى السكان المحليين وتخلق فرص عمل ودخول جديدة إضافة للتنوع الاقتصادي.

3) تحقيق العدالة وتعميم المنافع على كل فئات المجتمع، من حيث الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول وينتج ذلك من خلال تبني مفهوم التخطيط العلمي والإدارة الرشيدة في إنماء السياحة.

---

[1] محمد صيرفي،مصدر سابق،ص75.

[2] نشوى فؤاد،مصدر سابق،ص78.

4) زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب والرسوم على مختلف النشاطات السياحية.

5) خلق الأسواق الجديدة للمنتجات المحلية والترويج لها,وتحسين البيئة الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.

6) الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين في المجتمعات المحلية وإشراكها في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وخلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

7) الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين والتشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة وثقافات المجتمع.

8) إدامة رضا السائح كي يستمر في زيارة الموقع،كونه وسيلة من وسائل الدعاية والتسويق للموقع في العالم الخارجي،إذ أن ديمومة النشاط السياحي من رضا السائح.

9) الاهتمام والحرص بجودة البيئة بكافة جوانبها وتحسين جودة الموقع ،إذ أن اغلب السياح عادة ما يرغبون في زيارة مواقع تمتاز بالطبيعة الخلابة والبيئة النظيفة الخالية من التلوث .

10) تبني أسلوب التخطيط البيئي المستدام الذي يسعى إلى إدارة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تخلفها السياحة

المبحث الثاني

التنمية السياحية المستدامة،الجهات المسؤولةعن تنفيذها وأهم التحديات التي تواجهها.

أولا: الجهات المسؤولة بالتنمية السياحية المستدامة عن تنفيذها.

تسعى السياحة المستدمة الى اشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات بمافيها السكان المحليين؛وذلك لتتعايش السياحة مع مستهلكين اخرين للموارد ،وتدمج مابين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي ،وتحسين وسائل النقل والمواصلات المستدامة وغيرها من البنى التحتية الاساسية التي يمكن للمجتمعات المحلية والزائرين المحليين والدوليين من استعمالها،كما انها تشجع على المحافظة على المواقع الاثرية والمباني والمناطق التاريخية وتساهم في تكاليف الحفاظ عليها[1].

ولأجل السيطرة على نطاق السياحة المستدامة هناك العديد من الجهات المعنية في هذا المجال تهتم وتركز على الإطراف الأساسية المعنية بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياحة المستدامة،إما المفتاح هذه المبادئ فهو أمكانية للسياحة المستدامة أن تطال الاهتمام التجاري للشركات ،فضلا عن مسؤولية السياحة المستدامة تقع على عاتق القطاع الخاص والعام معاً.

[1]ابراهيم خليل بظاظو،السياحة البيئية واسس استدامتها،مصدر سابق،ص193.

الشكل(4) الجهات المسؤولة عن السياحة المستدامة

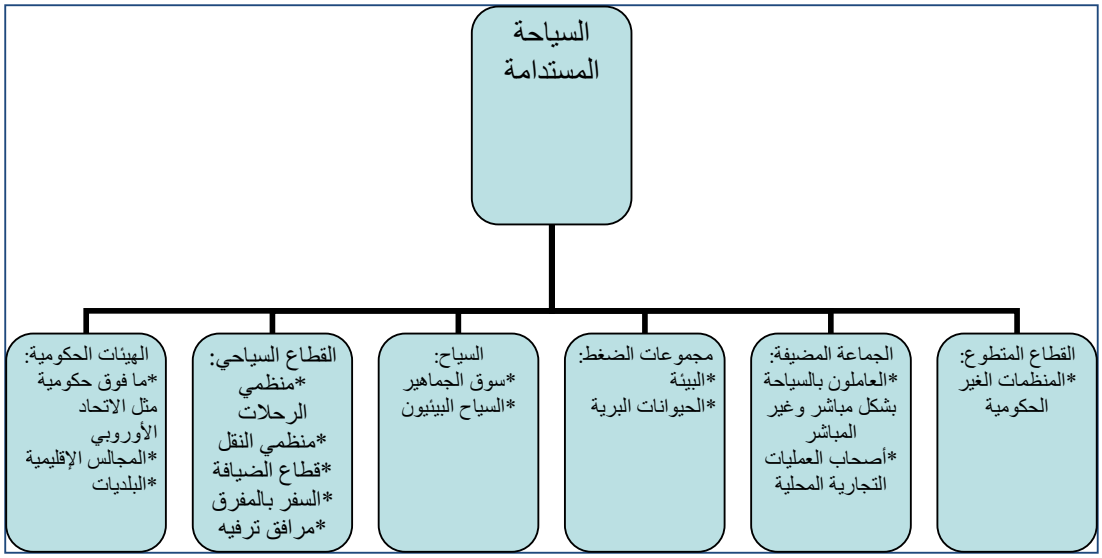

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الأتي:

*)ابراهيم خليل بظاظو:السياحة البيئية وأسس استدامتها،دار الوراق،ص194.

لذا على الحكومات والسلطات المعنية الترويج لكل الأعمال التي من شأنها تكامل وتفاعل النشاط السياحي بصورة مستدامة وذلك من خلال التخطيط السياحي المستدام(*) والبرامج التسويقية الفعالة، بالتضافر مع جهود المنظمات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية[1].ويظهر ذلك من خلال[2]:

أ-**إشراك السياح والسكان المحليين في أدارة السياحة**، ويمكن أن يحدث ما يلي:-

1. تتحسن الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.
2. تزايد الشفافية نتيجة تقديم المعلومات الدقيقة عن أثر السياحة في البيئة .
3. يتحمل العاملون المزيد من المسؤوليات في الاهتمام بالبيئة لتقديمها بصورة لائقة أمام السائح.
4. يفرض ضغط لتحسين الخدمات المقدمة للسائح.

(*)التخطيط السياحي المستدام:هو أسلوب من يقوم على أيجاد تنمية سياحية مستدامة بحيث تتم إلى جانب الاهتمام بالنواحي الاقتصادية للنشاطات السياحية بالتركيز على المعطيات السياحية الطبيعية والثقافية من اجل استمرار استثمارها والاستفادة منها في المستقبل.

(1) حميد عبد النبي الطائي،مصدر سابق،ص460.

(2)http://www.coastlearn .org/eg/index.htm.

ب-دور الأكاديميين:

يستطيع الأكاديميون تقييم العواقب المحتملة عن الأنشطة البيئية ورسم صورة كاملة عن واقع السياحة، كما يقومون أيضاً بتحليل الموارد الطبيعية في المنطقة المضيفة لمعرفة أين تستخدم الموارد وأين تهدر. وفي النهاية، ينبغي عليهم الإسهام في وضع سياسات وخطط لصناعة السياحة.

ج-دور القطاع الخاص:

يتضمن قطاع السياحة الكثير من الشركات والمؤسسات التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مجالات النقل والسياحة والترفيه. ويتوقع من هذه الوحدات إن تدرك أهمية السياحة المستدامة وتحقيق أهدافها التي أوصت بها "اجندة21" إذ يمكن أن تحقق تلك الأهداف عن طريق:-

1) تطوير نظام الداخلي للشركات والمؤسسات العاملة بإدخال مبادئ التنمية المستدامة في أهداف الإدارة مع توضيح غايتها والآثار الايجابية على أداء العمل والربحية،مع ضمان مشاركة كل العاملين للشركات والمؤسسات في عملية تنمية السياحة المستدامة.

2) التشجيع على تقليل الموارد المستخدمة والتركيز على زيادة نوعية الإنتاج الجيد وتقليص الهدر والنفايات إلى الحدود الدنيا وحسب ما أوصت به"اجندة21".

3) تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة والرفيقة بالبيئة بحيث يراعى في تصميمها التلوث وزيادة الكفاءة والملائمة الاجتماعية والثقافية في أماكن استخدامها.

4) تطوير المنتجات السياحية التي تقدمها بض المؤسسات والشركات بحيث تكون ملائمة للتنمية السياحية المستدامة وذلك بوضع علامات بيئية على السلع والمواقع السياحية لتعزيز الاستخدام المستدام.

5) وضع معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية كجزء أساسي في مشروعاتها الاستثمارية وأدارتها ونشاطها التسويقي وإدارة الموارد البشرية.

د-دور المنظمات غير الحكومية

تلعب المنظمات غير الحكومية(المنظمات الإقليمية والدولية) دوراً حيوياً في إدارة السياحة المستدامة، وتتمثل المهام التي تنهض بها فيما يلي[1]:

1) تشكيل جمعيات للمستهلكين .

[1]Escap Tourism Review: Managing Sustainable Tourism Development,Bangkok,United Nations,2001,p6.

2) الإسهام في وضع سياسات وخطط لصناعة السياحة الساحلية، وذلك بالتعاون مع الأكاديميين والصحفيين وواضعي اللوائح الخاصة بمستقبل السياحة.

3) مساعدة الحكومة على وضع مواصفة لصناعة السياحة بصورة مستدامة.

4) مساعدة المجتمعات والمجموعات المجتمعية على تنظيم نفسها، وإعداد نفسها للسياحة وتنفيذ مشروعات سياحية.

5) مساعدة الحكومة في تنفيذ برامج للوعي البيئي والسياحي تستهدف المجتمعات وصناعة السياحة ككل.

6) لعب دور همزة الوصل بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية لتحقيق المزيد من مشاركة المجتمع في قطاع السياحة، والحصول على التزام أقوى من القطاع الخاص في النهوض بعملية التثقيف، والتدريب، وتقديم دورات للمجتمعات المحلية ولصناعة السياحة ككل.

7) ضمان أخذ مصالح كل الأطراف المعنية في الحسبان وذلك عن طريق الورش العمل والمؤتمرات وحلقات التدريب لضمان عملية التنمية المستدامة في الأنشطة السياحية[1].

8) تحفيز التعاون وتقديم المساعدات التقنية للحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية لضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

9) تقديم التمويل اللازم سواء أكان ماليا أو تقنيا وخاصة للبلدان النامية لتطوير قطاع السياحية التنافسية المستدامة.

د-دور أجهزة الأعلام.

هناك نقطة اشتراك بين أجهزة الأعلام المحلية وأجهزة الدولة في تعزيز السياحة المستدامة وذلك من خلال:

1) بث الوعي السياحي والثقافة السياحية بين السكان بشكل عام .

2) القيام بحملات ترويج للسياحة المستدامة وكيفية استخدامها.

3) القيام بالتقارير والإحصائيات السياحية على مستوى العالم لبث المعالم السياحية التي تتميز بها البلاد.

[1] سيد فتحي احمد الخولي:تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،م14،ع1، 2000، 35.

هـ-دور المنظمات الحكومية:

يرتبط قطاع السياحة بالعديد من الجهات الحكومية مثل وزارات السياحة،المواصلات،التجارة البيئة وغيرها ممن يقع على عاتقهم عم عمليات تنمية السياحية المستدامة.لذا يتوقع من القطاع العام بوضع بعض الأهداف الرئيسية لدعم التنمية السياحية المستدامة والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي[1]:

1) وضع إستراتيجية وطنية وخطط عملية للتنمية المستدامة في قطاع السياحة،وإعادة تعديل القواعد والإرشادات والإجراءات المطبقة بحيث تتلائم مع أهداف التنمية السياحية المستدامة.

2) أنشاء مناطق محمية برية وبحرية وساحلية لتطوير استخدام الأرض بأسلوب مستدام فضلا عن مشاركة كل فئات المجتمع للمشاركة في ذلك.

3) القيام بالتعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال السياحة المستدامة لنقل الخبرات والتقنيات والتجارب وتوضع برامج خاصة لتفعيل التعاون بين الدول.

4) وضع آليات ووسائل تنظيمية مناسبة للتقييم البيئي وتطوير الأنظمة والمعايير البيئية فيما يخص قطاع السياحة،مع تحفيز استخدام الأدوات الاقتصادية بحيث تتضمن أسعار السلع والخدمات السياحية،وأي تكاليف ناجمة عن الآثار السلبية للاستخدام على البيئة.

أن تنمية السياحة المستدامة تتطلب أيضا خيارات سياسية صعبة ترتكز على مساومات اجتماعية واقتصادية وبيئية معقدة ،وتتطلب رؤية تشمل سياق زمني ومكاني أوسع من السياق التقليدي المستعمل في التخطيط واتخاذ القرارات،لذا يمكن للمعنيين بالسياحة أن يستخدموا بعض الوصايا والإرشادات الأساسية لوضع السياسات الخاصة بالتنمية السياحية المستدامة[2]وهي:

1. أن تخطيط السياحة وتنميتها والعمليات السياحية يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجيات الحفاظ على البيئة أو التنمية المستدامة في المنطقة،فعندما يخطط للسياحة لابد من الجمع بين القطاعات وان تكون مشاركة فاعلة بين الوكالات الحكومية والشركات الخاصة ومجموعات المواطنين والأفراد مما يؤمن اكبر كمية من المنافع .

2. يتعين على الوكالات والشركات والمجموعات والأفراد إن تحترم الثقافات والتقاليد والبيئة في المنطقة المضيفة،وطريقة العيش التقليدية والسلوك الخاص بالجماعة .

3. التخطيط للسياحة وإدارتها بشكل مستدام ،مع إعطاء أهمية لحماية البيئة البشرية والطبيعية في المناطق المضيفة،واستعمالها استعمالا اقتصاديا ملائما.

---

[1] سيد فتحي احمد الخولي،مصدر سابق،ص32.

[2] إبراهيم خليل بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها،ص196.

4. يجب توفير المعلومات الجيدة والأبحاث عن طبيعة السياحة وأثارها في البيئة البشرية والثقافية وذلك قبل التنمية وخلالها،لاسيما بالنسبة إلى السكان المحليين كي يتمكنوا من المشاركة والتأثير ،إلى أقصى حد.

ثانيا التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة

في ظل التغيرات الحديثة في العالم والتي غزت مجالات التنمية السياحية بصورة منظمة وغير منظمة أحيانا،أدت إلى أن تكون عائقا أمام تقدم وازدهار التنمية السياحية المستدامة،ومن أهم التحديات هي:-

(1)عولمة النشاط السياحي:

مثلت السياحة تاريخياً إحدى أولى مظاهر العولمة،لان النشاطات السياحية عالمية بطبيعتها،ولان طبيعة النشاط السياحي تستدعي انتقال الأفراد وتبادل الثقافات داخل الدول وخارجها.وأوجد انتشار تيار العولمة وتوسعها في السنوات الأخيرة،بيئة خصبة ومساندة لنمو النشاطات السياحية ،كما مكنت أدوات العولمة من سهولة الاتصالات واستخدام شبكة المعلومات العالمية من أحداث تغيرات جوهرية في كل من مستويات وهياكل العرض والطلب السياحيين على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. ويلاحظ وجود علاقة وتأثير متبادل بين السياحة والعولمة؛فالسياحة تعد في الواقع احد أهم مظاهر العولمة في الزمن المعاصر ،وابرز عوامل تفاقمها؛إذ يعدها بعض الباحثين الركن الثالث من أركان العولمة فضلا عن الركن الأول المتمثل بثورة المعلومات وشبكة الاتصالات ،والثاني الخاص بتحرير التجارة.ولهذه الظاهرة ايجابيات على جميع النواحي والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية والمعلوماتية،كونها تعمل على إعادة تشكيل هياكل الإنتاج والتسويق والتمويل في العالم ، مما تؤدي إلى زيادة فرص العمل ،ورفع درجة التخصص والكفاءة البشرية والفنية، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية وزيادة درجة تكامل الاقتصاد العالمي[1].كما أن لظاهرة العولمة أثارها السلبية كونها تعمل على إلغاء الهوية والثقافة الوطنية، فضلا عن تأثيرها سلبا في المصالح الوطنية والإقليمية وبخاصة للدول الفقيرة،وإيجاد أسواق استهلاكية للدول الصناعية،والسيطرة على الأسواق المحلية،وفرض الهيمنة السياسية والثقافية والاجتماعية في ظل شعارات الحرية الاقتصادية.مما تقود هذه السلبيات إلى ارتفاع معدلات البطالة ،والفساد الإداري وسوء توزيع الدخل والتبعية الخارجية و تنامي النزاعات القومية والكراهية بين الشعوب والأمم.أن الاعتقاد بان العولمة ظاهرة

[1] الهيئة العليا للسياحة:تأثير العولمة على سياحة في مملكة العربية السعودية،المملكة العربية السعودية،ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة مقدمة لندوة((السياحة والعولمة))،ابها،2004،ص10.

حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف في وجهها مرده الإيمان بحتمية التطور أو التقدم التكنولوجي، ولكن لا يغفل علينا أنها شكل من أشكال الغزو الثقافي إي غزو الثقافة القوية لثقافة اضعف منها[1].أن التسارع الكبير للعولمة السياحية في السنوات الأخيرة وتزايد نمو القطاع السياحي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وقيام العولمة بتهيئة فرص جديدة للأسواق السياحية الجديدة والازدياد الحاد في نشاطات الشركات السياحية المتعددة الجنسيات ،إلا أننا نجد بأن تأثير العمليات الاقتصادية في المجال السياحي في البلدان العربية ليس له دور يذكر نتيجة تقلص دور الدولة كجهاز مستقل يسيطر على قطاع السياحة فضلا عن أن هناك خشية من العولمة السياحية إن ينتج عنها عدم استقرار وتغيرات سريعة في الأيدي العاملة المحلية ،إضافة إلى تأثيراتها على المنشات الفندقية والسياحية المتوسطة والصغيرة والتي قد تطغى عليها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتدفعها إلى الكساد[2].من ناحية أخرى ،أن العولمة سوف تؤدي إلى فقدان الدول النامية الاستقلال الذي طالما حلمت به والرجوع إلى التبعية السياسية والاقتصادية، وفي أطار ذلك أن الشركات السياحية الكبرى العالمية ستصبح هي المحتكر الأول لصناعة السياحة وسحق الشركات الصغيرة وتركز النشاط السياحي بيد شركات والمؤسسات الكبرى والسيطرة على السوق العالمية[3].

(2)ظاهرة التكتلات الإقليمية:

لقد برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي كاتجاه نحو التعاون الاقتصادي بين الدول التي اتفقت فيما بينها لتيسير أمورها في مجال الاقتصاد والتجارة والسياحة التي تعد إحدى القطاعات المهمة في اقتصاديات هذه الدول[4].وقد لوحظ من خلال إحصائيات منظمة السياحة العالمية أن لهذه التكتلات انعكاسات سياحية ايجابية على بعض الدول(بين الدول أعضاء التكتل)أي توسع نطاق السياحة الإقليمية،وانعكاسات سلبية على الدول الأخرى (التي كانت تتجه للدول الأخرى) أي سيتقلص حجم السياحة الدولية ،إذ تشير الدراسات إلى استحواذ السياحة الإقليمية على نحو 75% من حجم حركة السياحة العالمية،ومن المتوقع إن تزداد تلك النسبة مع توجه التكتلات الإقليمية على حل المشكلات السياحة البينية ووضع التأشيرات السياحية المشتركة التي

(1) عامر عيساني::الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،أطروحة دكتورا منشورة على شبكة معلومات الدولية ،2010،ص104.

(2) إبراهيم خليل بظاظو،مصدر سابق،391.

(3) مروة فوزي عبد الوارث:العولمة كنظام جديد وأثره على الشركات السياحية فئة(أ)على منطقة القاهرة الكبرى،رسالة ماجستيرمنشورة على شبكة معلومات الدولية،2002،ص95.

(4) رؤوف محمد علي الأنصاري،مصدر سابق،ص151.

تسمح بالدخول إلى مختلف الدول داخل التكتل[1]. كتلك التي تقدمها بلدان الاتحاد الأوربي، فضلاً عن ذلك أن تحقيق الانسجام بين العملات المختلفة بين دول العالم مثل التعامل الأوربي بالعملة الأوربية الموحدة(اليورو)قد ينعكس على السياحة الدولية من جوانب ايجابية عدة[2].

(3)الأزمات والكوارث الطبيعية:

تعد الأزمات والكوارث (سواء من صنع الإنسان أم الطبيعية) احد العوامل الرئيسة الخارجية التي بإمكانها التأثير بصورة عكسية في النشاط السياحي ولا يمكن للمؤسسات السياحية والدول توقعها إلى حد كبير،وتثير هذه الكوارث والأزمات قلق الهيئات والمؤسسات المعنية في كيفية التكيف مع نتائجها كما حدث في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام2001وموجات توسونامي التي حدثت في عام 2004 والأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005[3].إن الكوارث التي تتعرض لها البيئة المحيطة بالنشاط السياحي قد انعكست سلبا وبشكل ملحوظ على حجم الطلب السياحي وعلى العائد السياحي لمدة تمتد حسب نوعية الأزمة ومدتها،من أمثلتها الزلازل ،السيول، والأوبئةوالأمراض،التلوث،سوء الخدمات السياحية وعدم الاستقرار السياسي والأمن الداخلي والإرهاب والدعاية الضارة وانخفاض الوعي السياحي،فضلا عن تأثر السياحة بنقص الملاكات البشرية المتخصص وقلة كفاءتها. فقد أشارت الإحصائيات في هذا الصدد بأنه تمثل المشاكل السياسية بمنطقة الشرق الأوسط اكبر نسبة تأثير في السياحة إذ بلغت 93,6% يليها عدم الاستقرار في الوضع الأمني إذ تصل نسبتها إلى87,5% إما الدعاية السياسية الضارة فقد أثرت في السياحة بنسبة72,2%،بينما تشكل الحوادث الإرهابية اكبر نسبة للازمات التي ترتبط بالنواحي الاجتماعية والبشرية والصحية فقد وصلت 91,7%،بينما كانت نسبة تأثير الأزمات الطبيعية76,4%[4].

أن ارتفاع أسعار النفط والتغير المناخي كانا اقرب التحديات التي تواجه السياحة المستدامة ولنبدأ بأسعار النفط وتقلباته،إذ تعتمد جميع أنواع السفر على التنقل والمواصلات،حتى السياحة المستدامة تعتمد بشكل كبير على أشكال التنقل التقليدية كالتنقل عبر السيارة أو السفر الجوي،ويعتمدان كلاهما على الوقود الذي بدأت أسعاره بالارتفاع عام 2008أعطى انطباعا أن ازدهار السياحة خلال العقود الماضية مؤقت ومرهون بعدة عوامل ومنها ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع رسوم رحلات شركات الطيران،وارتفاع أسعار البنزين والديزل في محطات تعبئة بنسبة 100%مما اثر أيضا في أسعار الأغذية

(1) عبد الباسط وفا،مصدر سابق،ص128.
(2) مصطفى يوسف الكافي،مصدر سابق،ص318.
(3) ستيفن بيج ،مصدر سابق،ص632.
(4) نشوى فؤاد ،مصدر سابق،ص80.

والكهرباء وغيرها من الصناعات التي تعتمد بشكل مباشر و غير مباشر على النفط.إما التغير المناخي فهو الخطر الأكبرالذي يمس السياحة لتأثيره في الظواهر المناخية العالمية من ازدياد درجات الحرارة،والتغيرات في معدلات هطول الإمطار،والتغيرات في مد والجزر البحري،هذه التغيرات ستمثل خطرا حقيقيا للكثير من الوجهات السياحية المعتمدة على البيئة الطبيعية كمورد أساسي[1].

وأكدت دراسات أن بلدان عربية عديدة قد تشهد،بما فيها تلك التي تنتمي إلى الدول الخمسين الأكثر اجتذابا للسياح في العالم،انخفاض أعداد السياح،وبالتالي عائدات السياحة وتشكل المملكة العربية السعودية استثناء،إذ أن معظم السائحين فيهاهم من الحجاج ودافعهم الواجب الديني لا المواقع السياحية. لذا يحتم علينا(إي في منطقة الشرق الأوسط)وجود مراكز متخصصة لإدارة الأزمات التي تواجه السياحة وتوفير تكنولوجيا متقدمة ونظم معلومات متطورة ووجود كادر قيادي مدرب ذات قدرة على التنبؤ بالأزمات والكشف عنها ووضع الحلول اللازمة لعلاجها.

المبحث الثالث

(1) انظر إلى:

(1)مجلة الوجهة:نحو سياحة مسؤولة،الدليل الالكتروني للسياحة المسؤولة في الوجهات السياحية حول العالم ،2010 ص10.

(2) بركات كامل النهر المهيرات:الجغرافيا السياحية الإقليم السياحية في العالم، ط1،مؤسسة الوراق،عمان، 2011 ، ص240.

مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

تمثل هذه المؤشرات واحدة من أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة ،إذ إن هدف المؤشرات قياس درجة تحقق هذا المقترح فهي أداة تقييم وتدليل على إن التنمية المستدامة ليست فقط مجرد مفهوم خيالي بل أداة عملية ملموسة لإدارة وتنمية النشاط السياحي[1].

ظهرت المؤشرات كأدوات أساسية في جدول إعمال القرن الحادي والعشرين على خلفية مؤتمر الأرض لعام 1992 ، إذ تعد هذه المؤشرات أساس الاستدامة السياحية على الصعيد المحلي للمقاصد السياحية فهي مقاييس وضعت كإنذار مبكر عن المخاطر المحتملة ووسائل لتحديد وقياس نتائج عملنا[2] إذ عن طريق قياساتها العلمية والاقتصادية والاجتماعية يمكن مراقبة ومعرفة تأثير التنمية السياحية وتلافي أية مشاكل تواجه استدامة السياحة[3].

وقد وضعت عدة مؤشرات للتنمية السياحية المستدامة واختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرات منظمة السياحة العالمية (1997-1999) وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية والغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة[4]. وقسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية هي[5] :-

1)المؤشرات البيئية

إن الدراسات التي أجريت من قبل منظمة السياحة العالمية وكثيرين غيرها تؤيد الاستنتاج بأنه حتى لو خططت قواعد استخدامات الزوار للموارد السياحية واعتمدت وطبقت فان احتمال حدوث مشاكل بيئية يبقى وارداً في المستقبل وفي المواقع التي لم يتم التركيز عليها في أعمال التنمية تجعل من تلك الاحتمالات مؤكدة[6].لذا لابد من مراقبتها ورصد أوضاعها ومعالجة ما يظهر فيها من مشاكل ولكي تكون تلك المعالجة صحيحة ودقيقة لابد من استخدام مؤشرات بيئية محددة متمثلة بما يأتي:-

أ-مؤشر معالجة النفايات:سواء أكانت نفايات صلبة أم سائلة(خاصة نسبة معالجة المياه المستعملة إلى إجمالي المياه المستعملة):

ب- مؤشر كثافة استخدام التربة:الذي يقاس إما بمعدل كثافة السياح إلى السكان المحليين خاصة خلال المواسم أو بمعدل المساحة التي تحتلها البنية الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.

---

(1) عبد باسط وفا،مصدر سابق،ص98.
(2) احمد محمود مقابلة،مصدر سابق،ص160.
(3) إبراهيم خليل بظاظو،مصدر سابق،ص445.
(4) عبد الباسط وفا،مصدر سابق،ص99.
(5) عامر عيساني،مصدر سابق،ص 56.
(6) صلاح الدين خربوطلي،السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية ،مصدر سابق،ص159.

ت- مؤشركثافة استخدام المياه:الذي يقاس إما بحجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

ث- مؤشر حماية الجو من الملوثات: الذي يقيس مدى تلوث الهواء أو التلوث السمعي خلال فترات مختلفة من السنة.

ج-مؤشر هشاشة التنوع الحيوي والأنظمة البيئية الطبيعية:الذي يطبق على مساحات نادرة أو مهددة بالزوال.

يتبين إن التنمية السياحية المستدامة تبنى على نهجين هما استدامة الموارد السياحية ونهج الطاقة الاستيعابية الذي يحدد حجم السياح الذين يمكنهم استخدام موارد المقاصد السياحية دون التسبب في أثار سلبية على الموارد والمجتمع والاقتصاد والثقافة، ودون فشل تجربة السائح ورضاه[1].

2)المؤشرات الاجتماعية

ترتكز هذه المؤشرات على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي في الوسط الاجتماعي فقد تتسبب كثرة السياح في حدوث بعض المشكلات الاجتماعية (زيادة تكاليف المعيشة،المضاربة العقارية، تنمية بعض الأنشطة السياحية في الاقتصاد الوطني).

لذا وضعت خمس مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية في الجانب الاجتماعي،وهي:

أ-مؤشر الضغط الاقتصادي :الذي يقيس عدد السياح الزائرين للمواقع يوميا أو شهريا أو موسميا أو سنويا إلى الشعب المحلي،أو يقيس عدد السياح إلى كل متر مربع في المقصد السياحي أو عددهم في المواقع الطبيعية أو الثقافية.

ب- مؤشر الانعكاس الاجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية للشعب المحلي من حيث التوظيف والتعليم ومعدل الوظائف الكفؤة.

ت- مؤشر رضاء الشعوب المحلية :يقيس هذا المؤشر مدى تطور رضاء الشعوب قبل وبعد أنشاء المشروعات السياحية،كمعدل استخدام السكان للمطاعم والفنادق السياحية والمواقع الأثرية المرتبطة بالسياحة.

ث- مؤشر الأمن: يبين انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ،ويقاس إما بتطور معدل الجريمة المعلنة إلى الشعب المحلي أو يقاس بتطور معدل الجريمة المعلنة إلى عدد السياح.

[1] إبراهيم خليل بظاظو،السياحة البيئية وأسس استدامتها،ص440.

ج-مؤشر الصحة :الذي يقيس مدى تطور المستوى الصحي للشعوب المحلية جراء النشاط السياحي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو قياس عدد المصابين بضعف التغذية إلى عدد السكان.

3)المؤشرات الاقتصادية

تقيس هذه المؤشرات تأثير النشاط السياحي على الوضع الاقتصادي للبلد من توفير عملة أجنبية ودخل واستثمارات ،كون السياحة مصدراً مهماً للدخل والعملات الأجنبية.

جدول (4) أهم مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

	نوع المؤشر
-معالجة النفايات	بيئي
-كثافة استخدام التربة	
-كثافة استخدام المياه	
-حماية الجو من التلوث	
-هشاشة التنوع الحيوي و الأنظمة البيئية الطبيعية	
-الضغط الاقتصادي	اجتماعي
-الانعكاس الاجتماعي	
-رضا الشعوب المحلية	
-الأمن	
-الصحة	
حجم العمالة بالقطاع السياحي	اقتصادي
نسبة المساهمة في الناتج المحلي	
ميزان المدفوعات	
العملات الصعبة	

المصدر:الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد الباسط وفا:التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة،دار النهضة العربية ،مصر،2005،ص100-1002.

بعض الدراسات السابقة

تعد التنمية السياحية المستدامة من المواضيع المهمة والحديثة وقد جذبت انتباه الباحثين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الآونة الأخيرة ،إذ لم نجد الكثير من الدراسات الباحثة في هذا الأمر،وان وجدت فقد تناولت الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة من مفاهيم ومبادئ ومقومات قيامها وأثرها على البيئة، لذا سيتم التطرق إلى الدراسات وأبحاث لها علاقة بموضوع الرسالة وبحسب تسلسلها الزمني :

الدراسات العربية:

1)دراسة د.سيد فتحي احمد الخولي الموسومة (تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية) المنشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز في عددها 1 لسنة 2000.

تناولت الدراسة بحث مفهوم السياحة وأنواعها وعناصرها وأثارها الاقتصادية، ثم أهمية صون البيئة من خلال تنمية سياحة المستدامة، ومن ثم استعرض الباحث العلاقة بين البيئة والسياحة،وقد أوضح كذلك الباحث تخطيط تنمية السياحة المستدامة والأدوار التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية لضمان تنمية سياحية مستدامة.وقد توصل الباحث انه لابد من تكثيف الجهود العربية لتطبيق المبادئ الإرشادية التي اعتمدتها ريو دي جانيرو عام 1992 لتطبيق أسس الاستدامة في قطاع السياحة والنقل.

2)دراسة د. نبيل دبور الموسومة ((مشاكل وأفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع أشارة خاصة إلى السياحة البيئية)) والمنشورة في مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية في أنقرة،في سنة 2004.

وقد تناول الباحث الاتجاهات الأخيرة للنشاط السياحي العالمي وأثره على مؤشرات السياحة في البلدان الأعضاء بالمنظمة من حيث أعداد السياح الوافدين وإيراداتها السياحية وميزانها السياحي،وعن طريق عرض واقع المؤشرات السياحية توصل الباحث إلى وجود مشاكل تعترض التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بالمنظمة وكيفية تبنيها السياحة البيئية كونها تعد من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر ومكملة للتنمية السياحية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى انه رغم تنوع المشاكل التي تعترض السياحة في بلدان المنظمة وضالة حصتها في السوق السياحة العالمية فأن هناك مجال واسع لإرساء وتطوير صناعة سياحية حديثة مبنية على تعاون بين دول المنظمة ووضع استراتيجيات طويلة الأجل وتبني

خططا وبرامج متوسطة وقصيرة الأجل على المستوى الوطني مصحوبة بعملية خلق بيئة ومساندة للتعاون على المستوى الإقليمي.

3) رسالة الماجستير المقدمة من قبل فاتن شاكر علي حسين الفتلاوي و الموسومة ((التنمية السياحية المستدامة في العراق المشكلات والممكنات)) ،جامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد سنة 2006 .

تناول الباحث الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة من حيث المفاهيم الأساسية للسياحة والتنمية السياحية وكيف تطور إلى تنمية سياحية مستدامة وأهمية التنمية السياحة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد،ثم تناول الباحث اتجاهات تطور التنمية السياحية المستدامة في العراق خلال المدة 1980–2002 وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك المدة،ثم انتقل الباحث لعرض مشكلات التنمية السياحية المستدامة في العراق وسبل معالجتها.

وتوصل الباحث إلى إن تحقيق التنمية السياحية المستدامة في العراق لابد أن ينطلق من المنظور الشامل لهذه التنمية مما يؤهله أن يكون بديلاً أفضل من الاعتماد على اقتصاديات المنتوج الواحد (النفط الخام) والتي قد يجعل البلد بجميع إمكاناته الاقتصادية وغير الاقتصادية مرتبطاً وبشكل غير مباشر بالسياسات والمؤسسات والأسواق التي تسيطر عليها الدول المتقدمة (الرأسمالية).وان هناك مشكلات كثيرة تعيق التنمية السياحية المستدامة في العراق ومنها مشكلات تتعلق بالجانب السياحي ومشكلات تتعلق بالجانب البيئي.وقد أوصت الباحثة بشأن ذلك بأهمية رسم إطار للإستراتيجية وطنية للسياحة تقوم على مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحيث تحقق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وتحافظ على البيئة والقيم الاجتماعية والثقافية.

4) البحث المشترك لكل من د.محمد إبراهيم عراقي ود.فاروق عبد النبي عطا الله الموسوم ((التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية،دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية)) والمنشور في المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي،الإسكندرية عام2007.

لقد أوضح هذا البحث معنى ومفهوم التنمية السياحية المستدامة ومتطلبات تطبيقها،وذلك لغرض الوصول إلى معايير التنمية السياحية المستدامة التي يمكن من خلالها تقويم تجارب التنمية السياحية ووصف الوضع الراهن للتنمية السياحية المستدامة في مصر وعرض دراسة حالة محافظة الإسكندرية بشكل خاص.

وقد أشار الباحثان إلى عدة نماذج استهدفت الإدارة البيئية في بعض مناطق العالم،وما تمثله من مداخل مختلفة للإدارة البيئية وبالتالي التنمية السياحية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنّ مفهوم التنمية السياحية المستدامة ليس حالة ثابتة من التوازن بين تحقيق الفوائد الاقتصادية وبين حماية البيئة،وقد أظهرت الدراسة أيضا إن أفضل ممارسة بيئية قد يختلف من منطقة لأخرى من منطلق اختلاف مقومات البلد ومشكلات وظروف التنمية في كل منطقة الأمر الذي يترتب عليه اختلاف مفهوم التنمية السياحية المستدامة،كما إن تخطيط التنمية السياحية المستدامة قد يكون سياسة عامة للإقليم أو الدولة وقد يكون مقتصر على مساحة معينة من العمليات داخل نطاق معين.

5) أطروحة الدكتوراه المقدمة من قبل عامر العيساني والموسومة ((الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة)) ،جامعة الحاج لخضر–باتنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2010.

لقد تناول الباحث المفاهيم الأساسية للسياحة واهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة،ثم عرض الباحث واقع وإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ومصر وتونس وباستخدام الدراسة التقويمية للتجارب السياحية في الجزائر ومصر وتونس،فقد توصلت الدراسة إلى انه سعت السياسات السياحية المطبقة في تونس ومصر إلى توفير منتوجات سياحية تنافسية على مستوى أسواقها،في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من تخلف في هذا الميدان،وليست لديها القدرات التنافسية التي تمكنها من الدخول.لذا أوصى الباحث بأهمية التنمية السياحية،إذ أصبحت من أولويات الدول العربية بشكل خاص فهي تشكل مورداً بديلاً للمحروقات بصفتها مصدراً ناضباً لذا تفرض على الحكومات الاهتمام بالتنمية السياحية والاستفادة من تجارب الدول السياحية بغية تطوير وتأهيل القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة السائح بصورة سليمة ومستدامة.

ثانياً:الدراسات الأجنبية:

1) الدراسة المنشورة عن الأمم المتحدة (Escap Tourism Review) بعنــوان (Managing Sustainable Tourism Development) والمنشورة في عددها 22،لسنة 2001.

لقد تطرقت الدراسة إلى إدارة التنمية السياحية المستدامة كون السياحة تعد إحدى صناعات التي لها القدرة على خلق عائدات بالعملة الأجنبية وخلق فرص عمل وتعزيز تنمية مختلف الأقاليم البلاد بتالي تقلل من الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع،لذا وضعت الدراسة عدة محاور للتنمية للإدارة التنمية السياحية المستدامة أهمها:

1-تنمية الموارد البشرية

2-الإدارة البيئية

3-الآثار الاقتصادية للسياحة

4-التعاون الإقليمي والدولي

ولأجل بلوغ تلك المحاور فقد توصل الدراسة انه لابد من تركيز أدارة التنمية السياحية المستدامة بيد الحكومات وكل أصحاب المصلحة في قطاع السياحة لضمان الازدهار طويل الأمد ونوعية حياة جيدة للأجيال القادمة غير معرضة للخطر عبر سياسات أدارية وبرامج تخطيط.

نستخلص مما تقدم ان اغلب الدراسات السابقة قد اهتمت بموضوع التنمية السياحية المستدامة مركزة على بعض الجوانب منها نشاة التنمية السياحية المستدامة ودورالحكومات والجهات المعنية في وضع تخطيط سياحي سليم ودقيق لاستدامتها ، وان قسماً منها قد اهتمت بالاهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في بعض بلدان العربية ودورها في توفير النقد الاجنبي وبتالي رفع مستوى الميزان السياحي ورفع مستوى المعاشي للافراد. وقد كانت دراسة (فاتن 2006) اكثر تقارباً الى الدراسة الحالية قياسا بالدراسات السابقة الاخرى, وذلك من خلال بيانها التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في العراق.الا ان الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة وذلك من خلال احتسابها مؤشرات التنمية السياحية المستدامة التي حظيت بأتفاق اغلب الكتاب والباحثين باهميتها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة ووضع تصور واضح على الواقع السياحي في البلاد السياحية عبر عدة مؤشرات قد تم استعراضها في الفصول القادمة، وكذلك اعتمادها على وجهة نظر مهمة هي ان تحقيق التنمية السياحية لابد ان تتم في اطر مستدامة عبر عدة مؤشرات تبين لدول الجذب السياحي مدى تحقيقها متطلبات التنمية السياحية المستدامة.ولكن على الرغم من هذا التميز والاختلاف فأن الدراسة الحالية استمرت وافادت من مجمل هذه الدراسات السابقة وذلك من خلال تغطية بعض الجوانب النظرية للدراسة الحالية .

الفصل الثالث

التنمية السياحية المستدامة في بلدان العينة

المبحث الأول: التنمية السياحية المستدامة في مصر

المبحث الثاني: التنمية السياحية المستدامة في السعودية

المبحث الثالث : التنمية السياحية المستدامة في العراق

الفصل الثالث
التنمية السياحية المستدامة في بلدان العينة

تمهيد

لاشك في أن لكل بلد خصائصه ومميزاته،سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز وجل،كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس أو بما يتعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وأثار وحضارات التي تزيد من جمال البلد أو تدهوره،لذا تحاول بلدان العالم استغلال وتطوير مقوماتها الطبيعية والحضارية المميزة بصورة سليمة وذلك بتبني مبادئ الاستدامة في سياسات التنمية السياحية على الرغم من الصعوبات التي تعيق تطبيق التنمية السياحية المستدامة. لقد شرعت الدول الثلاثة في تنفيذ سياسة شاملة للتنمية السياحية ،وذلك اقتناعا منهما بان القطاع ينطوي على قدرات مهمة تسهم في تطوير اقتصادياتها وتساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

ونظرا للاهتمام المتزايد بضرورة تبني مبادئ الاستدامة في التنمية السياحية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة باعتبارها الفكر الرائد في القرن الحادي والعشرين،فقد قطعت بعض الدول العربية كمصر والسعودية أشواطاً كبيرة في مجال التنمية السياحية،ونظراً لاختلاف الخصائص البيئية والطبيعية والمعطيات التاريخية لهذه الدول مع العراق التي بقيت السياحة فيها دون المستوى المطلوب،ارتأينا أن نقوم بتحليل وعرض للتجارب السياحية لهذه الدول بغية الاستفادة منها، مركزين في ذلك ،على المؤشرات الرئيسية في قطاع السياحة وأفاق تطوره ،وأهم المعوقات التي تعترض التنمية السياحية وسبل معالجتها.

المبحث الأول
التنمية السياحية المستدامة في مصر

تعد مصر من أهم البلدان السياحية في منطقة الشرق الأوسط،إذ تمتلك الكثير من المقومات التاريخية والثقافية والطبيعية التي تجعلها تحظى بمكانة مميزة ومتقدمة على خريطة السياحة الدولية.فهي تجتذب عدة أنواع من السياحة مثل السياحة الأثرية والتراثية، السياحة الترفيه، والسياحة الصحية،وسياحة المؤتمرات ,والسياحة الدينية، إذ سعت السلطات المصرية إلى استغلال هذه الإمكانيات و تطويرها.

لذلك جاء هذا المبحث ليلقي نظرة على واقع التنمية السياحة في مصر وذلك بإعطاء بعض الأرقام وفق مؤشرات خاصة،وتوضيح المشاكل التي تعيق تحقيقها و التطرق لبعض الإجراءات المتخذة في ذلك للنهوض بالقطاع السياحي المصري وفي نهاية المبحث سيتم عرض مبسط الإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة التي اتبعتها مصر.

أولا :إستراتيجية التنمية السياحية في مصر

على الرغم من تزايد تداول مصطلح التنمية السياحية في السنوات الأخيرة على لسان المسؤولين عن السياحة والفندقة في مصر، إلا انه لم يتمتع بألاولوية الكافية في عملية التنمية،ولم يكن الاهتمام به متناسبا مع أهميته في الاقتصاد. إذ كان الشغل الشاغل لخبراء السياحة هو الإسراع بتنفيذ مشروعات التنمية السياحية للاستفادة من عنصر الزمن لخوض المنافسة الدولية المحدودة التي كانت سائدة آنذاك ولم يهتم العلماء والخبراء إلا بتحليل الآثار الاقتصادية الايجابية المترتبة عن التنمية السياحية.

وعند الرجوع إلى الفكر التنموي السياحي في مصر نجده قد تطور وفق مراحل طبيعية ،مثله كأي فكر سياحي في أي دولة سياحية أخرى.ففي الثمانينات من القرن الماضي أعدت الحكومة المصرية إستراتيجية شاملة لقطاع السياحة متزامنة مع الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة والتي بدأت في 1982وتمتد حتى 2017 وهي مدة زمنية تدوم35 سنة[1]، وكان الاهتمام منصبا بصورة أساسية في تلك المدة على السياحة الثقافية والشاطئية في المناطق السياحية كالقاهرة والأقصر وأسوان وساحل البحر الأحمر والساحل الشمالي وسيناء[2]. ومع موجة الإصلاح الاقتصادي والإصلاح المصرفي الذي اتبعته الحكومة لتخفيف دور القطاع العام في القطاعات الإنتاجية وتشجيع الدور القيادي للقطاع الخاص وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،فقد أصدرت قوانين تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في تأسيس المرافق السياحية والترخيص لها ،لذا فقد تم التوسع في الإنشاء المنتجعات السياحية والمرافق السياحية

[1] عامر عيساني ،مصدر سابق،ص221.
[2] نشوى فؤاد:التنمية السياحية،ط1،دار الوفاء الدنيا،الإسكندرية،2008 ،ص47.

المصاحبة بصورة عشوائية مما ترتب عليه مشكلات وكوارث بيئية هددت عوامل الجذب السياحي والبيئة المصرية وابرز تلك المناطق هي الغردقة [1].وخلال تنفيذ مرحلة الخطة الخماسية الأولى والثانية (1982-1987),(1987-1992)كانا يهدفان إلى تحقيق مساهمة فعلية لقطاع السياحة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المصري دون الاهتمام بالجانب البيئي للسياحة،وفي الحقيقة لم تكن النتائج المحققة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بالمستوى المخطط له[2]، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي وقفت إمام التنمية السياحية في مصر أهمها[3]:

1- الظروف السياسية والعسكرية التي واجهت منطقة الشرق الأوسط من حروب أهلية في لبنان واليمن وحرب الخليج والقضية الفلسطينية.

2- عدم كفاية مشروعات البنية الأساسية في المناطق السياحية وعدم الاهتمام بتحسين الظروف البيئية.

3- ضالة النمو في الوعي السياحي في المجتمع المحلي،وعدم العناية بتدريب وإعداد العاملين الذين يتعاملون مع السائحين في الجولات والجمارك والبنوك وغيرها.

4- تعدد الجهات التي تصدر القرارات فيما يتعلق بالنشاطات والتسهيلات السياحية وغياب التنسيق فيما بينها.

5- قصور أساليب التسويق السياحي المتبعة في أسواق الدول المصدرة للسائحين.

6- ارتفاع أسعار النقل الجوي إلى مصر والمترتبة على بعد السوق السياحي المصري عن الأسواق الرئيسية المصدرة للسائحين في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

7- الافتقاد إلى التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية.

8- الاقتصار على السياحة الثقافية في القاهرة والأقصر وأسوان وغيرها.

في 1991جرت عمليات الإصلاح الاقتصادي ،فقامت بتحرير القطاع المصرفي في مصر في المجالات كافة من تحرير سوق الصرف الأجنبي فأصبحت جميع المصارف حرة في التعامل بالنقد الأجنبي وتمتع المصدرون وشركات السياحة بحرية التصرف في إيراداتهم بالعملات الأجنبية وتحققت حرية التمويل بالعملات الأجنبية من وإلى مصر ،كما تم تحرير سعر الفائدة وتعريفة الخدمات المصرفية وتحرير عمليات التجارة الخارجية،وخفضت التعريفة الجمركية تدريجيا وخصُخِصت شركات القطاع العام وألغيت السقوف الائتمانية وحظر الاقتراض من المصارف بضمان ودائع بعملات أجنبية[4] .

---

[1] محمد إبراهيم عراقي ،فاروق عبد النبي عطا الله:التنمية السياحية المستدامة في مصر،المعهد العالي للسياحة و الفندقة والحاسب الآلي،الإسكندرية،2007،ص13.

[2] عامر عيساني،مصدر سابق،ص222.

[3] محمد إبراهيم عراقي,فاروق عبد النبي عطا الله،مصدر سابق، ص11.

[4] محمد إبراهيم عراقي ،فاروق عبد النبي عطا الله،مصدر السابق،ص12.

لقد تبنت وزارة السياحة سياسات تنموية جديدة مع صدور القرار الجمهوري رقم 7 لسنة 1992 بأنشاء الهيأة العامة للتنمية السياحية إسهاما في تحقيق التنمية السياحية الشاملة بمساعدة الخبرات الدولية و الوطنية المتميزة لوضع جملة من القوانين والبرامج الهادفة إلى تطوير أنشطة السياحة والتوسع في طاقات الإيواء ،فضلا عن مواجهة التحديات التي تواجه التنمية السياحية والقضاء عليها ,فقد كان التركيز على تنوع المنتج السياحي هو السمة الأساسية ليشمل مراكز خدمية وترويجية وتحقيق التكامل بين المشروعات في المركز السياحي الواحد،والاحترام الكامل للبيئة وصيانة الموارد الطبيعية من التلوث والتدهور لضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة,بطريقة تكون فيها مواقع التنمية السياحية بمثابة مراكز إنتاجية ومصادر متجددة للدخل وفرص العمل[1].

ومنذ ذلك الحين,شرعت مصر في خطة للتنمية السياحية مدتها 20 عاما,تبدأ من عام1997 وتنتهي بعام2017,تهدف إلى تطوير البنية الأساسية للبلد والمرافق السياحية بحيث تستقبل أكثر من26مليون سائح سنويا بحلول عام 2017[2].ومن أجل أن تكون مصر مقصدا سياحيا ذا مكانة عالمية وإقليمية عالية ومميزة,ولكي تساهم السياحة كصناعة هامة في تحسين الاقتصاد القومي وتنمية المهارات والمعارف للموارد البشرية وتحسين البيئة الاقتصادية والحفاظ على التراث الوطني،لابد من وضع وتحديد الأهداف الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة لكي يمكن تحقيقها ويمكن تلخيص هذه الأهداف كالأتي[3]:-

1. أن تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسيطرة على أثارها البيئية والاجتماعية وان تزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
2. التنمية المتوازنة للمناطق باستخدام السياحة كمحرك للتنمية والحد من الفقر لبعض المناطق المصرية.
3. العمل على جذب كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة وتشجيعها وإزالة العقبات إمامها وذلك من خلال:

أ- تحفيز الاستثمار في النقل السياحي من الدول المصدرة للسياحة إلى مصر خصوصا النقل البري والجوي.

ب- تحفيز الشراكات الإستراتيجية مع الشركات السياحية الكبرى في الدول العربية والأجنبية وذلك لتعزيز المصالح الطويلة الأجل للعمل على ترويج للسياحة في مصر.

ت- تعزيز الاستثمارات العربية في مشاريع سياحية تخدم السائح العربي والأجنبي في آن واحد.

---

(1) المصدر السابق ،ص12.

(2) ناجي ونى:دور وأفاق القطاع السياحي في الاقتصادات العربية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2001،ص10-11.

(3) فتحي شرقاوي،لمياء السيد حنفي،مصدر سابق،ص100-101.

ث-اجتلاب الموارد المالية لتنفيذ مشاريع الخطة,بتقديم حوافز الاستثمار للقطاع الخاص وذلك عن طريق[1]:-

(1) حق المستثمر في إعادة رأس المال والأرباح إلى وطنه الأصلي.

(2) الإعفاء من الضرائب لمدة 10سنوات.

(3) الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على الآلات والمعدات المستوردة,بحيث لايتجاوز 5%.

(4) الاستثمار في المجالات التي تخدم قطاع السياحة بصورة مباشرة وغير مباشرة,مثل إقامة شبكات الطرق والمطارات ومحطات الطاقة الكهربائية والصرف الصحي.

(5) زيادة الأثر الاقتصادي المضاعف من السياحة وذلك عن طريق:

1) تحديد معدل الإنفاق السياحي وتحديد الأثر الاقتصادي للسياحة.

2) دعم الصناعات والمهن السياحية والمكملة لقطاع السياحة للنهوض بالمنشات الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها الفنادق والمطاعم ومكاتب السياحية وغيرها.

3) تطوير السياحة المحلية عن طريق برامج خاصة بالسياحة الداخلية تحفز على زيارة المعالم السياحية للبلد.

4) تطوير النظام المالي والضريبي من حيث التشريعات القانونية ووضع لجنة لإدارة الأزمات السياحية وآليات عملها.

5) إعادة هيكلة وزارة السياحة لزيادة فاعليتها وإنتاجيتها وتفعيل دور الهيئات التابعة لها.

6) تنويع المنتجات السياحية ووضع معايير ومقاييس عالمية عليها، واستحداث منتجات أخرى تبرز خصوصية كل منطقة من المناطق المصرية ،وتطوير العرض السياحي من تسهيلات وخدمات سياحية من حيث الكم والنوع.

7) رفع كفاءة العاملين في قطاع السياحة من خلال برامج التدريب والتأهيل لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية وزيادة العاملين في قطاع السياحة من خلال تشجيع المشاريع التي توظف إعداد كبيرة من العاملين.

8) تطوير الخدمات السياحية في المواقع الأثرية وإدماجها مع عناصر المنتج السياحي المتوفر في المواقع السياحية ، فضلاً عن ذلك توظيف المقومات السياحية في كل منطقة لتجاوز الموسمية وزيادة معدل الإنفاق.

9) ضمان حقوق كل من السائح والمستهلك وتحقيق توازن بين الجودة والأسعار في المنشات السياحية.

[1] ناجي ونوني،مصدر سابق،ص13.

لما كان مفهوم التنمية السياحية المستدامة هو الصيغة المثلى لرؤية وزارة السياحة في تحقيق أهداف خطة التنمية السياحية مستندة في ذلك على الافتراضات التالية[1]:

أ- إن القطاع السياحي سيحقق معدل نمو سنوي يبلغ8%خلال مدة الخطة.

ب- إن مجموع عدد السياح الوافدين إلى مصر سيبلغ 26مليون سائح بحلول عام 2017،أي سيرتفع من3,9مليون نسمة في عام 1996ليتجاوز ستة أمثاله.

ت- تقدر الخطة إن مجموع عدد غرف الفنادق سيبلغ 380000غرفة بحلول عام 2017.

ث- إن مجموع عدد ليالي الإقامة السياحية سيزداد من 23مليون ليلة في عام1996 إلى 242 مليون ليلة في عام 2017،أي إن سيتجاوز عشرة أمثاله.

التنمية السياحية المستدامة في مصر تعتمد على استحداث أشكال للسياحة متوافقة بيئيا واجتماعيا وثقافيا بتطبيق مزيج من الأدوات والآليات للتخطيط المتكامل لاستغلال الأراضي وإدارة المناطق الساحلية وتوفير محفزات اقتصادية ،عبر إجراءات حازمة ومناسبة ومحددة تطبق ضد أي نشاط يمكن إن يكون له تأثير ضار على البيئة بهدف الحفاظ على موارد مصر الطبيعية[2].

جدول(5)التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية في مصر لمدة20عاماً

المدة الزمنية	عدد السياح (بالمليون)	عدد الليالي السياحية	عائدات السياحة (مليار دولار)	متوسط مدة الإقامة في (ليلة)
2002-1997	6	46	7	7
2006-2002	10	81	12	8
2012-2006	16	140	20	9
2017-2012	26	242	35	9

المصدر :ناجي توني:دوروأفاق القطاع السياحي في الاقتصادات العربية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2001، ص13.

ويحتاج تطبيق خطة التنمية السياحة المستدامة في مصر إلى مجموعة من الإجراءات اللازمة ومن أهمها[3]:

1. وضع السياحة ضمن أولويات العمل القومي للحفاظ على الموارد وحماية البيئة.
2. الدمج المتكامل بين عناصر المنتج السياحي والذي يتمثل في التنسيق والتعاون بين وحداته المختلفة.

---

(1) ناجي توني،مصدر سابق،ص11.

(2) فتحي محمد الشرقاوي،لمياء السيد حنفي،مصدر سابق،ص158.

(3) محمد إبراهيم عراقي وآخرون،مصدر سابق،ص12.

3. المساهمة الفعلية لقطاع السياحة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع ولاسيما مشكلة الفقر.
4. الاعتماد على المنتج الوطني من السلع والخدمات السياحية بهدف الحد من الاستيراد.
5. تنمية الأقاليم النائية عن طريق التوسع العمراني السياحي لمعالجة المشاكل السكانية والمساهمة في إعادة توزيع السكان بين الأقاليم.
6. تشجيع القطاع الخاص والعام في الاستثمار في المناطق السياحية الجديدة وترميم المناطق التقليدية.
7. وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث بأشكاله وصوره كافة والحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور والانقراض وتوجيه الاهتمام للموارد الطبيعية لدراسة إمكانية الاستفادة منها لخدمة السياحة دون الإخلال بالنظام البيئي وتوازنه.
8. ضرورة إن تكون الدراسات البيئية عنصرا من عناصر أي مشروع سياحي.
9. الاهتمام بكيفية التخلص أو التقليل من التلوث والضغط على الموارد الطبيعية في المناطق السياحية المعروفة (القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الغردقة ,ورأس محمد) نظرا لما للتلوث من تأثر صحية على السكان المحليين والزائرين،إساءة إلى الموارد الطبيعية النادرة كالشعاب المرجانية التي لابد من حمايتها وصيانتها على الأجل الطويل.
10. وضع الضوابط الكفيلة لحماية العادات والتقاليد المتوارثة لدى الأهالي من تأثر النشاط السياحي الأجنبي،لكي لا تصاب مصر بالإحداث الإرهابية التي شهدتها مصر في التسعينيات ، وتنمية الثقافة و الوعي السياحي بين السائحين الأجنبي والسكان المحليين على احترام بعضهما البعض العادات والتقاليد السائدة.

ثانيا:مؤشرات قطاع السياحة في مصر

تعد السياحة ركيزة أساسية من ركائز النشاط الاقتصادي في مصر باعتبارها صناعة كبرى ونشاطا استثماريا نظرا لمقومات الجذب العديدة التي تمتع بها مصر,إذ تمثل السياحة ما نسبته 11%من أجمالي

الناتج المحلي, و40%من إجمالي الصادرات المصرية غير السلعية, 20%من إيرادات النقد الأجنبي، وتوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة ما يقارب 13% عام 2010 [1].

اكتسب قطاع السياحة في مصر أهمية كبيرة من الدولة ولاسيما بعد اتفاقية السلام في الشرق الأوسط سنة 1991[2]،وقد أدى هذا الاهتمام من قبل الحكومات إلى تحقيق جملة من المؤشرات الايجابية وهي:

1- عدد السياح الوافدين إلى مصر

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى ارتفاع أعداد السياح القادمين لها من جميع أنحاء العالم إذ بلغ 14مليون و700الف سائح لعام 2010 مقابل 12مليون و500الف سائح عام 2009 بنسبة زيادة قدرها 5و17%،ولقد أظهرت بيانات التوزيع الإقليمي للسياح الوافدين إلى مصر عام 2010، إلى أن أوربا الغربية أكثر المناطق إيفادا إلى مصر إذ بلغت بنسبتهم 5و44%،يليها أوربا الشرقية بنسبة31,3%،والشرق الأوسط بنسبة 12%،وآسيا بنسبة 5%،أما إفريقيا وأمريكا الشمالية فقد كانت أقل المناطق إيفادا بنسبة 3,3%،3,1% على التوالي[3].

كما أوضحت أن إجمالي عدد السائحين العرب القادمين من الدول العربيةبلغ2,29مليون سائح لعام 2010مقابل 1,88مليون سائح عام 2009بنسبة تغير قدرها11,3%إذ كانت ليبيا أكثر الدول العربية إيفادا بنسبة 21,6%يليها السعودية بنسبة17,9%،ثم السودان وفلسطين والأردن بنسب قاربت (8%-9%). أما دول الاتحاد الأوربي فقد بلغ عدد أجمالي القادمين 7,115مليون سائح وكانت المملكة المتحدة أكثر الدول إيفادا بنسبة20,5%تليها ألمانيا بنسبة18,7%[4].

[1] عادلة رجب :نحو تعزيز تنافسية السياحة في مصر،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ،14 ابريل،2011،ص4.
[2] كواش خالد مبارك،مصدر سابق،ص169.
[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،الكتاب السنوي للسياحة لعام 2010،ص18.
[4] المصر السابق،ص19.

شكل(5)نصيب المجموعات الدولية من السائحين القادمين الى مصر خلال عام 2010

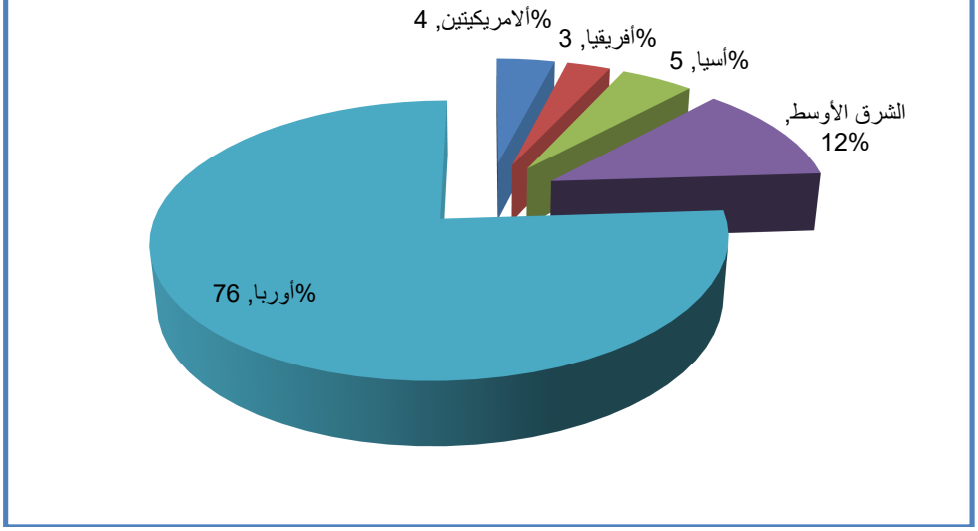

المصدر :من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر لعام 2010.

جدول(6)العدد الإجمالي للسياح الوافدين وعدد الليالي السياحية في مصر من عام 2000 _2010

السنة	السياح الوافدين (بالملايين)	عدد الليالي السياحية (بالملايين)
2000	5,5	33
2001	4,6	30
2002	5,2	33
2003	6,1	53
2004	8,1	82
2005	8,6	85
2006	9,1	90
2007	11,1	111
2008	12,8	129
2009	12,5	126,5
2010	14,7	147

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر التقرير الإحصائي لعام 2010،ص3.

من خلال الجدول(7)نلاحظ أن هناك تذبذباً في التدفقات السياحية خلال المدة الممتدة من 2000-2010نظرا للظروف والأحداث السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية التي شهدتها السياحة الدولية بشكل عام والسياحة المصرية بشكل خاص.

فنتيجة الأحداث الفلسطينية الإسرائيلية التي اجتمعت مع أحداث 11سبتمبر في عام 2001 تناقص عدد السائحين الأجانب والمحليين بنسبة 18,2%بالمقارنة بشهر سبتمبر لعام 2000. ومع تحسن الظروف والأوضاع بدأت مصر تستعيد جذب السياح أليها بداية سنة 2003اذ وصل عدد السياح سنة 2003 إلى سائح أي بمعدل نمو16,4%،وبلغ العدد في سنة2004الى8ملايين سائح أي بمعدل 6ملايين نمو34%.وكان من المتوقع أن تستمر هذه الزيادة ليصل حجم الطلب السياحي في مصر إلى 11مليون سائح خلال عام 2005،إلا أن الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها كل من طابا وشرم الشيخ في ذلك العام،كان لها الأثر السلبي على الحصيلة المتحققة إذ بلغ معدل النمونسبة6,1%بدل من33%،أي وصول عدد السائحين 8,6 مليون سائح بدل من 11مليون سائح وفق توقعات وزارة السياحة المصرية[1].

وارتفع عدد السائحين عام 2006الى9ملايين سائح و استمرت الزيادة حتى عام 2008،ومع دخول العالم بداية عام 2009انخفض عدد السائحين من 10% في الربع الأول من الأزمة إلى 1% في الربع الثاني مما أدى إلى تأثر الإيرادات وانخفاضها إلى 2,4 مليار دولار وبما يعادل 11% وان الاستثمارات تراجعت بنسبة30%خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية 2008-2009، مقارنة بالمدة نفسها العام الماضي،مسجلة انخفاضاً قدره 900مليون دولار من 3 مليارات دولار الى2,1 مليار دولار[2].

وكما يوضح الجدول أن الزيادة لم تكن في عدد السياح الوافدين فقط ،وإنما أيضا في عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر،إذ ارتفعت عدد الليالي السياحية من33 مليون ليلة إلى 147مليون ليلة خلال المدة من2000-2010،وان سبب ارتفاع الكبير في عدد الليالي هو نتيجة عوامل تتمثل في[3]:-

أ- استحداث أنشطة سياحية جديدة أضافية جعلت السياح يمددون أقامتهم في مصر.

ب- تمتلك مصر مواقع أثرية وتاريخية منتشرة على مساحة كبيرة،مما يجعل زيارة كل هذه الموقع قد يستغرق أسبوعا كاملا.

ت- تطوير المناطق المطلة على البحر الأحمر أدى إلى ارتفاع متوسط إقامة السائح في مصر.

غير إن الزيادة في عدد الليالي كان سمة بمعظم الدول والمواقع السياحية في العالم،إذ كان لأوربا النصيب الأكبر في عدد الليالي السياحية إذ ازدادت من89مليون ليلة عام 2009 الى104مليون ليلة عام 2010 أي بلغت نسبتها ما يقارب 71% ،بينما الشرق الأوسط بلغت حصتها 24 مليون ليلة خلال عام 2010

(1) جليلة حسن حسنين:دراسات في التنمية السياحية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص209.

(2) محمد مصطفى أمين:القناطر الخيرية على الخريطة السياحية ، مجلة البحوث السياحية،مصر،2005،ص6.

3

أي بنسبة تقارب 17%،إذ كانت ليبيا والسعودية هي الدول أكثر نسبة في أجمالي عدد الليالي السياحية بلغت حصتهما من الأسواق العشرة الأولى 6,5%،5,6% على التوالي.أما الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا فقد ارتفعت عدد الليالي فيها بنسب محدود تقدر 4% قياساً بالعام 2009 ،إذ ازدادت من 5مليون ليلة إلى 6 مليون ليلة ما يخص الأمريكيتين وأفريقيا،ومن 4 مليون ليلة إلى 5 مليون ليلة في آسيا[1] .

الشكل(6)عدد الليالي السياحية حسب الأقاليم الجغرافية عام 2010مقارنة بالعام 2009 (مليون ليلة)

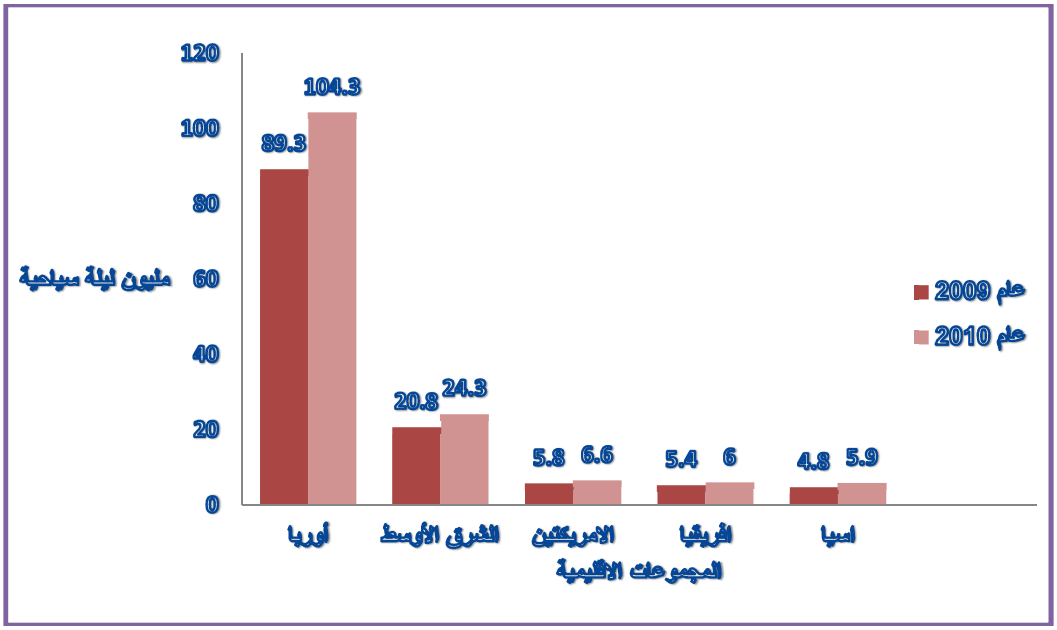

المصدر :من أعداد الباحث بناء على إحصائيات وزارة السياحة التقرير الإحصائي لعام 2010.

2-الطاقات الإيوائية في مصر

لقد شهدت الطاقة الإيوائية هي الأخرى تطورا سريعا ،فقد ازدادت عدد الفنادق من 1010 فندق بعدد غرف بلغت113611غرفة ،وعدد الأسرة 227222 سريراً لعام 2000،الى1458 فندقاً وبعدد غرف وصلت إلى 214533 غرفة وعدد الأسرة 429066 سريراً سنة 2009.ونلاحظ من خلال هذه النتائج الباهرة إن مصر تمتلك طاقة فندقية ضخمة تؤهلها لاستقبال أكثر من40%من جملة أعداد السياح الوافدين إلى الدول العربية ،رغم حجم سكانها الذي تجاوز 70 مليون نسمة[2].

[1] وزارة السياحة المصرية:التقرير الإحصائي لعام 2010،ص22.
[2]عادلة رجب ،مصدر سابق،ص15.

جدول (7) الطاقات الإيوائية في مصر مابين (2000-2009)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الوحدات	1010	1057	1127	1152	1207	1321	1309	1370	1490	1458
معدل النمو%	10,5	4,7	6,6	2,2	4,8	9,4	0,9	4,7	8,8	2,1-
عدد الغرف (غرفة)	113611	120720	132109	136510	148039	170776	177613	190191	210847	214533
معدل النمو%	21 ,1	6 ,3	9 ,4	3,3	8,4	15,4	4	7,1	10,9	1,7
عدد الأسرة (سرير)	227222	241440	264218	273020	296078	341552	355226	380382	421694	429066
معدل نمو%	21,3	6,3	9,4	3,3	8,4	15,4	4	7,1	10,9	1,7

Source:ministry tourism,Touris taccommodation HotelCapacity,2009,p12.

أن توجهات وزارة السياحة هي في إصلاح واستغلال الطاقة الفندقية الموجودة وإتمام وتوسيع الفنادق السياحية قيد الإنشاء في المناطق السياحية المختلفة .لذ نلاحظ تنوع الطاقات الإيوائية من فنادق تقليدية وعائمة وقرى سياحية في عام 2009،فأصبحت عدد الفنادق والقرى السياحية تصل إلى 1171 تمثل 80%من مؤسسات الإيواء ،وتوفر 197387غرفة ب394774سريراً،أي ما يعادل 92%من طاقات الإيواء إما الفنادق العائمة فهي تقدر ب287 مؤسسة ، تضم 17146 غرفة و 34292 سريراً.

إما الطاقة الإيوائية فليست مستغلة لحد ألان ،فقد توزعت بين 603مؤسسة تمثلت بالفنادق والقرى السياحية التي تشمل على 197659 غرفة تحوي على 395318 سريراً،إما الفنادق العائمة فقد انخفضت إلى 36 مؤسسة تضم 2306 غرفة و 4612 سريراً.

جدول رقم(8)إجمالي الطاقة الفندقية الموجودة وقيد الإنشاء في مصر لسنة2009

نوع المؤسسة	الطاقة المؤسسية الموجودة			الطاقة الفندقية قيد الإنشاء			الإجمالي		
	وحدات	غرف	أسرة	وحدات	غرف	أسرة	وحدات	غرف	أسرة
فنادق وقرى السياحية	1171	197387	394774	603	197659	395318	1774	395046	790092
فنادق عائمة	287	17146	34292	36	2306	4612	323	19452	38904
الإجمالي	1458	214533	429066	639	199965	399930	2097	414498	828996

Source: Ministry of tourism, Egypt tourism in figures,p75 .

لقد هدفت الدولة من إقامة الصناعة الفندقية إلى زيادة الإيرادات السياحية التي تعد مصدر للموارد المالية بالعملة الصعبة من جهة،وتحقيق منافذ عمل جديدة في الوحدات السياحية الموجودة وقيد الإنشاء من اجل امتصاص جزء من البطالة.

3-تطور العوائد السياحية في مصر

تعد السياحة في مصر احد أهم الأنشطة الاقتصادية إن لم تكن أهمها،فيمثل العائد من السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية بعد عوائد الصادرات البترولية والصادرات الأخرى،فقد بلغت إيرادات السياحة 8182,9مليون دولار عام 2006بعد أن كانت لا تتعدى 3422,8مليون دولار عام2001،أي زادت بأكثر من الضعف خلال تلك المدة[1].بالإضافة إلى ذلك، فتشير إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي لعام 2007 إلى أن إيرادات السياحة تساهم8,7% من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع إن ترتفع مساهمتها الكلية عام 2021 إلى16,7% من الناتج المحلي الإجمالي[2].

ومن خلال الجدول (10)نلاحظ التطور الواضح لحجم الإيرادات السياحية ،بالرغم من التذبذبات التي ظهرت بصورة انخفاضات بالإيرادات لاسيما في سنوات 2001و2002و2009 ،والتي يعود أسبابها إلى الإحداث التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط،من تجدد الانتفاضة الفلسطينية وإحداث 11 سبتمبر عام

[1] وزارة السياحة المصرية:المؤشرات الاقتصادية الكلية،ص10.

[1] World&Travel tourism council,travel&tourism economic impact in Egypt,2011,p3.

2001 مرورا بغزو العراق وصولا إلى الإحداث الإرهابية المحلية التي وقعت في بعض المحافظات المصرية (طابا وشرم الشيخ 2004)[1].

جدول (9) الإيرادات السياحية في مصر خلال المدة 2000-2010

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إيرادات السياحة **(بالمليون دولار)**	4345	3800	3764	4584	6125	6851	7591	10500	10985	10755	12528

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، الإيرادات السنوية للسياحة المصرية، 2011.

ومن خلال النتائج المتحققة في كل المؤشرات السياحية في مصر ومع وصول مصر إلى نهاية الخطة الخماسية السادسة(2006-2012) ،فقد وصلت إلى مستوى التقديرات المستهدفة،مما يفسر الأداء الجيد لقطاع السياحة .بالرغم من تحقيقها الأهداف الكمية المخطط لها في الخطة الخماسية السادسة بنسب متفاوتة،إذ قدرت أن يبلغ أعداد السياح في نهاية الخطة 16 مليون سائح بينما وصل عدد السياح عام 2010 إلى 14 مليون سائح أي أنه قارب من العدد المخطط له ،بينما قدر عدد الليالي السياحية أن تصل إلى 140 مليون ليلة سياحية في نهاية الخطة إذ وصل عدد ليالي إلى147مليون ليلة سياحية أي فاقت مستوى التقديرات المستهدفة ،أما الإيرادات السياحية فقدرت 20مليار دولار وقد بلغت في 2010 ما يقارب 12 مليار دولار.

[1] عامر عيساني،مصدر سابق،ص174.

ثالثا :معوقات التنمية السياحية في مصر وسبل معالجتها.

1-معوقات التنمية السياحية

يقصد بالمعوقات العوامل التي تحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية السياحية. ولكون التنمية السياحية لا تتم منفصلة عن التنمية الشاملة لأي مجتمع.لذا تسعى مصر أن تجعل التنمية السياحية تدخل ضمن التنمية الشاملة للمجتمع القومي,إلا أن هناك بعض المعوقات التي تعيق حركة النشاط السياحي في مصر وأهمها:

أ-المعوقات الخارجية

تشتمل العوامل الخارجية التي تعيق حركة النشاط السياحي في مصر بما يأتي[1]:

(1) عدم وجود سياسة تسويقية دولية في مصر تقوم على أسس وقواعد علمية وتتسم بالاستمرارية والتنوع طبقا لكل سوق سياحي على الخريطة الدولية.

(2) نقص المكاتب السياحية المصرية في الخارج ،فضلا عن قلة الموارد المالية التي يعوقها عن أداء دورها البارز في تنشيط التسويق السياحي.

(3) عدم وجود اعتمادات مالية كافية لإجراء الدراسات السياحية الكافية لتطوير النشاط السياحي ،فضلا عن عدم توفر البيانات والإحصاءات الكافية لإعداد وتقييم الخطط والدراسات السياحية وفق أسس علمية مدروسة لتسويق الخدمة السياحية بأفضل ما يمكن.

(4) بعد المسافة عن الأسواق السياحية العامة مثل أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ،إذ يتطلب ذلك إجازات طويلة الرحلة وارتفاع تكاليفها نتيجة ارتفاع أسعار النقل الجوي[2].

ب-المعوقات الداخلية: وتشمل على ما يأتي[3]:

(1) قصور كثير من المرافق الأساسية في معظم المناطق السياحية المهمة اللازمة للنمو السياحي مثل شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والنقل وغيرها.ففي منطقة البحر الأحمر والتي تعد من أهم المراكز السياحية في مصر تواجه أزمة انقطاع التيار الكهربائي وقلة المحطات الكهرباء التي تغذي البحر الأحمر والذي اثر سلباً على الخدمات السياحية المقدمة للسائح.

(2) عدم المحافظة على مظهر ونظافة المناطق الأثرية وعدم العناية بها ،فعلى الرغم من أهمية الآثار إلا أنها لاتلقى الصيانة الكافية والعناية الخاصة من توفير الحراسة الكافية لها واستكمال أعمال الكشف

---

(1) احمد عبد السميع العلام،مصدر سابق،ص48.

(2) وفاء زكي إبراهيم:دور السياحة في التنمية الاجتماعية،مكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2006،ص414.

(3)راجع:

1)جريدة الأخبار،مقومات سياحية مهددة،11مارس 2007،ص17.

2)عامر عيساني،مصدر سابق،ص237.

3)وفاء زكي إبراهيم،مصدر سابق،ص415.

4)محيي محمد مسعد:الاتجاهات الحديثة في السياحة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2008،ص50.

أو التنقيب.فمثلاً تمتلك محافظة الشرقية أكثر من 120موقعاً اثرياً غير مستغلاً بشكل صحيح والتي إذ ما أهلت لتكون منطقة جذب سياحية.

(3) رغم وجود عدد كبير من المتاحف في مصر ,إلا أن معظمها بحاجة إلى تنظيم وأساليب التنسيق المناسبة لعرض الآثار ،ففي الإسكندرية التي تحتوي كماً ضخماً من الآثار اليونانية والرومانية والتي تعاني من الإهمال والنسيان في المتاحف ولم تستغل لحد الآن الاستغلال الأمثل.

(4) غياب الوعي السياحي بين المواطنين وانتشار ظواهر تسبب مضايقات للسائحين تتمثل بظاهرة التسول والسرقة والقتل مما تشوه الوجه الحضاري لمصر ،فقد أثرت أحداث الأقصر (الدير البحري)عام 1997 التي جرى فيها اغتيال مجموعة من السياح الأجانب في عملية إرهابية إلى انخفاض حركة السياحة الدولية الوافدة إلى مصر بنسبة 12,8%بالنسبة للأعداد السائحين، و*31,1%*بالنسبة للإيرادات السياحية وذلك خلال عام 1998.

(5) انتشار تلوث الهواء بسبب القضاء على المسطحات الخضراء وانتشار مداخن المصانع وسط المدن فضلاً عن تلوث الماء والشواطئ. فنجد مدينة دهب السياحية يقوم المسؤولين فيها بجمع صناديق القمامة ورميها في البحر الذي يحوي على الشعاب المرجانية أو تركها في مناطق قريبة عن الفنادق السياحية الكبيرة لا يتطلب حماية المدينة حتى تكتمل قيمتها سياحية في مصر.

(6) روتينية التنظيم السياحي وعدم ديناميكيته،إذ إن التنظيم السياحي يتسم بالتقليدية والتعقيد وفي غلب جوانبه بالطابع الروتيني الذي يتنافر مع طبيعة السياحة وخصوصيتها التي تقتضي سرعة الاستجابة للطلب السياحي.

(7) ضعف التخصيصات المالية الموجهة لقطاع السياحة من قبل الدولة،من اجل القيام بالتدريب السياحي اللازم لمواكبة التطور السياحي،إذ يستلزم تدريباً متزايد من الشباب على الخدمات السياحية،إلى جانب ذلك إلزامية تجديد الفنادق القائمة وخاصة الفنادق المملوكة للدولة.

ج-<u>المعوقات التي تواجه مشروعات القطاع السياحي:</u>

من خلال رصد تجارب المشروعات السياحية برز لنا عدة مشاكل واجهتها عملية الصناعة السياحة والاستثمار السياحي في مصر ،ويمكن توضحيها بما يأتي[1]:-

(1) عدم وجود التنسيق في العمل بين الجهات المهتمة بالتنظيم السياحي والجهات الأخرى المهتمة بالتسويق السياحي مما خلق فجوة جغرافية في صناعة السياحة.

---

[1]راجع:
1) وفاء زكي إبراهيم،مصدر سابق،ص417.
2)احمد عبد السميع علام،مصدر سابق،ص40.
3)فتحي محمد الشرقاوي،لمياء السيد حنفي:الاتجاهات الحديثة في السياحة، ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2008 ص92.

(2) تعقد إجراءات الموافقة على الإنشاء المشروعات الاستثمارية السياحية والبطء في تنفيذ المشروعات السياحية التي تعد بمثابة ضياع للأموال إذ لو استغلت لتم تحقيق زيادة في الدخل القومي بكل عناصره.

(3) عدم وجود السياسة الثابتة بشأن أراضي الدولة التي تصلح لإقامة المشروعات السياحية مع ارتفاع أسعارها.

(4) نقص الاستثمارات التي توجه إلى قطاع السياحة مع ارتفاع تكاليف الاستثمار السياحي.

(5) غياب التخطيط السليم يجعل العملية الاستثمارية في المشاريع السياحية بطيئة التنفيذ.

(6) نقص التشريعات واللوائح التي تنظم العملية الاستثمارية وخاصة للمشروعات السياحية وذلك بسبب التعارض الكبير بين القوانين فلا يوجد منطوق واحد وتفسير تشريعي شامل.

(7) تمتع الشركات الوطنية بمزايا أكثر من تلك التي تمنحها الدولة للشركات الأجنبية في الاستثمار في الأراضي أو البنية الأساسية لإقامة المشروعات.

(8) كثرة العقبات التي تمنع الشركات السياحية والفندقية من تأسيس فروع لها في مصر ومن حرية ممارسة نشاطها وانتقال رؤوس أموالها من وإلى مصر.

(9) تركز النشاط في المناطق التقليدية الجذابة التي تحقق العائد السريع وعدم الاهتمام بغيرها .فقد تركزت معظم تنمية الفنادق في مصر خلال السنوات السابقة في مناطق البحر الأحمر وسيناء تاركةً تنمية الفنادق في منطقة الأقصر محدودة.

(10) تردي مستوى العمالة والخبرات المحلية وعدم مقدرتها على التنافس الدولي.

د_ معوقات السياحة الداخلية.

على الرغم من العوامل المشجعة على اجتذاب السياحة الداخلية والدولية في مصر والتوسع في الاستثمارات السياحية؛ إلا أن هناك حقيقة مهمة في هذا الصدد وهي أن السياحة الداخلية في مصر لم تحظ بالاهتمام الكافي ويعود ذلك إلى عدة عوامل جعلت السياحة الداخلية قطاعا مهملا ،ومن هذه العوامل هي [1]:-

(1) نقص الوعي السياحي لدى الزائرين المحليين،ولدى بعض الجهات المسؤولة عن النشاط السياحي في مصر.

(2) عدم الإنشاء فنادق في المناطق السياحية تناسب السياح المحليين من حيث أسعارها وارتفاع مستوى خدماتها.

(3) انخفاض مستوى المرافق العامة ووسائل النقل البري والبحري إلى جانب ارتفاع أسعارها بشكل عام.

(4) ضعف الجهود التسويقية والترويجية الموجهة للسوق السياحة الداخلية.

[1] هناء حامد زهران:الثقافة السياحية وبرامج تنميتها،ط1،عالم الكتب،القاهرة،2004،ص204.

(5) عدم توفر الخدمات الترفيهية الملائمة للمواقع السياحية وافتقار عدد منها إلى المرافق العامة[1].

(6) عدم العناية بالمناطق السياحية المختلفة التي تشكل جذباً للسياحة المحلية وعدم التخطيط لمواسمها بما يتعارض مع مواسم السياحة الدولية.

(7) انخفاض دخول شريحة كبيرة من الأفراد التي تشكل عائقا إمام تنشيط السياحة الداخلية.

(8) ارتفاع أسعار الفنادق في المناطق السياحية بالنسبة للسائح الداخلي.فتقوم الفنادق بتميز أسعار حسب نوع السائح ،فإذا كان سائح أجنبي فله سعر مميز جداً ومنخفض أما إذا كان السائح مصري فله سعر مرتفع بينما السائح العربي فله أغلى أسعار.

2-سبل التغلب على معوقات التنمية السياحية في مصر:

يمكن تحديد سبل التغلب على معوقات التنمية السياحية بالاتي[2]:

أ- تحديد الجهات المتعاملة مع النشاط السياحي عن تلك المختصة بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموارد البيئية والمحميات الطبيعية ومنع التضارب في الاختصاصات فيما بينها .

ب- ضرورة قيام وزارة السياحة بتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الإعمال لاجتذاب رؤوس الأموال باتجاه الفرص المربحة وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي فضلا عن تطوير التسهيلات الإدارية واختصار الوقت والإجراءات اللازمة في إطار من الشفافية لإجازة المشاريع السياحية.

ت- وضع المخصصات المالية اللازمة للنهوض بواقع التنمية السياحية.

ث- القيام بمسح شامل للإمكانات السياحية التي لم تكتشف بعد والقيام بالترميم للمناطق السياحية الجديد والقائمة منها بضمان مشاركة الخبرات الوطنية مع المساهمة الأجنبية بهذا الشأن.

ج- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وبيئيا باستخدام الإعلام السياحي لتحسين الصورة السياحية عن مصر.

ح- توعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية ونشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الجذب السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم.

خ- حماية التراث الوطني من السرقة والتلف.

د- وضع إستراتيجية عملية مرنة للتسويق السياحي تقوم على دراسة الأسواق السياحية الدولية،عبر بحوث ودراسات علمية وفق بيانات دقيق تهدف إلى مضاعفة العائد السياحي والمحافظة على البيئة.

---

(1) احمد جلاد،مصدر سابق،ص207.

(2) عامر عيساني،مصدر سابق،ص179.

ذ- التوسع بالمرافق الأساسية وتجديدها وفق متطلبات القطاع السياحي ووضع التخصيصات المالية اللازمة لتأهيلها.

ر- دعم العمالة المصرية الموجودة بالداخل والخارج وذلك عبر برامج تدريبية ملائمة لرفع المستويات الموجودة وتقديم الحوافز المشجعة لذلك.

ز- وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطا وواضحا وتحديد جهة مختصة ومرجعية ورقابية منعا لحدوث الازدواجية والروتين والفساد في الشؤون الإدارية.

س- حل مشاكل التمويل المالي التي تواجه القطاع العام والمشروعات السياحية من خلال منح القروض للمشروعات السياحية بفائدة قليلة ودعوة المصارف لمساندة الشركات *السياحية من* خلال منحها تسهيلات مالية متعددة وتسوية ديونهم بشكل منتظم[1].

المبحث الثاني
التنمية السياحية المستدامة في السعودية

[1] نشوى فؤاد،مصدر سابق،ص42

تمثل المملكة العربية السعودية أكبر قوة اقتصادية في منطقة الخليج كونها تمتلك أكبر احتياطي للنفط ولها طاقة إنتاجية عالية، وتتمتع بكونها مهد الإسلام ومحط أنظار المسلمين في أنحاء العالم وقبلتهم مما يكسبها قيمة مضافة بهذا الشأن. لها تتنوع السياحة السعودية وتتميز عن غيرها لتضمنها زيارات لإغراض دينية،فضلا عن الإغراض الأخرى التي ظهرت حديثا مثل السياحة الاجتماعية التي غرضها زيارة الأقارب والأصدقاء وسياحة الأعمال والسياحة الصحية والتعليمية . عليه تضمن المبحث توضيح إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في السعودية وأهم العقبات التي تقف أمامها وسبل المعالجة ودراسة أهم مؤشرات ازدهار نشاط السياحة السعودية .

أولا :إستراتيجية تنمية السياحية المستدامة في السعودية

أن المتتبع لحركة السياحة في المملكة بشكل عام خلال السنوات الماضية يلاحظ دون شك تناميا ملحوظا للنشاط السياحي باعتباره قطاعاً منتجاً وفعالاً في التنمية الاقتصادية، ولهذا القطاع أهمية اقتصادية لا تقل عن باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى.فبعد أن كانت السياحة في المملكة نشاطا هامشيا بعيدا عن دائرة الاهتمام فقد حدث تغير كبير في ظل الاهتمام العالمي بهذا القطاع ،فضلاً عن التقلبات المتعاقبة في أسعار النفط. لذا استوجب الأمر وضع إستراتيجية لتنمية قطاع السياحة و تحقيق التوازن والتكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.إذ قررت الدولة الإنشاء الهيأة العليا للسياحة التي تهتم بتطوير قطاع السياحة ،وتنميتها والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً من روافد الاقتصاد الوطني،لذا وضعت إستراتيجية تنمية سياحية مستديمة شاملة ومتكاملة مدتها عشرون سنة تبدأ من عام2001وتنتهي عام2021،ومن المتوقع أن يصل الإنفاق في نهاية الإستراتيجية للعشرين عام المقبلة إلى 101,3بليون ريال كما ستوفر ما يقارب 1,5مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. إذ كان اهتمام المملكة ينصب على تنمية قطاع السياحة عبر خطط خمسية هدفت كل خطة لتنمية ركن من أركان قطاع السياحة فقد كان الاهتمام في أطار الخطة الخامسة (1990-1995) بتنمية السياحة المحلية وتوفير كافة الخدمات المرافق العامة لها،وخلال الخطة التنموية السادسة(1995-2000) شهدت السياحة بالمملكة تطورا ملحوظا في مجال الخدمات ،إذ قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص للانخراط في المشاريع السياحية وذلك بتقديم القروض الميسرة[1]،بينما ركزت الخطة التنموية السابعة(2000-2005)على قضية تنمية السياحة الداخلية بالمملكة،باعتبارها قضية تتطلب تكثيف الجهود على تحسين الكفاءة التنظيمية لهذا القطاع من خلال تزويده بالكفاءات البشرية المتخصصة،وتكثيف برامج التدريب والتأهيل لرفع إنتاجية العاملين،بالإضافة إلى توفير التجهيزات السياحية من خلال تشجيع القطاع الخاص والمشروعات المشتركة في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بهذا القطاع. وبعد تأسيس الهيأة العليا للسياحة شرعت في إعداد

[1] خضران بن حمدان الزهراني،الحاج احمد الحاج:التلوث البيئي وأثره على التنمية السياحية والغطاء النباتي بمنطقة الباحة بالمملكة العربية السعودية،بحث منشور من مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة،جامعة الملك سعود ،2006،ص8.

خطة شاملة للتنمية المستديمة لقطاع السياحة بحيث تكون مجدية وقابلة للتنفيذ،وتشمل هذه الخطة على إستراتيجية مدتها عشرون عام تمتد من(2002-2022) مع خطة عمل خمسية مفصلة للمرحلة الأولى من مدة الخطة الخمسية.لذا تطلب الأمر مراجعة شاملة لواقع السياحة والقطاعات المرافقة له وذلك ضمن خطوات مدروسة وتتمثل بما يأتي[1]:-

1. تطوير قطاع السياحة بأسلوب منضبط ومتوازن ومستديم ومجد اقتصاديا ،ولا يتعارض مع البيئة السعودية وعلى التراث الثقافي والعادات وتقاليد التي بينتها الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين.
2. تحديد الجهات المسؤولة عن التنمية السياحية والصناعات المساندة لها ومراجعتها وتطويرها.
3. استطلاع وجهة نظر القطاع الأهلي الذي يقود عملية تنمية صناعة السياحة،وبحث وسائل تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة،وتحسين الجدوى الاقتصادية لتحفيز إسهامه.
4. مراجعة الأنظمة والإجراءات المحلية المتعلقة بقطاع السياحة،وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة،عبر توضيح الأنظمة والإجراءات الخاصة بالاستثمار في قطاع السياحة.

لقد تميزت خطة التنمية السياحة المستدامة أو إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة،برؤية خاصة بتنمية وتطوير قطاع السياحة في المملكة تجسدت في ((سعي المملكة العربية السعودية وهي مهد الإسلام، إلى تنمية سياحية قيمة و مميزة ، ذات منافع اجتماعية ، ثقافية ، وبيئية، واقتصادية، انطلاقا من قيمها الإسلامية وأصالة تراثها العريق وضيافتها التقليدية))[2] وحسب رؤية خطة تنمية السياحة المستديمة في المملكة فأنها ترتكز على جملة من المبادئ والأسس أهمها[3]:

1. مبدأ الاستدامة.
2. العدالة الاجتماعية في توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
3. الطبيعة الأصيلة لقيم المملكة الإسلامية وتراثها،وكرم الضيافة التقليدية.
4. ترتكز خطة التنمية السياحية المستديمة على الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية .
5. ترسي مبادئ المشاركة الفعالة بين القطاع الحكومي والأهلي.

لذا تهدف خطة تنمية السياحة المستديمة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والثقافية والبيئية وذلك على النحو التالي[4]:

1-الأهداف الاقتصادية :حددت الخطة السياحية جملة من الأهداف الاقتصادية المهمة تتمثل بما يأتي:-

أ- المساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية.

---

(1) الهيأة العليا للسياحة في السعودية:الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة:حالة مملكة العربية السعودية،ورقة عمل لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة،أبها،2001،ص28.

(2)الهيأةالعليا للسياحة،الأمانة العامة،مشروع تنمية السياحية الوطنية للمملكة العربية السعودية(1422-1441هـ),ص10.

(3) المصدر السابق،ص11.

(4)الهيأة العليا للسياحة:أهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة:حالة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق ، ص28.

ب- زيادة معدلات النمو في الناتج والدخل.

ت- زيادة فرص التوظيف.

ث- تحسين موازين الاقتصاد.

ج- تحسين مناخ الاستثمار.

ح- دعم التنمية الإقليمية من خلال المساهمة في تطوير قطاع الإعمال الصغيرة والصناعات الريفية.

2-الأهداف الثقافية:تهدف خطة التنمية السياحية المستدامة السابعة إلى تحقيق عدد من الأهداف الثقافية تتمثل فيما يأتي:-

أ-المحافظة على التراث والتقاليد المجتمع السعودي.

ب- تطوير المواقع التراثية والحرف والصناعات التقليدية والأسواق الشعبية كونها تعد المنتج السياحي لدعم برامج السياحة الثقافية.

ت- بث روح الوطنية والاعتزاز بالموروث الثقافي الوطني من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

3-الأهداف البيئية:من الأهداف البيئية التي حرصت الخطة الوطنية على تحديدها هي:

أ- التعرف على المقومات البيئية الوطنية التي يتمتع بها البلد من خلال القيام بمسوحات الخاصة لذلك.

ب- تحديد الموارد البيئية وحمايتها وتطوير وسائل استثمارها سياحياً بشكل متوازن ومستديم.

ت- تحسين وتطوير البنية التحتية الوطنية لخدمة التنمية السياحية بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية.

ولأجل وضع الأهداف المرسومة لابد أن تستند إلى مجموعة من الافتراضات المتمثلة بما يأتي[1]:

(1) سترتفع عدد الرحلات السياحية (المحلية والوافدة)من 65,1مليون رحلة عام 2001الى 141,1مليون رحلة في نهاية عام 2020. إذ انه من المتوقع أن يكون ما يقارب 91%ن هذا العدد من للسياحة المحلية، و9%للسياحة الدولية.

(2) سيرتفع معدل نفقات السياح المحليين من 50,7بليون ريال في عام 2001الى 78,3بليون ريال بحلول عام 2020،بينما ستزداد نفقات السياح القادمين من 12,8بليون ريال في عام 2001الى 23 بليون ريال في عام 2020،إي سيرتفع حجم نفقات السياح في المملكة بالأسعار الثابتة من 5, 63 بليون ريال عام 2001 إلى 101,3 بليون ريال عام 2020.

(3) سيقضي السياح 807,7 مليون ليلة عام 2020،لذا لاستيعاب هذا العدد الكبير من السياح ينبغي توفير 48 ألف غرفة إضافية في فنادق جديدة ،فضلاً عن زيادة الشقق المفروشة مما يجعل هذا الاستثمار مربح للقطاع الخاص .

([1]) الهيأة العليا للسياحة ،الأمانة العامة:مشروع تنمية السياحة الوطنية للمملكة العربية السعودية(1422-1441هـ)، ص11.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الخطة مجموعة من السياسات أهمها[1]:

1) تخطيط السياحة وتنميتها.
2) تطوير قاعدة بيانات السياحة والترويج لها.
3) تطوير الحرف والصناعات التقليدية .
4) ضبط جودة الخدمات السياحية .
5) تنمية الملاكات البشرية السياحية.
6) تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع السياحية.
7) تنمية الآثار والمتاحف وإحياء التراث العمراني والمحافظة عليه.

يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية في تنمية السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية مكملاً بذلك الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية للنهوض بصناعة السياحة كقطاع نشط في هيكل الاقتصاد الوطني،وذلك بما يمتلكه من كفاءة في الإدارة ،وخبرة استثمارية ،وقدرة تنافسية تؤدي إلى توفير السلع والخدمات السياحية بأسعار منافسة،فضلا عن امتلاكه رأس المال الضخم،إذ بلغ رأس مال قطاع الخاص إلى أجمالي رأس المال في الدولة64%عام 1999 وقد هيأت الحكومة السعودية للقطاع الخاص عنصر الدفعة القوية للولوج إلى الاستثمار في مجال السياحة من خلال الإنشاء البنية التحتية بمختلف مكوناتها على مستوى المملكة العربية السعودية بوجه عام، واضطلع القطاع الخاص بمهمة توفير البنية العليا لقطاع السياحة، وبالتالي فإن دور القطاع الخاص في تطوير صناعة السياحة وتنويع مصادر الدخل في المملكة العربية السعودية يعد مكملاً للدور الحكومي المتمثل في إعداد خطة تنمية السياحة المستديمة من قبل الهيأة العليا للسياحة من جهة، وكذلك توفير البنية التحتية لتفعيل صناعة السياحة من جهة أخرى.وعلى الرغم من وجود الإمكانات والمقومات السياحية والفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة، إلا أن نسبة رأس المال المستثمر في قطاع السياحة إلى إجمالي الاستثمار الخاص تبلغ 7,1% فقط[2]. وقد أشارت الهيأة إلى أن قطاع السياحة يتضمن العديد من المؤسسات والشركات العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة السياحة، وبالتالي فإن دور القطاع الخاص في تنفيذ الخطة المستديمة لقطاع السياحة يتطلب إدراك مفهوم التنمية المستديمة من جميع وحدات القطاع الخاص ذات العلاقة بصناعة السياحة والإسهام الفاعل في تنفيذ خطة السياحة المستديمة في المملكة العربية السعودية، ويتحقق ذلك من خلال ما يأتي:

---

[1] سعد عبد الرحمن القاضي:الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة بالمملكة العربية السعودية،ورقة عمل مقدمة من الهيأة العليا للسياحة إلى ملتقى الجودة الأول بمنطقة عسير "الجودة في صناعة السياحة" ،2004، ص2.

[2] الهيأة العامة للسياحة ،الأمانة العامة:الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية،ورقة عمل الهيأة العليا للسياحة في اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية،2002،ص33.

1. تضمين مفاهيم التنمية المستديمة في أهداف الإدارة وتوضيح الآثار الإيجابية على الربحية وعلى إنجاز العمل، مع زيادة مشاركة منتسبي المؤسسات والشركات في عملية التنمية المستديمة لقطاع السياحة.
2. الاستخدام الأمثل بالموارد السياحية وزيادة نوعية الإنتاج وتقليل الهدر في استخدام تلك الموارد.
3. العمل على تطوير منتجات سياحية منافسة تكون ملائمة للتنمية السياحية المستديمة.
4. توزيع الاستثمارات السياحية بشكل يسهم في تنمية المناطق المختلفة والاستفادة من الإمكانات والمقومات السياحية التي حبا الله للمملكة العربية السعودية، ومراعاة عدم التمركز في المدن الرئيسية لما قد يمثله ذلك من ضغط على البنية التحتية.
5. العمل على تحقيق معدلات نمو متوازنة لقطاع السياحة وتفادي النمو السريع للقطاع السياحي والذي قد يؤدي إلى آثار سلبية على التنمية المستديمة لقطاع السياحة.
6. توفير بنية عليا لقطاع السياحة تتميز بوجود صناعة سياحية قادرة على المنافسة وتشمل الفنادق والمطاعم ومراكز التسوق ومدن الترفيه وغيرها.

وقد تطلب الأمر من الهيأة العليا للسياحة لتحقيق هذه الشراكة التحديد الدقيق للأهداف، والعمل على توافق الواجبات والمهام مع الإمكانات المتاحة لكل طرف، وتطبيق خطوات عملية شملت التوعية بأهمية الشراكة، وتحديد الاحتياجات وحصر الموارد الكامنة، ورصد الخيارات والأنشطة، ووضع أسس إدارة برنامج الشراكة بالصورة التي تكفل تحقق الأهداف.لذلك كان أبرز إنجازات القطاع الخاص في النشاط السياحي:

(1) زيادة عدد الفنادق من 268 فندقاً إلى 531 فندقاً بنسبة 98%، كما زادت الطاقة الاستيعابية للفنادق من 22802 غرفة إلى 55050 غرفة بنسبة 141%.

(2) تأسيس بعض الشركات لإقامة المشروعات السياحية والخدمات المرتبطة بها في العديد من مناطق المملكة العربية السعودية.

(3) إقامة سلسلة من المطاعم المتنوعة ومنها مطاعم ذات شهرة عالمية، وقد بلغت الخدمة في المطاعم والمرافق الترويجية مستوياتها المثلى.

(4) إقامة العديد من المنتجعات السياحية والقرى الترفيهية بمناطق عسير والباحة ومحافظة الطائف وسواحل البحر الأحمر والخليج العربي ومحافظة جدة وغيرها من مدن المملكة العربية السعودية.

ثانياً:مؤشرات قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية.

يمكن التعرف على أداء قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية من خلال استعراض أهم المؤشرات السياحية مثل عدد السياح، والإنفاق السياحي، ومدى توفر الخدمات السياحية، ونسبة الإشغال، ومتوسط مدة الإقامة وغيرها:

1-عدد السياح الوافدين :

تشير هيئة السياحة السعودية إلى أن عدد الوافدين من السياح الدوليين إلى مملكة العربية السعودية بلغ مايقارب13مليون سائح عام 2010 أي تراجعت بنسبة -2,2% عن العام الماضي ، بحصة سوقية بلغت 18,1% من عدد السياح القادمين إلى الشرق الأوسط، ويعني ذلك أن المملكة لم تتعافى بعد من الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.وقد أدت الأزمة إلى انخفاض كبير في عدد السياح عام 2009 بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها عام 2008إذ بلغت تقريباً14,8مليون سائح وتراجعت لتصل إلى 10,5 مليون سائح في 2009،بعد أن تواصلت ارتفاعات أعداد السياح من 2000-2008.

بلغ عدد السياح الوافدين للمملكة(10,9)مليون سائح وقد شكل القادمون من دول الشرق الأوسط معظم السياح الوافدين بنسبة(79,6%)وجاءت غالبها من مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت (6,6)مليون سائح ،أما جنوب أسيا فقد بلغ نسبة الوافدين منها (10%) ،وتمثل أوربا 4مليون ،أما إفريقيا مليوني سائح .إما أكثر دولة قدمت منها عدد السياح هم من الكويت التي بلغ عدد سياح القادمين منها 2,475ألف وجاءت الإمارات العربية المتحدة 1,889ألف ثم قطر وسوريا والبحرين التي بلغت (1,470، 730، 625) ألف سائح على التوالي[1].

ففي عام 2009بلغ عدد السياح الوافدين للمملكة لإغراض دينية ولاسيما موسم الحج والعمرة ورمضان5,1 مليون سائح إي مثلت بنسبة مئوية(47,1%)،تلتها الرحلات لزيارة الأصدقاء والأقارب والتي بلغ عددها (2,3)مليون سائح ومثلت ما نسبته (20,8%)،أما بالنسبة إلى الأغراض الأخرى من السياحة التي تمتع بها المملكة فقد شكلت سياحة لأغراض الأعمال والمؤتمرات 14,7% من إجمالي الرحلات الوافدة للمملكة تليها كل من سياحة التسوق وقضاء العطلات التي شكلت 14,4% من إجمالي الرحلات المحلية[2].

جدول(10)العدد الإجمالي للسياح الوافدين إلى المملكة العربية السعودية وعدد الليالي السياحية من عام 2000-2010

السنة	إجمالي الزوار بالمليون (نسمة)	عدد الليالي السياحية(مليون ليلة)
2000	6,6	-
2001	6,7	-

[1]مركز الماس للمعلومات والأبحاث السياحية:الإحصاءات السياحية2009،السعودية،ص14.
[2]المصدر السابق،ص17.

2002	7,8	–
2003	7,3	–
2004	8,6	111
2005	8,7	91
2006	8,6	112
2007	11,5	152
2008	14,8	209
2009	10,9	157
2010	6,5	181

المصدر :مركز المعلومات والأبحاث السياحية السعودية:أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة2004-2010،2010، ص2.

كما يوضح الجدول أن الزيادة لم تكن في عدد السياح الوافدين فقط ،وإنما أيضا في عدد الليالي التي يمكثها السياح في المملكة ،إذ ارتفعت عدد الليالي السياحية من 111مليون ليلة إلى 181 مليون ليلة خلال المدة من 2002-2010،وإن سبب الارتفاع في عدد الليالي السياحية جاء نتيجة التطور الذي تشهده الطاقة الفندقية لهذا البلد(من حيث عدد الفنادق وعدد الغرف وعدد الأسرة و نوعيتها و حجمها) خلال تلك المدة.فمن خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن أعلى مستوى وصلت إليه عدد الليالي السياحية عام 2008 إذ بلغ209 مليون ليلة سياحية وأدنى مستوى وصلت إليه عام 2005 فقد وصلت إلى 91 مليون ليلة سياحية ويرجع سبب الانخفاض في ظل ارتفاع أعداد السائحين عن العام السابق، كون عدد الرحلات السياحية قد بلغ(10,417)مليون رحلة منها تقريباً (8,027) ملايين رحلة سياحية تضمنت على الأقل مبيت ليلة واحدة في المملكة و(2,280) مليون ليلة رحلة بدون مبيت[1].

2-الإيرادات السياحية:

من الطبيعي أن تنخفض عائدات السياحة السعودية بانخفاض أعداد السياح الوافدين للمملكة ، فقد بلغت عائدات السياحة الوافدة إلى السعودية عام 2010 إلى(25,643)مليار ريال، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة(-11,9%) مقارنة بعام 2009،نتيجة لتأثر السياحة في الشرق الأوسط ،ولاسيما المملكة العربية السعودية بارتفاع أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف والكوارث الطبيعية التي أصابت القارة الأسيوية والغموض السياسي الذي أصاب الدول العربية [2].وفي عام 2008،ارتفعت عائدات السياحة وعدد السياح

[1] مركز الماس للمعلومات والأبحاث السياحية :الإحصاءات السياحية2005،السعودية،2005،ص9.
[2] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية:التقرير الاقتصادي حول الدول الأعضاء بمنطقة التعاون الاسلامي2011،أنقرة،ص99.

الوافدين على حد سواء في المملكة وبشكل كبير فقد وصلت عائدات السياحة إلى الأرقام قياسية إذ بلغت 74,040مليار ريال ،مما يدل على عدم تأثر السياحة السعودية بالأزمة المالية للسنة نفسها.

وتبلغ حصة السياحة من إجمالي الناتج المحلي(3%)وما يقارب(6%)من أجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني 18%بحلول عام 2010 وبلغ عدد العاملين في قطاع السياحة خلال عام 2007(3690777)عاملاً في الوظائف المباشرة بما يعادل حوالي 5,5%من إجمالي القوى العاملة بالمملكة ،إما الوظائف غير المباشرة من المتوقع أن تصل نسبة العاملين في قطاع السياحة إلى أكثر من 10%من أجمالي قوى العاملة.

جدول(11)تطور الإيرادات السياحية من 2000-2010

السنة	الإيرادات السياحية(مليار ريال)
2003	12,831
2004	60,641
2005	52,292
2006	50,842
2007	51,362
2008	74,040
2009	62,520
2010	56,967

المصدر :الهيأة العليا للسياحة،مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس)،الإحصاءات السياحية من 2003-2010.

3- قطاع الإيواء في المملكة:

يجب الربط بين عناصر الجذب السياحي في كل دولة والخدمات السياحية المقدمة، والعمل على تطوير عناصر الجذب السياحي الحالية واكتشاف عناصر جذب سياحية جديدة في الدول الإسلامية، وبصفة خاصة في الدول ذات الإنفاق الاستثماري الكبير على الخدمات السياحية مثل الفنادق، والمطاعم السياحية وغيرها.

مع نمو وتطور الحركة السياحية في السعودية خلال المدة من 2000-2010، استمرت اتجاهات الحركة السياحية بالزيادة عاماً بعد عام ، وتعد صناعة الفنادق ومؤسسات الإيواء الأخرى من العناصر الأساسية في دعم وتطور القطاع السياحي في السعودية ، وقد كان للهيئة دور هام في دعم قطاع الفنادق من خلال التسهيلات والإعفاءات المقدمة لمؤسسات القطاع الخاص ، وقد زاد عدد الفنادق المقامة في السعودية زيادة ملحوظة منذ عام 2004 ،إذ بلغ عدد الفنادق (953) فندقاً عام 2004 وقد زادت إلى (1140)فندقاً عام 2010 ، وشمل هذا النمو أيضاً الوحدات السكنية المفروشة فقد بلغ عددها في عام 2004 ما يقارب

2204 وارتفع العدد إلى 4423عام 2010وتبعاً لذلك، فقد ارتفعت نسبة إشغال الغرف في الفنادق من50,6 في عام 2004 إلى 59,2% في عام 2010 بطاقة استيعابية (102305)غرفة. أما فيما يتعلق بعدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة فقد بلغت 4423وحدة سكنية في عام 2010 بسعة 101536شقة,وبمعدل أشغال وصل إلى 54,2%، إذ اغلب السياح يتوافدون للمملكة أما لغرض ديني أو لغرض الأعمال[1]. إن هذا التطور في طاقات الإيواء وخاصة المؤسسات الفندقية في سعودية يعكس بحق المكانة المهمة التي يحظى بها قطاع السياحة في هذا البلد،مما ساهم في تدعيم الاقتصاد السعودي وتحسين جودة عرض هذا المنتوج السياحي وجعله قادراً على الاستجابة بكيفية أفضل لمتطلبات السوق السياحية ،سواء من حيث عددها أومن حيث نوعها وتوفرها على المقاييس المعمول بها عالمياً في هذا المجال ،ولذلك تمكنت السعودية من الحفاظ على أسواقها السياحية وثباتها مكانتها على الخارطة السياحية.

وتأسيساً على ما تقدم فلابد من بيان مكامن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي يتسم بها القطاع السياحي السعودي، ضمن إطار التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة.

ثالثا//معوقات التنمية السياحية في السعودية وسبل معالجتها.

1-معوقات التنمية السياحية في المملكة:

يُعد قطاع السياحة في المملكة قطاعاً واعداً إلا أن هناك العديد من التحديات التي واجهه، ومنها:

أ-**<u>معوقات السياحة الداخلية</u>**: بالرغم مما توفره السياحة الداخلية من مزايا عدة ولاسيما من الناحية الاقتصادية ورغم توفر مقومات السياحة الداخلية في المملكة إلا أن ذلك لا يخلو من وجود العديد من المعوقات التي تعيق تطور ونمو السياحة الداخلية ومنها[2]:-

(1) عدم توفر عناصر الجذب السياحي الكافية والتي تسهم في جذب السائح المحلي الذي يعود على مستوى معين من الخدمات السياحية المتوفرة في الخارج .

(2) عدم جدية الاهتمام بالسياحة الداخلية وما توفره من مردودات اقتصادية وضعف التخطيط السياحي للاستفادة من الفرص المتاحة أمام المستثمرين من رجال الأعمال في تنمية النشاط السياحي عن طريق توفير مقومات السياحة.

---

(1) نظرة على السياحة في السعودية ،مجلة دورية الكترونية ،مركز المعلومات والأبحاث السياحية(ماس)،ع8، 2011،ص6.

(2) طارق بن عبد الرحمن فقيه،مجموعة فقيه السياحية نموذج لتنمية سياحية واعدة في المملكة العربية السعودية في أطار خطة التنمية الثامنة،ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي،السعودية،2008،ص21.

(3) القصور الإعلامي في أظهار مقومات السياحة في المناطق الداخلية والبعيدة وإقناع السائح بأهمية السياحة المحلية لقضاء وقت الفراغ وخاصة خلال مدة العطل القصيرة.

ب- **معوقات داخلية:** هناك العديد من المعوقات الداخلية التي ينبغي مواجهتها من أجل تفعيل النشاط السياحي بالمملكة،ومن أبرزها:

(1) انخفاض الوعي الثقافي لدى المواطن السعودي في المناطق المختلفة.

(2) التوسع العمراني العشوائي في المناطق السياحية. ففي مكة المكرمة التي تعد قبلةً لأعداد كبيرة من الزوار والمعتمرين والتي وصلت معدلات قدومهم إلى 10 ملايين زائر سنويا،تعاني من مناطق عشوائية أكثر من60 حياً عشوائيا تبلغ مساحتها 38 كيلو متر مربعا[1].

(3) عدم كفاية ونقص الأيدي العاملة الوطنية في قطاع السياحة و الفندقة،فتقدر نسبة المواطنين العاملين في مجال السياحة بنحو(10-15%)من أجمالي العاملين.

(4) الحاجة المتزايدة إلى برامج مبتكرة للتسويق والترويج السياحي التي يمكنها إبراز معالم المملكة باعتبارها وجهة سياحية جاذبة للسواح.

(5) موسمية الطلب الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات أشغال المرافق السياحية،ومن ثم ارتفاع التكاليف والأسعار وانخفاض الأرباح والعوائد،الذي يتطلب دراسة هذه القضية ووضع الحلول المناسبة لها.

(6) نقص المعلومات الكافية لدى السائح عن قطاع السياحة في السعودية ،إذ لابد من توفير دليل سياحي وقاعدة معلومات متكاملة للسائح الأجنبي.

(7) عدم توفر خطة تنمية تهتم بالحرف والصناعات التقليدية باعتبارها تشكل إحدى مدخلات نشاط السياحي وتوفر فرص عمل متعددة للمجتمع السعودي.

ج- **معوقات الاستثمار السياحي:** بالرغم من النمو في حجم وأهمية الاستثمار الخاص في المملكة، إلا أن نسبة رأس المال المستثمر في قطاع السياحة إلى إجمالي الاستثمار الخاص ما زال ضئيلاً ولا تتجاوز نسبته، كما سبق الذكر، 1,7% فقط، ويرجع هذا الانخفاض إلى وجود بعض المعوقات التي تعترض نمو الاستثمار السياحي والقطاع الخاص وقيام المشروعات السياحية في المملكة , وتتمثل هذه المعوقات بالاتي[2]:-

(1) غياب الشفافية في الاقتصاد السعودي نتيجة غموض الأنظمة وعدم وضوح اللوائح ونقص البيانات والمعلومات الإحصائية، التي تزيد من مخاطر الاستثمار وتكاليفه بنظر المستثمر مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار السياحي في المملكة.

---

[2] http://www.gph.gov.com.

[2] وزارة الثقافة،هيأةالسياحة،ورقة عمل ندوة السياحة في العراق،أفاقها واتجاهات ومستلزمات تطويرها، 2004، ص3.

(2) البيروقراطية في المؤسسات السياحية بشكل خاص,فالوقت الطويل في أجراء المعاملات الإدارية تسبب في عزوف المستثمر عن الاستثمار في المملكة .

(3) عزوف بعض المصارف التجارية عن تمويل المشروعات الاستثمارية السياحية لاسيما وأنها من المشروعات طويلة الأجل التي لا تحبذ المصارف توجيه القروض إليها.

(4) عدم وجود صندوق حكومي متخصص لتمويل المشروعات السياحية على غرار صناديق التنمية الحكومية المتخصصة للقطاعات الأخرى مثل صندوق التنمية الصناعية وصندوق التنمية العقارية والبنك الزراعي العربي السعودي.

(5) طول بعض الإجراءات الإدارية ات الصلة بتأسيس وإقامة المشروعات وعدم وضوحها، ومشاركة العديد من الجهات الحكومية في إصدار ترخيصها، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين.

(6) عدم تمتع المستثمرين في القطاع السياحي ببعض التسهيلات التي يحصل عليها المستثمرون في القطاعات الأخرى مثل الإعفاءات الجمركية والتعريفة المخفضة لاستهلاك الكهرباء والمياه.

(7) تردد أصحاب الإدخارات في الإقبال على الاستثمار السياحي نظراً لبعض المفاهيم غير الصحيحة عن مفهوم السياحة والسائحين الأجانب.

(8) ضعف الأداء التسويقي والإعلامي عن الفعاليات والمشروعات السياحية في الداخل والخارج.

(9) عدم توافر المعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية عن الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال السياحة.

(10) التشابه والمحاكاة في إقامة المشروعات السياحية في منطقة واحدة مما يضعف من قدرتها التنافسية ويؤدي إلى خسارتها.

(11) ارتفاع رسوم إيجار الأراضي التي تقام عليها المشروعات السياحية الاستثمارية في بعض المواقع.

(12) ارتفاع تكاليف مستلزمات إقامة وتشغيل المشروعات السياحية بالمقارنة بنظائرها في بعض المشروعات الأخرى، وطول مدة استرداد رأس المال في العديد من المشروعات السياحية.

(13) موسمية النشاط السياحي مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وعدم الاستمرارية في الإيرادات.

(14) ضعف أنشطة إقامة المهرجانات والمعارض والفعاليات التي تقام في العطلة الصيفية وافتقارها لعناصر الجذب والتشويق.

(15) عدم وجود مكاتب داخلية للتسويق السياحي، إذ أن أغلب مكاتب ووكالات السفر والسياحة تركز على السياحة الخارجية.

(16) ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة خصوصاً في المشاريع السياحية المميزة بشكل قد يزيد عن نظائرها في مواقع السياحة الخارجية.

2-معالجة معوقات التنمية السياحية المستدامة.

قدمت بعض من المقترحات لتنشيط السياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية وعلى الوجه التالي:

أ- ربط تخطيط تنمية القطاع السياحي بخطة تنمية الاقتصاد الوطني، أسوة بالقطاعات الرئيسية الأخرى.

ب- تطوير الأنظمة ذات العلاقة بالأنشطة السياحية المختلفة لزيادة جذب الاستثمار الوطني والأجنبي لإقامة المشروعات السياحية.

ت- إصدار لائحة متكاملة لتنظيم ممارسة النشاط السياحي بمختلف مجالاته يراعى فيها الوضوح وتبسيط الإجراءات فضلاً عن توفير الأمان للسائح وضمان الحفاظ على الأصول السياحية.

ث- تحديد الجهات ذات العلاقة بالأنشطة السياحية المختلفة ودور كل منها وما يترتب على هذا الدور من مهام ومسؤوليات، مع تحديد آليات التنسيق بين هذه الجهات بما يؤدي إلى التكامل فيما بينها وعدم الازدواجية.

ج- توفير مصادر لتمويل المشروعات السياحية ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

(1) الإنشاء صندوق للتنمية السياحية على غرار صناديق التنمية الحكومية المتخصصة الأخرى مع إعطاء أولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل نسبة كبيرة من منشآت القطاع السياحي، إضافة إلى أن مشكلة التمويل تعد من أكبر المشكلات التي تواجهها.

(2) حث البنوك التجارية على منح القروض طويلة الأجل نظراً لطبيعة المشروعات السياحية واحتياجات العديد منها لهذا النوع من التمويل.

(3) الإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية للمعلومات الاقتصادية لخدمة المستثمرين تعاونهم على اتخاذ قرارات الاستثمار بناءً على معلومات واقعية عن السوق والإنفاق السياحي والاستثمارات السياحية والعمالة في القطاع، على أن تشمل هذه المعلومات كافة مناطق المملكة العربية السعودية.

(4) إعداد برامج الترويج السياحي على أساس حزمة من الأنشطة بحيث يتم الاستفادة من نوعيات السياحة الأخرى على جانب النوع الأساسي الذي يمثل الغرض من السياحة بالنسبة للسائح بأن تشمل، على سبيل المثال، السياحة الدينية وبرامج لزيارة الآثار التاريخية، وبرامج سياحة المؤتمرات، وبرامج سياحة للتسوق، وهكذا.

(5) وضع خريطة استثمارية واضحة لمواقع ومجالات الاستثمار السياحي وإعداد دراسات جدوى اقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة لإقامة مشروعات سياحية.

(6) مراعاة التنوع في المشروعات السياحية بما يناسب مختلف فئات الأعمار ومستويات الدخول.

(7) إعداد دليل إجرائي شامل لأداء مختلف المهام التي يحتاجها السائح موزعاً به هذه المهام على الجهات ذات العلاقة كل فيما يخصها.

(8) التوعية المستمرة من الجهات المختصة بأهمية تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسياح، والتعامل الحضاري معهم بما يرسخ في أذهانهم صورة طيبة عن السياحة في المملكة العربية السعودية.

(9) تكثيف البرامج الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام للتعريف بالمقومات والإمكانات السياحية المتاحة في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية وأن لا يتم التركيز فقط على السياح المحليين بل والاهتمام أيضاً بالسياح الخارجيين والاستفادة في هذا الصدد بما تتحلى به البلاد من أمن وأمان وكرم ضيافة.

(10) تسهيل حصول القطاع الخاص على العمالة المدربة في قطاع السياحة، ويمكن تفعيل جهود صندوق تنمية الموارد البشرية والاستفادة من إمكاناته بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية، مع الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية المدربة محل العمالة الوافدة.

(11) مراعاة توفير عنصر التنمية المتوازنة في توزيع المشروعات السياحية بين مختلف مناطق المملكة العربية السعودية بحيث لا تتركز هذه المشروعات في مناطق دون غيرها.

(12) حث وكالات السفر والسياحة بدءاً بالوكالات السعودية على تنظيم برامج سياحية داخلية متميزة للمواقع السياحية والآثار التاريخية بمختلف مناطق المملكة العربية السعودية.

(13) قيام الشركات التي تتولى تنظيم برامج الحج والعمرة بإضافة برامج سياحية لزيارة المناطق الأخرى بالمملكة العربية السعودية للاستفادة من العدد الكبير من الحجاج والمعتمرين.

(14) تكثيف إقامة المهرجانات وأسابيع التسوق والمعارض والمؤتمرات وتنظيمها بشكل متميز يتناسب مع احتياجات السائحين لتكون محفزات للسياحة.

(15) أتباع سياسة سعريه مناسبة وقادرة على المنافسة مع الخدمات السياحية المناظرة في الخارج. مع تسهيل إجراءات حصول السياح من خارج المملكة العربية السعودية على تأشيرات الدخول إليها.

(16) قيام السفارات والقنصليات ومكاتب الخطوط الجوية العربية السعودية بالخارج بدور في التعريف بالمقومات والمواقع السياحية المتوافرة في المملكة العربية السعودية مع تزويدها بالنشرات والأدلة السياحية عن هذه المواقع ومرافق الإقامة والخدمات السياحية الأخرى بالمملكة العربية السعودية.

(17) متابعة الإيجابيات والسلبيات التي حققتها المشروعات القائمة لتعظيم الفائدة من النواحي الإيجابية وتجنب النواحي السلبية في المشروعات الجديدة إضافة إلى تطوير المشروعات القائمة.

(18) إيجاد آليات للتعاون الوثيق بين الهيأة العليا للسياحة والغرف التجارية الصناعية بما يضمن مشاركة أصحاب الأعمال في تخطيط وتنمية السياحة بشكل فاعل بما يذلل ما قد ينشأ من عقبات يواجهها القطاع الخاص السياحي.

(19) وضع تصنيف للمنشآت التي تقوم بتقديم خدمات سياحية من إقامة ومطاعم وترفيه وتنقل وغيرها كل بحسب نوعها، على أن يكون هذا التصنيف قائماً وفقاً لمستوى الخدمة وجودتها، ويتحدد على أساس ذلك أسعار تقديم هذه الخدمات.

(20) شمولية تنظيم الهيأة العليا للسياحة لتضم الجهات ذات العلاقة المباشرة بشؤون السياحة والتي توجد بالجهات الحكومية الأخرى مثل إدارة الفنادق بوزارة التجارة والصناعة، وغيرها من الجهات.

(21) تدعيم شبكة البنية التحتية الحالية بما يتناسب مع احتياجات المواقع السياحية شاملة كافة أشكال هذه البنية من طرق ومطارات داخلية وكهرباء ومياه وغيرها.

(22) قيام اللجنة الوطنية للسياحة بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ولجان السياحة بالغرف التجارية الصناعية بتنظيم لقاءات دورية كل فيما يخصها على المستوى العام ومستوى المناطق بمشاركة المسؤولين المعنيين من الجهات ذات العلاقة لبحث المشكلات التي يواجهها المستثمرون ووضع الحلول المناسبة لها.

انطلاقاً من منهج الشراكة الذي تنتهجه الهيأة العامة للسياحة والآثار في علاقتها مع الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف وتوجهات الإستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية في المملكة باعتبار السياحة قطاعاً منتجاً يهدف إلى تحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني،وتوفير فرص وظيفية للمواطنين و تفعيل مشاركتهم في قطاع السياحة، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والدور الحيوي الذي يمكن أن يعكس في دعم التنمية الاقتصادية فضلاً عن تشجيع تطوير المنشآت الصغيرة وتحفيز استثمار القطاع الخاص.

وفي ظل التحولات والسياسات الإصلاحية الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية لمواجهة المتغيرات العالمية كهبوط أسعار البترول، يجب التفكير جدياً بأن يحتل قطاع السياحة موقعه اللائق علي خارطة الاقتصاد السعودي للأسباب الآتية:

أ- إن المملكة العربية السعودية دولة بترولية تسعي لتنويع مصادر الدخل البديلة لاسيما وأنها تملك مقومات الصناعة السياحية المتكاملة من مقومات الدين والتراث والبيئة.

ب- الحفاظ علي قيم المجتمع واقتصاده وذلك بتوفير خدمة سياحية داخلية راقية. وبذلك تتقلص الأموال التي تتسرب إلى خارج.

ت- الإسهام بقوة في حل مشكلة البطالة بزيادة فرص العمل، فهناك ارتباط طردي ملحوظ بين التنمية السياحية وبين رفع نسب تشغيل العمالة اليدوية التي تعتمد عليها السياحة.

ث- يقتضى نمو قطاع السياحة تنمية المهارات الإدارية نتيجة الحاجة إلي طبقة إدارية متخصصة ومهارات من طبيعة خاصة مما يعنى الاتجاه إلي الإنشاء كليات ومعاهد علمية وتدريبية ومراكز أبحاث بهدف توفير احتياجات القطاع السياحي من الموارد البشرية.

ج- من المعروف أن كل إنفاق يولد دخلاً يؤثر في دورات الإنفاق الأخرى في الاقتصاد الوطني، وترتبط قطاعات هذا الاقتصاد في تأثيرها بدورات الدخل، ولذلك فإن الدخل الناتج من الإنفاق السياحي لا تستفيد به المنشآت السياحية فحسب بل وأيضاً القطاعات الاقتصادية المتعددة، ويسرع كذلك من دورة رأس المال.

ح- يبلغ النمو السكاني في المملكة العربية السعودية أعلي معدلاته في العالم "نحو 4% سنوياً"، وأن التعداد السكاني في المملكة العربية السعودية سوف يصل إلي أكثر من 47 مليون نسمة في عام 2020م.وإذا أضفنا إلي ذلك الارتفاع الملحوظ في مستوي المعيشة، فسوف تتأكد لنا الحاجة الملحة إلي تشجيع السياحة الداخلية.

خ- أن صدور نظام استثمار رأس المال الأجنبي يزيد الطلب على السياحة وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير مجال السياحة والخدمات عبر نقل الخبرات العالمية وأساليب التقنية الحديثة.

المبحث الثالث
التنمية السياحية في العراق

أولاً:إستراتيجية التنمية السياحية في العراق

يمتلك العراق المئات من المواقع السياحية الدينية منها والأثرية والترفيهية،والتي تعد موردا اقتصاديا يوازي ثروة النفط والغاز. وإذ استغلت بشكل صحيح ومخطط فأنها ستدر على البلاد أموالا طائلة، فضلاً عن توفير فرص عمل كثيرة.ونتيجة لظروف السياسية التي مرت بها البلاد بشكل عام وإهمال الحكومات المتتالية القطاع السياحي بشكل خاص أدى إلى تراجع وتدهور قطاع السياحة في العراق بشكل كبير.

.حسب رأي صندوق التراث العالمي (Ghf) فانه يمكن للسياحة في العراق أن تعد ثاني صناعة بعد النفط، وبأنه يمكن للعراق مع وجود بيئة آمنة أن تصل إيراداته في غضون عشر سنوات إلى أكثر من 102 مليار دولار من إيرادات السياحة.وحسبما ذكر أيضا من مسؤول في منظمة اليونسكو فيليب ديلينج الذي ساهم في حفظ وحماية الآثار في العراق "انه يمكن أن يصبح العراق ثاني اكبر قطاع بعد النفط" إذ يمتلك العراق للأكثر 12000موقع تاريخي وثقافي تعد الركيزة الأساسية للنهوض بالسياحة الثقافية في العراق[1].

لقد واجه قطاع السياحة في العراق إهمالاً واضحاً خلال العقود الأربعة المنصرمة أدت إلى تخلفه بشكل كبير،وإن كان هذا يعد القاسم المشترك مع اغلب الدول العربية ،ألا أن أسباب تخلفه كانت مختلفة عن الدول السياحية الأخرى.

[1] الموثق السياحي،نشرة علمية معلوماتية إحصائية –نصف سنوية،مركز المعلومات السياحية،هيأةالسياحة ،2008،ع6، ص73.

فقد كانت المدة من1958إلى 1978حافلة بالمتغيرات السياسية المتلاحقة في العراق،إذ أدى ذلك إلى عدم بروز دور للدولة في المجال السياحي والذي اقتصر على دور السكن والمطاعم وضيافة بسيطة للعراقيين الذين يصطافون في شمال العراق.وفي منتصف السبعينيات شهدت البلاد بعض الاهتمام من المسؤولين بإقامة الدور السياحية والمجمعات والمرافق السياحية وبناء الفنادق الضخمة والمشاريع السياحية بالاتفاق مع الشركات ألاجنبية المتخصصة وإدخال الكفاءات العراقية في تنفيذ وتشغيل المشاريع لاغراض سياسي ،ففي عام 1975 وضعت خطة لتطوير النشاط السياحي يستغرق تنفيذها عشر سنوات تنفذ على مرحلتين امتدت المرحلة الأولى من (1976-1980) أما المرحلة الثانية فشملت (1981-1985) وقد جزأت كل مدة إلى خطط سنوية تنفذ بشكل مدروس ودقيق ،ولم يتم إعداد خطط خمسية أخرى بعدها ،ولكن يؤخذ على مدة السبعينيات وبداية الثمانينيات أن تخطيط السياحي في هذه المدة لم يعط أهمية كبيرة لمسالة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية المنشاة كونها لم تعط أي مردودات اقتصادية تذكر أمام HGنفقات الضخمة التي أنفقت على قيامها[1] .

واستمر التردي في قطاع السياحة ولاسيما مدة الثمانينيات عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية إذ توقف الدعم عن قطاع السياحة وأصبح الاعتماد الكامل على قطاع النفط ، لذا لابد من الاهتمام المتزايد بالسياحة في زمن الانفتاح الاقتصادي بهدف تعظيم موارد العراق المالية عبر تفعيل آليات هذا القطاع للإسهام في عملية التنمية وتعزيز الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل القومي بغية التخفيف من الصعوبات التي تواجهه في المرحلة الحالية[2].

أن الدولة يمكنها وبإشراك القطاع الخاص من تفعيل آليات استثمارها على نحو كفء وبخطط مدروسة وصولا إلى جعل القطاع السياحي رافدا مهما وحيويا للإيرادات المالية وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد العراقي في المرحلة الجديدة،وصياغة إستراتيجية القطاع السياحي في ظل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وتعظيم دور القطاع الخاص في التحرر الاقتصادي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة .

أن سياسة الانكماش نحو السائح الأجنبي والقيود التي فرضت لدخول السياح الأجانب إلى البلد سواء للسياحة الدينية أو الترفيهية أو الثقافية انعكس بشكل ملحوظ على توجهات القطاع الخاص في الاستثمار بهذا النشاط كما أن ظروف الحرب المتعاقبة والحصار الاقتصادي والظروف الأمنية بعد 2003 وما ترتب عنها من تدني الوضع الاقتصادي للعائلة العراقية،ومحدودية إمكانياتها في الأنفاق على السياحة والترفيه

---

[1] موفق حميد البناء،مصدر سابق،ص2.

[2] إبراهيم عباس جاسم أغا:الأبعاد الاقتصادية للنشاط السياحي في العراق للمدة 1990-2001،رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،بغداد،2004،ص185.

مما ضيق من السياحة الداخلية رغم محدوديتها أصلا في السابق وتراجعها بشكل أكبر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يأتي[1]:

1. تراجع الاستثمار الخاص في القطاع السياحي وتدني عدد الفنادق ودرجات تصنيفها وخاصة فنادق الدرجة الممتازة وتمركز عدد الفنادق في محافظات معينة(مثل بغداد،كربلاء النجف،نينوى وكركوك) بينما تفتقر المحافظات الأخرى إلى الفنادق الجيدة،فبعد أن كان عدد الفنادق في 1990 أكثر من 1900 فندق أصبح عدد الفنادق عام 2008 لا يتجاوز 784 فندق.
2. تدني درجة أشغال الأسرة الفندقية التي لم تتجاوز 30% بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة التي مازالت دون المستوى الذي يساعد في ازدهار حركة السياحة الخارجية والداخلية باستثناء محافظتي كربلاء والنجف التي فيها معدلات الإشغال مرتفعة نتيجة لازدياد نشاط السياحة الدينية،وكذلك إقليم كردستان ومن ثم البصرة بسبب النهضة الاقتصادية والعمرانية،والبصرة نظرا لموقعها التجاري.
3. تدني الأداء قطاع السياحة كونه لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة فهي تقدر 0,1%،بينما معدل تشغيل الأيدي العاملة فيه لا تزيد عن 20% مقارنة بعقد التسعينيات.

لذا يمكن للدولة بإشراك القطاع الخاص من خلال تفعيل آليات قانون الاستثمار لجعل قطاع السياحة رافداً مهما وحيويا للإيرادات المالية وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد العراقي في المرحلة الجديدة ،وتبني إستراتيجية القطاع السياحي في ظل تبني مفاهيم الاقتصاد الحر بالاعتماد الكلي على دور القطاع الخاص في تنشيط حركة السياحة وتطوير واقعها إلى جانب تشجيع الاستثمارات وفتح الباب أمام دخول الاستثمارات الأجنبية وفق القوانين والتعليمات وضرورة مراعاة التقاليد والقيم التي تتمتع بها المدن السياحية بايلائها اهتماما خاصا والترويج لها والمحافظة على الطبيعة الثقافية للمدن الدينية وهويتها.

ثانياً:مؤشرات قطاع السياحة في العراق.

يتميز العراق بتنوع مقوماته السياحية التي تجعله جديراً باستقبال الملايين من السياح من جميع إنحاء العالم.ولكن نتيجة لعدم الاستقرار الأمني وعدم وجود سياسات سياحية مستقرة أدت إلى فقدان تلك المقومات ديمومتها ونجاحها في جذب السياح.

أن السياحة الدينية هي احد أهم أنواع السياحة في العراق الآن وأهميتها تكمن بدورها المهم في تنمية اقتصاديات المدن ذات الجذب السياحي الديني،إذ تحتل السياحة الدينية المرتبة الأولى بنسبة 80% وتليها السياحة الثقافية والأثرية بنسبة 15% ، أما المرتبة الثالثة فهي لسياحة الأعمال بنسبة 5%[2].وان سبب

---

[1] وزارة التخطيط،خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014،بغداد،2009،ص134.

[2] خالدة إسماعيل:السياحة الدينية وأثرها الاقتصادي في دعم التنمية في محافظات القصد الديني (النجف الاشرف ، وكربلاء المقدسة)،بحث منشور من هيأةالسياحة العراقية،2010،ص3.

احتلال السياحة الدينية المرتبة الأولى كون نمط هذه السياحة مرتبط بالإيمان والعقيدة إذ لا تتأثر بالعوامل المحددة للطلب السياحي (العامل الأمني، الأسعار، الموسمية، 000، الخ) مما يميزها بأنها ذات طلب فعال وعالي في العراق وكادت أن تكون المصدر الوحيد للسياحة الوافدة إلى العراق. لذا نجد أن قطاع السياحة قد ازدهر بشكل كبير ولاسيما نشاط السياحة الدينية فله اثر ايجابي في النشاط السياحي إذ تبين المؤشرات الآتية ذلك:-

1-عدد السياح الأجانب الوافدين إلى العراق:

يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للأزمات السياسية والاقتصادية ، وعلى النقيض من هذا فهو من أكثر القطاعات سرعة في النمو في أوقات الأمن والاستقرار ، واتسمت المدة الممتدة من عام 2000-2010 بتذبذب حجم الحركة السياحية القادمة إلى العراق ، إذ يتبين من خلال تتبع لعدد السياح القادمين إلى العراق عام2000 كان 196051 سائحاً، بينما وصل العدد في عام 2010 إلى مليون ونصف سائح قادم للعراق كما يتضح بالجدول(12)

جدول (12)أعداد الوافدين للعراق للمدة من 2000-2010

السنة	عدد الوافدين	معدل نمو السنوي%
2000	196051	+158,9
2001	296132	+51
2002	348362	+17,6
2003	46256	-86,7
2004	-	-
2005	1376	-97,1
2006	266922	+19298,4
2007	504975	+89,2
2008	863657	+71
2009	1261921	+46,1
2010	1517766	+20,3

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة السياحة، دائرة المجاميع السياحية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تذبذباً واضحاً وبشكل كبير في أعداد الزوار الوافدين للعراق وكان أدنى حد له عام 2004 إذ تشير الإحصائيات عدم دخول أي زائر للعراق وأعلى حد له عام2010 نظراً للظروف والأحداث السياسية والأمنية التي مر بها العراق خلال المدة من (2000-2010).

ففي عام 2000 بلغ عددهم196051سائحا وارتفع العدد عام2002 ليصل إلى 348362 سائحاً وكان السبب يعود إلى الاستقرار الأمني والسياسي ،ولكن سرعان ما انخفض عدد السائحين عام2003 ليصل العدد إلى 46256واستمر الانخفاض حتى عام 2005 ليصل إلى1376سائحاً إذ أن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من حرب وعدم استقرار الوضع الأمني وتردي الأوضاع السياسية أدى إلى منع معظم دول العالم لرعاياها من السفر إلى العراق،ونتيجة الأسباب السابقة في مجملها تدهور النشاط السياحي وقلت فرصته بالمساهمة بالاقتصاد الوطني[1].

ألا أنه بعد عام 2006 حصلت زيادة في عدد السياح فقد بلغ(266922)سائحاً واستمر بالتزايد حتى وصل عام 2010الى(1517766)سائحاً.والجدير بالذكر أن الزيادة التي حصلت في عدد السياح لا يعود إلى تحسن النشاط السياحي واستخدام وسائل الترويج واتخاذ خطط تنموية مستدامة وإنما يعود إلى اتفاقية التضامن بين العراق وإيران هذا من جهة،وفتح المجال أمام السائحين لزيارة العتبات المقدسة.

تشير إحصائيات هيئة السياحة العراقية إلى أن أعداد الزوار الوافدين للعراق لإغراض دينية قد ارتفع إلى مليون و500الف سائح عام 2010 مقابل مليون 350 ألف سائح عام 2009أي بمعدل نمو سنوي 20,3%ولقد سجلت المجاميع الإحصائية أن أكثر الجنسيات الوافدة إلى العراق هي الجنسية الإيرانية إذ تشكل نسبة أكثر من (90%)من المجموع الكلي،تليها الجنسيات الهندية والباكستانية التي تقوم بزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف و بغداد على الرغم من طبيعة الوضع الأمني في العراق ،إلا أن هناك تزايداً ملحوظاً في أعداد المجاميع السياحية من عام 2003 وحتى وقتنا الحاضر فقد وصل أعداد الايرانين من(88085) ألف زائر عام 2003إلى (504972) ألف زائر عام 2007 ووصلت إلى أعلى ذروة لها عام 2010إذ بلغ عدد الزوار (1413792) مليون زائر إيراني.ونلاحظ أيضا ارتفاع ملحوظ في الجنسيات الأخرى لعام 2009منها الهندية والباكستانية بنسبة زيادة (364%) و(254%) عن عام 2008[2]،نتيجة لتزايد السياح للأغراض الدينية فقد تزايد أعداد السياح الزائرين إلى محافظتي كربلاء والنجف بعد2003بسبب اتجاه الزوار العراقيين وغير العراقيين إلى ممارسة الشعائر الدينية بعد إزالة الضغوط السياسية على الزوار[3].

---

[1] مضر نعمة عكاش: واقع القطاع السياحي في العراق مع أشارة خاصة للقطاع السياحي في محافظة البصرة، رسالة ماجستير،جامعة البصرة ،كلية الإدارة والاقتصاد،العراق،2006،ص80.

[2] هيأةالسياحة العراقية،المجموعة الاحصائية2009،ص2.

[3] صديقة باقر عبد الله:الإيواء السياحي في محافظتي كربلاء والنجف بين الواقع والطموح،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار،2005،ص167.

جدول(13)أجمالي الزوار الوافدين للسياحة الدينية في العراق من عام 2000-2010

السنة	أعداد السياح الإيرانيين	أجمالي السياح الوافدين
2000	172887	196051
2001	288629	296132
2002	348362	348362
2003	46256	46256
2004*	-	ـــــ
2005	1376	1376
2006	266922	266922
2007	504972	504972
2008	840362	863657
2009	1161541	1261921
2010	1413792	1517766

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل إحصائيات المجموعة الإحصائية لوزارة السياحة،2010،ص1

*)الاعداد الوافدين من الجنسيات الاخرى للاعوام 2004، 2005، 2006، 2007 غير مسجلة بسبب نسبهم قليلة.

2-تطور الطاقات الإيوائية:

جدول(14)توزيع الفنادق حسب درجتها وعددها وعدد أسرتها من عام 2000-2010

السنة / الدرجة		2002	2003	2004	2006	2007	2009
ممتازة	عدد الفنادق	8	3	4	3	5	6
	عدد الغرف	2437	514	1033	756	2939	1423
	عدد الأسرة	4034	729	2085	1328	5106	2355
أولى	عدد الفنادق	73	51	46	33	33	33
	عدد الغرف	5677	3900	3573	2277	2518	2302
	عدد الأسرة	10344	9150	6472	4190	4251	5076
ثانية	عدد الفنادق	115	95	93	97	90	153
	عدد الغرف	5087	4067	4436	4778	4234	8054
	عدد الأسرة	9723	7928	9360	10608	9259	17970
ثالثة	عدد الفنادق	140	137	119	79	71	128
	عدد الغرف	4757	4761	3923	2510	2262	4420
	عدد الأسرة	10001	10540	8405	5874	5233	10095
رابعة	عدد الفنادق	115	103	121	82	98	86

	عدد الغرف	2860	2607	2584	1902	2433	1970
	عدد الأسرة	5938	5400	6406	4335	5429	4334
خامسة	عدد الفنادق	479	487	447	206	191	252
	عدد الغرف	10046	7068	9543	4029	3893	5179
	عدد الأسرة	21691	16525	19698	8973	8056	11292
المجموع	عدد الفنادق	930	876	830	500	488	658
	عدد الغرف	30864	22917	25092	16252	18279	23348
	عدد الأسرة	61731	50272	52426	35308	37334	51122

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لأعوام 2002، 2003، 2004، 2006، 2007، 2009.

يلاحظ أن هناك زيادة بسيطة في أجمالي الفنادق وفنادق الدرجة الثانية تحديداً و المصنفة بثلاثة نجوم لعام 2009بينما بقية الفنادق بتصنيفاتها المختلفة في حالة نقصان مستمر وهذا ما ينطبق على إجمالي عدد الأسرة، ولعل من أهم أسباب ذلك عدم توجه الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية بالقدر الكافي نحو هذا القطاع لوجود عدة عراقيل تحول دون ذلك منها صعوبة الحصول على العقار،وارتفاع معدل الضريبة،وعدم تفعيل قانون الاستثمار لعام 2006 ،والوضع الأمني غير المستقر في أغلب محافظات البلاد. إذ بلغ عدد الفنادق من الدرجة الثانية153 فندقاً بينما نجد أن فنادق الدرجة الثالثة128 فندقاً،ومن خلال الجدول يتضح أيضا أن عدد الغرف والأسرة شهد هو أيضا تزايداً فبعد أن كان عدد الغرف عام 2002 في فنادق الدرجة الثانية 5087غرفة بطاقة استيعابية 9723سريراً وصلت عام 2009 إلى 8054غرفة بطاقة استيعابية 17970سريراً. أن هذا النقصان والتذبذب الواضح في عدد الفنادق والأسرة يدل على أن هناك قصوراً كبيراً في الجهات ذات العلاقة التي تشرف على القطاع السياحي وفي الوقت نفسه يدل على القصور في السياسة الاستثمارية.

من الطبيعي أن تشهد عدد الليالي السياحية تذبذباً،وذلك قياسا بالانخفاضات والنمو البطيء الذي تشهده الطاقات الفندقية من حيث عدد الفنادق وعدد الأسرة .ومن خلال بيانات الجدول يمكن أن نوضح أن عدد

الليالي السياحية في عام 2009 بلغت 6276 ألف ليلة سياحية بينما بلغت عدد ليالي المبيت عام 2007 إلى4076 ألف ليلة سياحية،إي بنسبة تغير 24,1% ،إذ شكلت محافظة النجف نسبة 29,6% ثم محافظة كربلاء بنسبة20,1%تليها محافظتي بغداد والبصرة بنسب قدرت(19,9%،7,7%)على التوالي من أجمالي عدد ليالي السياحية[1].نتيجة الوضع الأمني الجيد في محافظتي كربلاء والنجف التي جعل منها إقبال كبير على توافد الزوار من خارج وداخل البلد.

جدول(15) عدد ليالي المبيت في العراق بين 2002-2009

السنة	2002	2003	2004	2006	2007	2009
عدد ليالي المبيت (ليلة)	6892881	8173657	4248613	3928019	4076165	6276177

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات السنوية من عام 2002-2009 ،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء.

3-تطور الإيرادات السياحية

تشكل الإيرادات السياحية مصدراً مهماً لتمويل الموازنة العامة لكثير من دول العالم رغم انخفاض قيمها في الاقتصاد العراقي ومن خلال جدول(16) نلاحظ التطور الملحوظ لحجم الإيرادات السياحية خاصة بين عامي(2009،2010)فقد بلغت قيمها حوالي(1403، 1648)مليون دولار،رغم أن الإيرادات السياحية عموماً قد سجلت تذبذباً خلال المدة 2005-2010.فقد كانت الإيرادات المستحصلة 335 مليون دولار عام 2005وانخفضت إلى 288مليون دولار في عام 2006وهو أدنى مستوى خلال المدة الزمنية، ويعود السبب في ذلك لانعدام الاستقرار السياسي والأمني وغياب الاهتمام الحكومي بهذا القطاع .ويتضح بأن نمو السياحة في العراق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التي تنتهجها الدولة و بالأوضاع الأمنية السائدة التي ساهمت في تعميق أزمة القطاع السياحي في العراق مما كان له الأثر السلبي على حجم إيراداتها من هذا القطاع.

جدول (16)الإيرادات السياحية في العراق خلال المدة 2005-2010 (مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات	335	288	1031	843	1403	1648

[1] الجهاز المركزي للإحصاء ،تكنولوجيا المعلومات (العراق)،تقرير السنوي 2009،ص2.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على،

ماجد ناصر العوادي،قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية ودورها في دعم الاقتصاد العراق،رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد، 2011،ص125.

ثالثاً:معوقات التنمية السياحية في العراق وسبل معالجتها.

1-معوقات التنمية السياحية في العراق:

لقد واجه قطاع السياحة في العراق عدة عقبات ومشاكل أدت إلى تقلص دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم مما يحويه العراق من موارد ومقومات النهوض بواقع قطاع السياحة إلا انه لم يلقى الاهتمام المطلوب،ومن أهم العقبات التي يجب مواجهتها[1]:

1. الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم عن السياحة وأفاق تطورها ،بحيث تكون شاملة على المستوى القومي والمحلي وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
2. ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية الشاملة مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة الذي ينعكس في قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني إستراتيجية واضحة المعالم للسياحة.
3. التذبذب السياسي وانهيار الوضع الأمني الذي سبب في تراجع كل مؤشرات تطور قطاع السياحة.
4. الفقر الواضح للبيانات والمعلومات والإحصاء السياحي.
5. تواضع نوعية المنشات والخدمات وضعف أو قصور المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.
6. تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج تدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة.

---

[1] راجع:

1)مهدي صادق ساجت،مصدر سابق،ص158.

2)علي العرداوي:واقع وتحديات التنمية السياحية في العراق، مجلة الرائد، ،2006،ع10.

[3]www.alsabaah.com.

[4]www.ankawa.com/forum/index.

5)موفق حميد البناء:الموقف السياحي في العراق وأفاق التعاون مع الدول المجاورة العربية والإسلامية،بحث مقدم إلى هيأة السياحة العراقية ،2008،ص17.

7. تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

8. ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم تعبيد الطرق الواصلة إلى مناطق الجذب السياحي.

9. تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات والأعلام السياحي.

10. انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية المرافق العامة ونظام معالجة النفايات في أطار انخفاض الوعي السياحي.

11. تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها أصلا مما يقف حائلا دون إطالة مدة السائح.

12. إهمال المناطق الأثرية والمدن الحضارية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية فهناك تقصير في أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء وأجراء المزيد من أعمال التنقيب فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.فهناك مواقع أثرية مهمة مهددة بالاختفاء منها منارة الحدباء في الموصل وطاق كسرى في المدائن وملوية سامراء فضلا عن الرموز التاريخية العربية والإسلامية.

13. عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع التاريخية أو إرجاعها مما أسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة،فقد سرقت ما يقارب 15,400 الف قطعة من القطع الأثرية والمخطوطات و الوثائق المهمة من المتحف العراقي بعد عام 2003.

14. انكماش دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالأخص الزراعي والصناعي في دعم النشاط السياحي مما أثر في نوعية الخدمات التكميلية.

15. تهميش دور القطاع الخاص في التنمية السياحية واضمحلال الثقة في عمله نتيجة لعدم وضوح القوانين الخاصة بتنظيم عمل هذا القطاع.

ولكن ما الذي يقف عائقا إمام انتعاش القطاع السياحي في العراق ، في الحقيقة هناك الكثير من المتطلبات الأساسية المفقودة التي يجب توفرها في العراق لكي يصبح احد مواقع الجذب الكبرى للسياحة العالمية ومن ابرز هذه العوائق[1]:-

أ- الاستقرار الأمني والسياسي والذي يعد أهم العوامل المؤثرة في جذب السياحة ، فبدون تحقق الاستقرار الأمني والسياسي لا يمكن أن تكون هناك بيئة سياحية فاعله في العراق.

ب- البنية التحتية من طرق النقل ووسائط النقل الحديثة ، الفنادق وسائل الاتصالات وغيرها والتي تعد من العوامل الشديدة الارتباط بعملية السياحة وتقديم الخدمات للسائح.

[1] فان شاكر علي حسين الفتلاوي:التنمية السياحية المستدامة في العراق(المشكلات والممكنات)،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،2006،ص282.

ت- الشركات السياحية والخبرات التي تشكل عصب العمل السياحي فبدون وجود شركات كبيره وتملك الخبرات الكافية في ميدان العمل السياحي لا يمكن أطلاقا أن نشهد نهضة حقيقية للسياحة في العراق فبالرغم من تنوع المقاصد السياحية فيه وما يتميز به ،فأن نعزال المنتج السياحي العراقي عن سوق السياحة والسفر العالمي مازال بعيدا وتشير الإحصائيات السابقة على ذلك،لذا لابد من جهود حكومية وشعبية مبنية على إستراتيجية علمية واضحة الأهداف والبرامج .

2-سبل معالجة معوقات التنمية السياحية في العراق:

في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في العراق،لابد من وضع بعض المقترحات للنهوض بواقع قطاع السياحة ومقوماته من خلال[1]:-

1. تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئية الطبيعية وتنمية مواردها من خلال وضع التنسيق الكافي بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ عن الموروث الطبيعي والحضاري في البلاد.

2. إعادة هيكلة هذا القطاع بالشكل الأمثل والإفادة من الخبرات الدولية المتراكمة التي أصبحنا نحن متخلفين عنها بسبب العزلة التي طالت لأكثر من عقدين من الزمن.

3. العمل على الاستفادة من قانون الاستثمار الجديد رقم(13) لسنة 2006 في فسح المجال أمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كان للمشاريع القائمة من فنادق أو منشآت سياحية أم بناء مرافق سياحية جديدة على أن تؤخذ بنظر الحسبان أن يكون للمستثمر السياحي خصوصية تختلف عن بقية أنواع الاستثمارات، فالسياحة هي صناعة من دون دخان ونفط دائم وهي فن وذوق وأخلاق وعلى الحكومة أن تخلق بيئة قانونية استثمارية من دون تعقيد أو روتين أو أساليب بآلية متخلفة تعرقل أقدام المستثمرين على الاستثمار في البلد.

4. ولأجل النهوض بهذه العملية والمساعدة في حل مشكلة البطالة لابد من وجود قاعدة ثقافية فكرية للعاملين بهذا القطاع وفي مقدمتها التعليم وتنمية الموارد البشرية عبر الإكثار من الكليات والمعاهد .

5. من أجل الترويج للنشاط السياحي لابد من الاهتمام بالإعلام السياحي والترويج له، ويبدأ ذلك عن طريق توثيق معالمنا السياحية وطبع الدليل السياحي وتوزيع هذه النشرات بالإفادة من السفارات والمكاتب الإعلامية والتجارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم [2].

6. أن البدء بالسياحة الداخلية يعد الطريق الأسهل فما نملكه من مناطق سياحية في العديد من مناطق العراق من سياحة دينية في المناطق المقدسة وتحسين الإيواء فيها بما يناسب هذه المناطق وكذلك الاهتمام بمناطق الاصطياف في كردستان العراق وتنمية وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في أعمار هذه المناطق

---

[1] موفق حميد البناء،مصدر سابق،ص18.

[2] باسم جميل أنطوان:أهمية تطوير القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل القومي،جريدة المدى سياسية اليومية،الأحد/2011/7/24،ع2200.

وإعادة تأهيل المدن والمجمعات السياحية والمتنزهات المنتشرة في جميع أنحاء العراق، فضلاً عن أحياء السياحة في مناطق الاهوار لغرض إجراء التوزيع الجغرافي والاقتصادي لها النشاط في أنحاء العراق كافة .

7. الاهتمام بتنمية الصناعات الحرفية ذات الطابع التراثي ،كونها مرتبطة بشكل مباشر بصناعة السياحة وتحديد المواقع المخصصة للاستثمار السياحي.

8. دعم البنية التحتية والفوقية بمساندة القطاع الخاص والعام واستكمال البنية المؤسسية والتشريعية لوضع القوانين الكافية لتنمية قطاع السياحة.

9. العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الإعلام السياحي كأحد المصادر المساعدة في ذلك،

بالإضافة إلى ذلك،فقد عانت السياحة الداخلية خلال العقود الثلاثة المنصرمةمن جملة مصاعب ولغرض النهوض بها لابد من القيام بما يأتي[1] :-

(1) الاهتمام بالمصايف في الشمال وإعادة تأهيل المدن والمجمعات والمتنزهات السياحية وكذلك إحياء منطقة الاهوار في الجنوب.

(2) تشجيع الإنشاء مرافق الخدمات السياحية على شكل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم تدار من القطاع الأهلي إذ تصبح لها المرونة الأكبر كي تتلاءم مع ظروف الموسم وتحديد الأسعار.

(3) الاهتمام بالاستثمار في المناطق الجديدة التي تخلو من الأنشطة الاستثمارية.

[1] رعد العاني:الوجيز في الجغرافيا السياحية وسياحة المخيمات،دار الحامد،عمان،ط1، 2005،ص46.

الفصل الرابع

احتساب مؤشرات التنمية السياحية السياحية المستدامة في بلدان العينة

المبحث الأول : المؤشرات البيئية

المبحث الثاني : المؤشرات الاجتماعية

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية

المبحث الرابع:ايجابيات وسلبيات المؤشرات.

الفصل الرابع
احتساب مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في بلدان العينة

تمهيد:

رغم تباين الأهداف والإمكانات بين دول العينة المختارة(مصر،السعودية،العراق) ،إ أنه يمكننا الحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية المستدامة في الدول من خلال عدد السائحين أو الإيرادات السياحية ،بل من خلال دورها في تطبيق مؤشرات التنمية السياحية المستدامة لحل المشكلات ا جتماعية وا قتصادية والبيئية التي تواجه الأنشطة السياحية ،وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى احتساب كمي وتحليلي لمؤشرات التنمية السياحية المستدامة في البلدان الثلاثة التي تم تناولها سابقاً بشكل نظري في الفصل الثاني.وبذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث .

المبحث الأول: المؤشرات البيئية

أشار الاقتصادي هنتر إلى أن "الموارد المتجددة ،في ظل التنمية السياحية المستدامة يتطلب من معدل الاستخدام أن لا يتجاوز القدرة الطبيعية للموارد على التجدد"،و تفسر القدرة الطبيعية بأنها (المياه الطاقة،المناظر الطبيعية ،والتنوع البيولوجي)فضلا عن الجوانب الثقافية والاجتماعية.

وقد وضع هنتر المصادر الطبيعية بالمرتبة الأولى ولاسيما المياه والطاقة كونها الشواغل الرئيسية التي تهم أفكار البيئيين والاقتصاديين، إذ يعدان وسائل أساسية لتحقيق الاستدامة السياحية ، فهما يستخدمان على نطاق واسع سواء من جانب صناعة السياحة في البلدان المضيفة،أومن قبل السكان المحليين الأصليين للبلد المضيف.وغالبا ما يكون معدلات استخدام السياح للمصادر الطبيعية أكثر بكثير من معدلات الاستخدام من قبل السكان المحليين[1].

تهتم المؤشرات البيئية بالحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين بطريقة لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي وبالتالي عدم تعرض الاقتصاد السياحي للتدهور(بفعل الضغط على المياه ،والكهرباء،والتربة،والتنوع الحيوي)،مثلما حدث لبعض المقاصد السياحية التي تعرضت لنتائج خطيرة ضارة للبيئة ،بفعل تجاوز حجم السياحة الوافدة للطاقات الاستيعابية للمواقع السياحية للبلد المضيف. وسنقيس مدى تجاوز حجم السياح أو الضغط البشري لقدرة البيئة في المجتمع السياحي خلال مدة محددة من خلال المؤشرات البيئية التالية:

1-مؤشر معالجة النفايات:سواء كانت نفايات صلبة أم غازية أم سائلة(خاصة نسبة معالجة المياه المستعملة إلى أجمالي المياه المستعملة).

أن حصر مياه الصرف الصحي المعالجة يكون بجمع مياه النفايات والصرف الصحي من جميع الأنشطة ونقلها إلى محطات المعالجة قبل إطلاقها إلى البيئة بدون تأثيرات على الصحة العامة والنظام البيئي حسب شروط الUNEP ويقيم هذا المؤشر المستوى المحتمل للتلوث الذي تتعرض له البيئة المائية جراء الأنشطة الصناعية ،والزراعية والقطاعات الأخرى لغرض تقليل نسبة التلوث المائي ولتحقيق إدارة مياه متكاملة خاصة في الدول النامية. أن تزايد أهمية الصرف الصحي في استغلال مياهها اقتصادياً لاسيما في ظل الزيادة السكانية المطردة ومحدودية مصادر المياه وارتفاع تكاليف تحلية المياه،أدى إلى التركيز في السنوات الأخيرة على ضرورة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لغرض الزراعة. ففي العراق مثلا أن كمية المياه العادمة* المتولدة عام 2008 بلغ(991050 م^3/يوم) وعند احتساب كمية المياه

[1]Sebastian Georde Ene.Madalina barataru: Sustainable Development Strategies in Domestic and International Tourism, University pitesti,issue3,2010,p37.

العادمة المعالجة (794556م^3/يوم) فسيطرح كميات كبيرة من المياه تصلح للاستخدام الزراعي والاستخدامات الأخرى[1]،أي أن نسبة معالجة المياه العادمة 80% من أجمالي المياه العادمة.بينما كان في مصر أجمالي كمية مياه الصرف الصحي(6,5مليارم^3)عام 2007 وقدتم معالجة(3,65مليار م^3)[2]، أما السعودية فقد قدرت كمية مياه الصرف الصحي(1038 مليون م^3)وتم معالجة (714مليون م^3 سنويا)[3].

كما أن العراق ينتج كميات كبيرة من النفايات الخطرة ففي عام 2008انتج العراق نفايات طبية بلغت 21,1ألف كغم/شهر[4].وقد استخدمت عدة أساليب لمعالجة النفايات للتخلص منها فقد استخدم الرمي في ساحات فارغة نسبة 55,4%،النقل إلى محطات تحويلية بنسبة36%، الحرق 7,9 % ،طرق أخرى 0,7%) [5]، ونجد أن الطريقة الأولى حظيت بالنسبة الأكبر وفي الحقيقة أنها طريقة غير صحيحة كون المواد المشعة والنفايات الطبية قد تسبب في تلوث التربة والهواء من خلال الأكسدة مع الجو مما يسبب مخاطر كبيرة على صحة السكان وعدم الثقة الدولية لإرسال السياح إلى العراق مع تزايد معدلات التلوث. ولقد قدرت كمية النفايات الصلبة في العراق عام 2007بمقدار 60مليون طن سنويا تستحوذ نفايات الفنادق والمستشفيات على(4%) أي كل فرد ينتج يومياً ما يقارب 1,9كغم من المخلفات، بينما نجد في مصر أن حجم النفايات الصلبة قد وصلت إلى 89مليون طن عام 2008[6] أي أن كل فرد ينتج ما يعادل1,2كغم من المخلفات يومياً وتقدر كمية النفايات الطبية عام 2006 ما يقارب 50الف طن سنويا وتستخدم مصر نظام الترميد[*] والتعقيم في التخلص النهائي منها[7] ،أما السعودية فقد بلغت فيها 12 مليون طن أي أن كل فرد ينتج مايعادل 1,4كغم من المخلفات يوميا نتيجة كثرة الاستهلاك والحركة العمرانية و الصناعية السريعة في المملكة [8] .كما تشير الإحصائيات العالمية أن بعض السفن السياحية تستوعب ما يزيد عن 5000 شخص، لذا فهي كالمدن العائمة،فتولد السفينة السياحية في أسبوع واحد 210,000غالون من مياه الصرف الصحي،وتحتوي هذه المياه على البكتيريا الضارة ومسببات الأمراض والفيروسات والطفيليات

المياه العادمة:وهي المياه التي سبق استخدامها أو الناتجة عن التجمعات السكانية أو الصناعية(مياه الصرف الصحي والصناعي)وتحتوي المياه العادمة على مواد مذابة وعالقة وتكون في معظمها مياه بنسبة99,9%و0,1%فقط من الفضلات.

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط،المملكة العربية السعودية ،الأهداف التنموية للألفية ،2009، ،ص61.

[2] بيانات منشورة على الموقع الالكتروني للهيأة العامة للاستعلامات .http://www.sis.gov.eg

[3] الأمن المائي والغذائي والتنمية المستدامة،دراسة الدورة الرابعة لمنتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة،السعودية،2009،ص33.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء،وزارة التخطيط،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، جمهورية العراق،2010،ص86.

[5] الأهداف التنموية لعام 2008،العراق،2008،ص87.

[*] نظام الترميد(Incineration System):هو عملية أكسدة جافة تحت درجة حرارة عالية تختزل النفايات العضوية والقابلة للاحتراق إلى مواد غير عضوية ومواد غير قابلة للاحتراق وتؤدي إلى تقليل في حجم ووزن النفايات،ويتم اختيار هذه العملية عادة لمعالجة النفايات التي لايمكن أعادة تدويرها أو عدم التخلص منها في مواقع الطمر.

[6] كتاب السنوي 2011في مصر،بيانات منشور على الموقع الالكتروني .http://www.sis.gov.eg

[7] وزارة الدولة لشؤون البيئية ،جهاز شؤون البيئة،تقرير حالة البيئة في مصر،2007،ص147.

[8] http://www.salamaty.net.

المعوية، والمواد الغذائية الضارة، والتي يمكن أن يتسبب تصريفها دون معالجة إلى عملية تسمم جرثومي لمصائد الأسماك والمحار.كذلك تلقي السفن السياحية أيضًا نحو000, 37 غالون من المياه الملوثة بالزيوت، وأكثر من ثمانية أطنان من النفايات الصلبة، وملايين الغالونات من مياه الموازنة التي قد تحتوي على أنواع إحيائية غازِية، ونفايات سامة ناتجة عن التنظيف الجاف وتزامن ذلك مع تضاعف انبعاثات حرق الوقود، لتكون لها آثار ضارة على البيئة[1].ففي مصر تطرح الفنادق والسفن السياحية العائمة مايقارب 64طن من الصرف الصحي يوميا في ظل تواجد 280باخرة وفندقا سياحيا عائما في النيل[2].

2-مؤشر كثافة استخدام التربة:يقاس هذا المؤشر بمعدل كثافة السياح/السكان المحليين خاصة في المواسم السياحية.

الجدول(17)مؤشر كثافة استخدام التربة في مصر والسعودية والعراق 2009-2010

الدول	المساحة الكلية(كم2)	عددالسكان (مليون نسمة)		عددالسياح (مليون نسمة)		حصة الفرد من المساحة الكلية (نسمة/كم2)		حصة السائح من المساحة الكلية (نسمة/كم^2)		مؤشراستخدام التربة(سائح/كم2)	
		2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
مصر	1001449	76	78	13	15	76	78	13	15	0,17	0,19
السعودية	2149690	26	27	13	13	12	13	6	6	2,3	2,2
العراق	438317	32	32	1	1,5	73	73	3	3,5	0,04	0,05

المصدر:من إعداد الباحثة باعتماد على:

1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصائي السنوي2010،مصر،ص2-3.
2) البوابة الالكترونية لمصر،مصر في ارقام2011،ص125.
3) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،البحث الديمغرافي لعام 2010،المملكة العربية السعودية،ص1.
4) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،وزارة الاقتصاد والتخطيط،حسابات الاقتصاد الكلي،التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي،2010،ص46.
5) مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية:أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة،2004-2010،ص3.
6) وزارة التخطيط،المجموعة الإحصائية السنوية2009،العراق،ص48.
7) وزارة السياحة المصرية،المؤشرات الإحصائية خلال المدة التراكمية يناير /سبتمبر 2010.

ومن خلال الجدول(17)نجد أن الكثافة السكانية في مصر بلغت أعلى المعدلات فقد ارتفعت في 2010 إلى (78نسمة/كم2)نتيجة التزايد المرتفع في عدد السكان،فقد ارتفع عدد السكان من (76) مليون نسمة عام

[1] http://www.acidia.com.
[2] http://www.almasry-alyoum.com.

2009 إلى ما يقارب(78)مليون نسمة عام 2010 ،بالمقابل نجد أن معدل كثافة السياح قد بلغت عام 2010الى (15)سائحاً/كم2 بعد أن كان عام 2009(13سائحاً/كم2)،إذ تزايد عدد السكان الوافدين إلى مصر إلى ما يقارب 15 مليون نسمة إذ ارتفع عن العام السابق الذي بلغ فيه عدد الوافدين أليه 13 مليون سائح. ومن خلال النتائج تبين أن حصة السائح في مصر قد وصلت إلى أعلى معدل مقارنة بالدولتين في العينة وهو يدل على أن مصر هي المعرضة الأكثر ستنزاف التربة وتدهورها هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مصر من البلدان ذات السكان العالي إذ بلغ عدد سكانها عام 2010 ما يقارب 78 مليون نسمة لذا فان التربة المصرية مهددة بالخطر نتيجة الضغوط السكانية والسياحية التي تؤدي إلى استنزافها عن معدلها الطبيعي مقارنة بالدول الأخرى لذا عند احتساب مؤشر كثافة استخدام التربة تبين أنه ارتفع من (0,17) عام 2009 إلى (0,19)عام 2010، أما في السعودية فبالرغم من توافد عدد السياح عليها وسيما خلال موسمي الحج والعمرة ورمضان ووصول عدد السياح إلى المملكة ما يقارب13 مليون سائح عام 2010 إ أن معدل كثافة السائح لم تبلغ سوى(6سياح/كم^2) ومن الطبيعي أن يبلغ السياح ذلك العدد كون عدد السكان في السعودية اقل من مصر بكثير إذ لم يتجاوز عدد سكان السعودية عام 2010 (27)مليون نسمة أي بمعدل نمو2,3% عن عام 2004فضلاً عن سعة مساحتها، بالمقابل فقد وصل عام 2009 إلى (26,7) مليون نسمة،لذا كان معدل الكثافة السكانية ضعف معدل كثافة السياح فقد بلغ مابين (12–13) لكل من عامي2009, 2010 على التوالي. لذا فان مؤشر استخدام التربة قد بلغ (2,2 – 2,3) سائح /كم^2 مما يدل أن السعودية هي أيضا معرضة للاستخدام الغير العقلاني للتربة نتيجة لتزايد حجم السائحين واتجاه العمراني الكبير الذي تسبب في استنزاف التربة بمعدت عالية رغم عدد السكان القليل مقارنة مع مصر والعراق .

أن العراق ظل بعيداً عما وصلت إليه كل من مصر والسعودية من ناحية استخدام كثافة التربة فنجد أن مصر وصلت في 2010 إلى مايقارب0,19،بينما السعودية حققت 2,2،في حين العراق وصل المعدل فيه إلى 1,09،وهذا الرقم يستدعي أعادة النظر في سياسة الدولة في قطاع السياحة كون العراق يعد اقل البلدان إقبا في عدد السياح ومساحته الصغيرة مقارنة بالدول الأخرى ، فضلا عن ذلك أن المؤسسات والفنادق السياحية مازالت قليلة لذا نجد مساحة استغلال الأرض في ذلك البلد كانت صغيرة. فنجد أن الكثافة السكانية قد بلغت73,5نسمة/كم^2 ،أما معدل كثافة السياح قد وصلت عام 2010 (3,5) سائح/كم^2 إي ارتفعت بمقدار 17%عن العام السابق الذي بلغ معدل كثافة السياح فيه(3) سائح /كم^2 ويبقى هذا المؤشر دليل ضعف حركة السياحة في العراق الذي لم يبلغ سوى مليون ونصف سائح نتيجة لتردي الوضع الأمني والسياسي غير المستقر مقارنة بدول الجوار.

3-مؤشر كثافة استخدام المياه والكهرباء: يقاس الماء والكهرباء بحجم استخدام السياح للمياه والكهرباء/ حجم استخدام السكان المحليين للمياه والكهرباء أو بحجم استخدام السياح للمياه والكهرباء/الحجم الكلي المتاح من المياه والكهرباء.

تعاني اغلب المدن العربية ولاسيما مصر والعراق من مشكلات خدمية ،أما السعودية فهي أحسن حال من كلاهما ، ومن المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه في 2025 إلى 667م^3/ سنة[1].

أ-مؤشر كثافة استخدام المياه:

تعاني الدول العربية من ندرة المياه ،ففي منتصف الخمسينيات كانت ثلاث دول فقط تعاني من ندرة المياه(الكويت والبحرين والأردن)وتضاعف العدد إلى تسع دول في مطلع التسعينيات فأصبحت (السعودية والكويت والأمارات وقطر والبحرين والجزائر وتونس والأردن واليمن) بينما ليبيا ومصر وعمان والمغرب فهي من الدول التي تواجه حاليا ضغوط مائية،ودخل معها العراق إذ بلغت حصة الفرد من المياه عام 2009 ما يقارب 1100م^3 وبذلك يدخل ضمن مجموعة الدول التي تعاني ضغطا مائيا[2]. تشير الإحصائيات أن الميزان المائي في عام 2003 في كل من الدول الثلاث قد واجه عجزاً في كل من مصر والسعودية بينما كان العراق أفضل حالاً في كل منهما فقد بلغ الميزان المائي في مصر (-132 م^3/للفرد/السنة)بينما كان في السعودية(-621م^3/للفرد/السنة)،أما العراق فقد بلغ (920م^3/ للفرد/ السنة)[3].

يرتبط متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية بظاهرتين رئيسيتين : الأولى معدل النمو السكاني في الدول العربية والمتغيرات الديموغرافية ، والأخرى ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية العربية . ويعد الوطن العربي من أكثر مناطق العالم نموا للسكان،إذ يتراوح هذا المعدل بين 2,5% و 3,5% سنويا وطبقا لهذا المعدل فان السكان سيشكلون ضغطا على استخدام المياه سواء تلك المرتبطة باحتياجات الإنسانية أو لإنتاج الغذاء وقد شهدت العديد من الدول العربية تغيرات ديموغرافية باتجاه النمو الحضري سيما في الدول العربية ذات الدخل المنخفض بسبب النزوح من الريف إلى الحضر، وهذا بدوره أدى إلى ضغوط على استخدامات المياه وتزايد تلوثها من جراء

---

[1] حيدر نعمة بخيت:المياه العربية:الواقع والتحديات،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد، م 2،ع10، 2008،ص98.

[2] مجلة عطاء الرافدين،مجلة شهرية الالكترونية تصدر عن وزارة الموارد المائية العراقية على الموقع http://www.mowr.gov.iq

[3] الاسكوا،مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ،الأمم المتحدة، نيويورك 2007،ص44.

السكن العشوائي حول المدن ،وما ينجم عن ذلك من مشكلات بيئية تنعكس أثارها في متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للاستخدام الإنساني [1].

[1] نوزاد عبد الرحمن إلهيتي:التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية،مجلة الجندول للعلوم الإنسانية،ع25، 2005.

الجدول(18) مؤشر كثافة استخدام المياه في مصر،السعودية ،العراق مابين 2006-2009

الدولة	السنة	2006	2007	2008	2009
مصر	حجم المياه(مليون م3)	6956	6996	7236	7107
	عدد السكان مليون نسمة	72	73	75	76
	حصة الفرد من المياه(م3)	96,6	95,8	96,5	93,5
	عدد السياح مليون سائح	9	11	13	13
	حجم استخدام السياح للمياه (مليون م3)	869,4	1053,8	1254,5	1215,5
	مؤشركثافة استخدام المياه (م3/سائح)*	1,25	1,51	1,73	1,71
السعودية	حجم المياه(مليون م3)	1079	1093	1102	1022
	عدد السكان مليون نسمة	24	25	26	27
	حصة الفرد من المياه(م3)	44,7	43,7	42,4	37,8
	عدد السياح مليون سائح	11	13	18	13
	حجم استخدام السياح للمياه(مليون م3)	491,7	568,1	763,2	491,4
	مؤشر كثافة استخدام المياه (م3/سائح)	0,454	0,520	0,692	0,480
العراق	حجم المياه(مليون م3)	4689	6080	6827	8016
	عدد السكان مليون نسمة	29	30	32	32
	حصة الفرد من المياه	161,7	202,7	213,3	250,5
	عدد السياح	266922	504975	863657	1261921
	حجم استخدام السياح للمياه (مليون م3)	431	102,4	184,2	316,1
	مؤشر كثافة استخدام المياه (م3/سائح)	0,921	0,0168	0,0269	0,0394

المصدر:من إعداد الباحث باعتماد على:

1) بيانات على موقع الكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامةوالإحصاء في مصر .http://www.cupmas.gov.eg
2) مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية:أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة،2004-2010،ص3.
3) مصلحة الإحصاءات والمعلومات،وزارة الاقتصاد والتخطيط،الكتاب الاحصاءالسنوي2010،ص2،ص44.
4) الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات،وزارة التخطيط،المجموعة الإحصائية السنوية 2009،ص48.
5) وزارة التخطيط،تقرير إحصاءات مشاريع الماء في العراق،2009،ص2.

*)تم استخراج مؤشر كثافة استخدام المياه حسب المعادلة التالية=متوسط حصة الفرد الواحد من المياه*عدد السياح/حجم المياه المتاحة.

نجد من خلال الجدول أن نصيب الفرد السعودي من المياه النقية يتراوح مابين (300-400م^3) سنوياً وهو رقم شديد التدني بالنسبة للأرقام العالمية التي تبلغ 4000م^3 سنويا وهو مؤشر يدل على أن هناك نقصاً وضغطاً على المصادر الطبيعية عندما يتدنى هذا المعدل إلى مادون 1000م^3 للشخص الواحد في العام فهذا مؤشر واضح على شحة المياه في ذلك البلد، ومرشح للمزيد من النقصان مع زيادة السكان وأعداد السياح في آن واحد.فقد بلغ فيها حصة الفرد من المياه النقية عام 2009ما يقارب378م^3 بالمقابل فقد بلغ نصيب الفرد من المياه النقية عن العام السابق 424م^3 مما يدل على انخفاض حصة الفرد بنسبة 0,8%، ويعود السبب في ذلك لكون السعودية تحصل على85%من المياه الصالحة للشرب من محطات التحلية كونها قليلة الموارد المائية المتجددة ،ومن المعلوم أن الطلب على المياه في السعودية مرتفع ويزيد في العديد من المدن إلى 500لترللشخص الواحد[1]،إذ أن مواسم الحج والعمرة وارتفاع درجات الحرارة أدت إلى تزايد الطلب على المياه في المملكة، ويتأثر استهلاك المياه بالمملكة بعدة عوامل أبرزها النمو السكاني والمناخ ومستويات المعيشة. بينما نجد أن حصة الفرد من المياه النقية في مصر قد بلغت 935م^3 لعام 2009 إي أنها انخفضت بنسبة 3,2% عن العام السابق وانخفض عن المعدل العالمي الذي تبلغ فيه حصة الفرد من المياه 2200 م^3 سنوياً ويعود السبب في ذلك لكون مصر تتعرض إلى شحة الموارد المائية المتجددة من مصادر تقليدية وتزايد النمو السكاني وطرق الإرواء الزراعي المعتمدة على المياه غير المتجددة لذا نجدها معرضة إلى تناقص حصة الفرد من المياه في الأعوام القادمة في ظل مشكلات تلوث المياه والتغيرات المناخية[2].بينما نجد العراق قد ارتفع نصيب الفرد فيه من 2133م^3 عام 2008 إلى 2505م^{3}عام 2009 إي بنسبة ارتفاع تصل إلى 17,4% .

أن مصر من أكثر الدول استخداما للمياه مما يجعلها معرضة لشحة المياه.أن تزايد المعدلات السكانية واستخدامات الزراعة من جهة واستقبال السياح بمعدلات غير مدروسة يجعل هناك ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية ، مما يعرض مستقبل على الموارد الطبيعية (المياه) في مصر إلى خطر وانعكاسه على كافة الأنشطة الاقتصادية ولاسيما السياحة.إذ توضح النتائج في الجدول (18) أن مصر من أكثر البلدان استهلاكا للمياه إذ بلغ مؤشر كثافة استخدام المياه عام 2009 ما يقارب 1,71م^3/سائح.

أما السعودية فبدأت بوادر شحة المياه بالظهور،في 2009 إذ انخفض مؤشر كثافة استخدام المياه من 0,69 عام 2008 إلى 0,48،وقد ظهر مع تزايد أعداد السياح الذين يستهلكون ما يقارب ضعف السكان المحليين ولا ننسى بأن الفنادق والشقق والمجمعات السياحية الحديثة الكثيرة في السعودية تجعلها تستخدم مياه بنسب كبير جدا،فضلاً عن تزايد السكان عن الأعوام السابقة ولوجود سمة ينفرد بها المجتمع السعودية وهي الهدر في المياه نتيجة مستويات المعيشة المرتفعة،التي جعلت أفرادها يستهلكون معدلات مرتفعة من المياه.بينما نجد في العراق أن مؤشر كثافة استخدام المياه منخفض مقارنة بكل من مصر

[1] محمد صافيتا،مصدر سابق،ص26.

[2] www.almagaz.com.

السعودية،فمازالت الكثير من المساكن تنعم بالمياه النقية وتستخدم المياه المالحة أو المياه الجوفية،فضلا عن ذلك أن أعداد السياح مازالت في بداية مستوياتها فهي لم تتجاوز المليونيين سائح وهو رقم قليل جدا مقارنةً بالسعودية ومصر ، كذلك فأن البنى التحتية التي تخص النشاط السياحي مازالت قليلة مقابل الطلب السياحي فضلاً عن قلة الهدر في المياه .ا تجاه الغالب حالياً في التطوير السياحي في عدد من أهم المقاصد السياحية في مصر والسعودية يركز على المراكز السياحية المتكاملة، وهي عادة مشاريع تطوير واسعة تتجاوز مساحتها 200الف م2 وتقع في المناطق الساحلية.وتضم هذه المراكز مجموعة فنادق وبيوت ومحال تجارية وأحواضاً للمراكب وميادين غولف،وهي تستهلك الطاقة والمياه بكثافة وتخلّف كميات كبيرة من النفايات. ومن أكثر اهتمامات المراكز السياحية المتكاملة في البلدان صيانة ملاعب الغولف التي تبتلع كميات هائلة من المياه مع أنها مورد شحيح في المنطقة.فمتوسّط استهلاك المياه في ملعب غولف واحد في منطقة الخليج يقدّر بـ 1,16 مليون متر مكعب سنوياً[1].أن تزايد عدد السكان والسائحين في آن واحد يعني تناقص المياه وتوليد كميات اكبر من مياه الصرف الصحي ، فضلا عن كون مناخ البلدان العربية يتميز بأنه شبه صحراوي مما يجعل السياح يستهلكون المياه خلال أوقات الإجازات أكثر مما يستهلكونه في بلدانهم الأصلية ،والتي تصل إلى 440لتر في اليوم وهذا تقريبا ضعف ا ستخدام الطبيعي الذي حدده المستوى العالمي للفرد الواحد والذي يبلغ (150–200)لتر باليوم، وهذا يعني أن زيادة السياح بمعد ت كبيرة يصبح عبأ على الموارد المائية مما يجبر السكان المحليين على منافسة السياح على استخدام الموارد الطبيعية بسبب ا ستهلاك المتزايد للموارد في منطقة تشح فيها الموارد المائية بالفعل. فمن خلال الدراسات السياحية وجد أن هناك اتفاقاً يكاد أن يكون موحداً بين الباحثين في ا ختصاص السياحي و سيما عند المخططين السياحيين على أن توزيع استهلاك الماء الصالح يكون كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (19) استهلاك الماء الصافي كمعيار عام.

المستهلك	الحاجة إلى المياه ((لتر / يوم / سائح))
زوار النهار	((10)) لتر
زوار المبيت الليلين	((70)) لتر
السكان الأصليين(المقيمين)	((100– 150)) لتر

المصدر :يسرى محمد حسين العنزي:العوامل المحددة للسياحة الداخلية في العراق وإمكانية تطويرها،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة وا قتصاد،بغداد،2005،ص124.

في حين كانت المعايير وفق ا حتياج للمياه حسب نوع المنطقة السياحية كما مبين في الجدول الآتي.

جدول(20) معايير الحاجة إلى مياه الشرب وحسب المناطق

[1] HTTP://www.daralhayat.com/portalatical.

نوع المنطقة	الحاجة إلى المياه ((لتر / يوم / سائح))
الفنادق والسكن	((250- 350)) لتر
المخيمات	((100-150)) لتر
المناطق الخضراء	((100 – 200)) لتر
المراكز الترويجية	((300 – 400)) لتر

المصدر:يعقوب صفر علي:التخطيط لتأهيل خدمات وفعاليات السياحة الدينية في محافظة النجف وإثرها في نمو النشاط السياحي،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،2007،ص141.

وفي ضوء بيانات الجدول (20) فان مقدار حصة كل من زوار النهار وزوار المبيت والسكان الأصليين، يمكن استخدامها في بلدان العينة من اجل حساب الاستهلاك الأمثل للطاقة المائية من خلال توفير الكميات اللازمة لمياه الشرب لتجاوز أمكانية حدوث أزمات في أوقات الذروة السياحية سيما في أيام ((المناسبات الخاصة التي يكون فيها أعداد الزوار كبيرٌ جداً)) وترشيد استهلاك المياه.وعليه يستوجب الأخذ بنظر الاعتبار إمكانات الدول العربية عند الشروع بإقامة المرافق السياحية وحرية دخول السياح وبأعداد غير مدروسة،إذ أن كميات المياه التي يحتاجها السائح مختلفة وحسب نوع السياحة التي يمارسها.

ب-مؤشر كثافة استخدام الكهرباء:

من المعروف أن للطاقة الكهربائية دوراً مهماً في عملية التنمية الشاملة وذلك كونها تمثل القوة التي تدير عملية الصناعة الحديثة وقد أصبحت تدخل في مجالات الحياة كافة ويضمنها النشاطات السياحية كالفنادق والمطاعم والمخيمات والمتنزهات ... الخ.لذا فان الاهتمام بدراسة كمية الكهرباء المنتجة وحصة الفرد منها هو أمر ضروري لما له من دور خدمي مهم ولأنها تتوزع على مختلف القطاعات الحكومية الصناعية – التجارية – الزراعية – السياحية[1].ويبلغ استهلاك الطاقة للمتر المربع في السنة من جانب فندق يحمل نجمة واحدة 157 كيلو واط في الساعة (ويرتفع هذا الرقم إلى 380 كيلو واط في الساعة للفندق الذي يحمل أربع نجوم)ولكن في معظم الأحوال لم يتم تصميم البنية التحتية لاستيعاب فترات ذروة الإشغال.

الجدول(21)كثافة استخدام الكهرباء في مصر ،السعودية،العراق،بين 2006-2009

[1]يعقوب صفر علي:التخطيط لتأهيل خدمات وفعاليات السياحة الدينية في محافظة النجف وإثرها في نمو النشاط السياحي،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،2007،ص140.

السنة / الدولة		2006	2007	2008	2009
مصر	كمية الكهرباء المستهلكة (مليون ك.و.س)	107500	114290	124000	130000
	حصة الفرد من الكهرباء	1493	1566	1653	1711
	حجم استخدام السياح للكهرباء (مليون ك.و.س)	13437	17226	21489	22243
	مؤشر كثافة استخدام المياه	0,125	0,151	0,173	0,171
السعودية	كميةالكهرباءالمستهلكة (بالمليون ك.و.س)	33494	42636	44950	56271
	حصة الفرد من الكهرباء (ك.و.س)	1396	1705	1729	2084
	حجم استخدام السياح الكهرباء (مليون ك.و.س)	15356	22165	31122	27092
	مؤشر كثافة استخدام الكهرباء	0,459	0,520	0,692	0,481
العراق	كمية الكهرباء المستهلكة (مليون ك.و.س)	24833	24863	29743	32148
	حصة الفرد من الكهرباء (ك.و.س)	856	829	920	1004
	حجم استخدام السياح للكهرباء (مليون ك.و.س)	228	418	795	1267
	مؤشر كثافة استخدام الكهرباء	0,006	0,016	0,027	0,039

المصدر :من إعداد الباحثة با□عتماد على:

1)بيانات جدول(18)من حيث عدد السكان وعدد السياح.

2)وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات(العراق)،المجموعة الإحصائية السنوية، 2009، ص48.

3) وزارة البيئة، تقرير الإحصاءات البيئية 2008، ،العراق،ص152.

4)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،مصر،كتاب مصر في أرقام،2010،ص49.

5) مصلحة الإحصاءات والمعلومات،وزارة ا□قتصاد والتخطيط،الكتاب ا□حصاءالسنوي2010،السعودية،ص2،ص52.

نلاحظ من خلال نتائج جدول(21) أن حصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية هي اقل من مثيلاتها في السعودية ومصر رغم ارتفاع المتوسط خلال المدة إلى 1004ك.و.س عام 2009 بعد أن

بلغت 856 ك.و.س عام 2006 إلاّ إننا رغم ذلك نرى عجزاً كبيراً في الطاقة الكهربائية يشجع الحركة السياحية على مواصلة نشاطها ولاسيما في العراق الذي له تأثير سلبي أكبر على حركة السياحة الداخلية.

أن تدني حصة الفرد العراقي من الكهرباء أمر طبيعي لأن كمية الكهرباء المنتجة قليلة نتيجة لدخول العراق في ثلاثة حروب مدمرة خلال العشرين عاماً الأخيرة والتي استنزفت منه الأموال والأيدي العاملة الماهرة واختتمت بحصار طويل أعقبه احتلال عسكري دمر اغلب البنى التحتية له فضلاً عن سوء التخطيط والمعالجات المفتقرة إلى الرؤى المستقبلية التي أهدرت الكثير من الأموال والجهود الأمر الذي دفع المواطن للاعتماد على نفسه بتوفير هذه الطاقة من خلال المولدات الأهلية أو المولدات الخاصة.فضلاً عن التزايد السكاني والتطور العمراني في البلد في الأوقات الأخيرة وقلة الموارد المائية في المنطقة التي عرقلت الوضع بشكل أكبر،في حين كانت السعودية أفضل من مصر في نتائجها رغم اختلاف أسباب تدني مستوى حصة الفرد من الكهرباء إلا أن نتائج الجدول تبين أن حصة الفرد من الكهرباء في السعودية قد وصلت عام 2009 إلى(2084 ك.و.س/فرد/سنة) مرتفعا عن العام السابق الذي بلغت حصة الفرد فيه من الكهرباء (1729ك.و.س/فرد/سنة) ،وهذا يعني أن نتائجها كانت مشجعة إذ إن حصة الفرد مازالت بمستوياتها المتدنية مقارنة بالدول المتقدمة التي بلغت(7000ك.و.س/فرد/سنة)[1].أما مصر فقد بلغت حصة الفرد من الكهرباء عام 2006مايقارب(1566ك.و.س/للفرد/سنة) مقارنة بعام 2009 إلى (1711ك.و.س/للفرد/سنة) وهي زيادة معقولة في ظل التزايد السكاني المستمر المصاحب بزيادة في أعداد السياح الوافدين والتطور العمراني السريع.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن احد الفنادق التي بنيت في القاهرة لمواجهة الأعداد المتزايدة من السياح يستهلك من الكهرباء ما يكفي لتلبية حاجات(3600)أسرة متوسطة الدخل[2].لذا نلاحظ من بيانات الجدول السابق أن حجم استخدام السائح من الكهرباء في مصر كان بمقدار الضعف تقريباً عن حجم الطاقة الكهربائية المتاحة،مما يعني أن الزيادة الكبيرة في السياح سببت ضغطاً كبيراً على موارد الطاقة المحلية ولاسيما الكهرباء التي تعاني بالنقص في المعروض للسكان المحليين،بينما نجد في السعودية أن حجم استخدام السياح للطاقة الكهربائية هي مع توافق حجم الطاقة الكهربائية للدولة رغم مستوياتها المرتفعة التي يمكن أن تسبب نتيجة للطابع الموسمي لصناعة السياحة في المملكة العربية السعودية،موسمي الحج والعمرة(مواسم الذروة)مما يسبب ضغوطاً على السكان المحليين وهذا ما يوضحه مؤشر كثافة استخدام الطاقة الكهربائية فقد بلغ أعلى مستوياته عام 2008 ليصل إلى ما يقارب(0,69ك.و.س)نتيجة لإقبال السياح بأعداد كبيرة ولكن سرعان ماانخفض عدد السياح عام 2009ليصل مؤشركثافة استخدام الطاقة الكهربائية إلى(0,48ك.و.س) أن تزايد الطلب المستمر على المياه في السعودية اقترن بزيادة في الطلب على الكهرباء فوضعت المملكة طريقة التقطير الومضي[*]

---

[1] سهام محمد:أزمة الطاقة الكهربائية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني،مجلة صوت المستهلك،مركز بحوث السوق وحماية المستهلك،جامعة بغداد،ع2011،94،ص3.

[2] أزاد محمد أمين النقشبندي: التنمية السياحية وأثرها على الصيانة البيئة الطبيعية،المؤتمر العربي الثالث للإدارة البيئة ، الاتجاهات الحديثة في أدارة المخلفات الملوثة للبيئة،شرم الشيخ،مصر،2004،ص96.

أفضل الطرق لتفي بتحقيق غرضين مزدوجين مع تقليل تكاليف أنتاج المياه والكهرباء في آن واحد.أما مصر فمؤشر كثافة استخدام الطاقة الكهرباء قد وصل إلى مايقارب(0,17ك.و.س) عام 2009 أي ارتفع بنسبة31% عام 2006.

أن العراق هو الأفضل في مؤشر كثافة استخدام الطاقة الكهربائية فقد بلغ عام 2009 ما يقارب(0,04 ك.و.س) بزيادة قدرها (33,3ك.و.س) عن العام السابق ويوضح المؤشر أن استخدام الطاقة الكهربائية من قبل السياح والأفراد المحليين كان في مستويات متدنية.

ج-**مؤشر حماية الجو من التلوث:**هو مؤشر يقيس مدى تلوث الهواء والماء خلال أوقات مختلفة من السنة. في ظل ا□هتمام البيئي الذي عمّ في الو□يات المتحدة عقب يوم الأرض في عام 1970،إذ أصبح نقاء الهواء يحظى بأهمية كبيرة وأصبحت سياسة نظافة الهواء إحدى السياسات المهمة في التنمية المستدامة ،بالرغم من عدم ظهور هذا المصطلح بعد.وفي ظل التزايد العالمي للسياحة في تلك المدة فقد ظهرت عدة تساؤ□ت عن كيفية الموازنة بين نقاء الهواء والتنمية السياحية ،وظهرت ثلاث أراء ناقشت هذا الأمر ،الأول كان اهتمامه بكيفية ضمان التنمية السياحية بصورة مستمرة في المناطق التي □ تطبق معايير نقاء الهواء في بيئتها المحيطة،أما الثاني فأكد على إمكانية التنمية السياحية أن تتواصل وتنمو بدون أن يترتب عليها إفساد نقاوة الهواء في المستقبل،أما الرأي الثالث و الأخير وا□هم الذي يهتم بمنع حصول تدهور شديد للمناطق البرية التي تتمتع بهواء نقي لم يتعرض للفساد جراء التنمية السياحية المتسارعة، وفي الحقيقة أن الآراء الثلاثة بوجه عام تقدم معايير قانونية لترشيد مقادير ضئيلة من الهواء النقي كل مرة وتقليل من كميات التلوث في الهواء[1] .

إن علماء المناخ بصفة عامة يتفقون على أن درجة حرارة سطح الأرض ارتفعت بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ، والتي تحبس الحرارة من الشمس،ويعد ثاني أكسيد الكربون (CO_2)احد أهم هذه الغازات والذي ينتج عند حرق الوقود ا□حفوري مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي (على سبيل المثال في مجا□ت الصناعة وتوليد الكهرباء ، والسيارات) ، وعندما تكون هناك تغييرات في استخدام الأراضي ،مثل إزالة الغابات.إذ أن تراكم غازات ا□حتباس الحراري وغيرها من CO_2 في الغلاف الجوي يسبب تغير المناخ العالمي.

---

[1] دوجلاس موسشيت ،مصدر سابق،ص15.

[*] لتقطير الومضي:وهي طريقة يتم فيها إمرار مياه البحر بعد تسخينها إلى غرف متتالية ذات ضغط منخفض فتحول المياه إلى بخار ماء يتم تكثيفه على سطح باردة ويجمع ويعالج بكميات صالحة للشرب (لذا يسمى بالتقطير الومضي ذات المراحل المتعددة)وتستخدم هذه الطريقة في محطات التحلية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة (30000م3).

ترتبط السياحة العالمية ارتباطا وثيقا مع تغير المناخ ،فالسياحة تنطوي على حركة الناس من بيوتهم إلى وجهات أخرى ، ويشكل ما يقارب 50 ٪ من حركة المرور ، والتوسع السريع للملاحة الجوية يسهم بنحو 2,5 ٪ من إنتاج ثاني اوكسيد الكاربون،بالتالي فالسياحة هي المساهم الأكبر في زيادة تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.كما أن السفر الجوي في حد ذاته يُعد مساهماً رئيساً في ظاهرة الاحتباس الحراري، فطائرات الركاب هي المصدر الأسرع نموا لانبعاث الغازات الدفيئة، ومن المتوقع أن يصل عدد الرحلات الدولية 1,6 مليار رحلة بحلول عام 2020 ، وهذا العدد ينذر بمخاطر كبيرة في المناخ ما لم تتخذ خطوات للحد من الانبعاثات.

يمكن للسياحة أن تسبب أشكال التلوث نفسها التي تؤديها الصناعات الأخرى (كتلوث الهواء، والتلوث بالنفايات الصلبة والقمامة ،والضوضاء،والتلوث البصري وغيرها)وفي ظل التنقل السريع والمستمر عن طريق الجو والبر نتيجة التزايد في أعداد السياح والتنقل بصورة كبيرة، إذ أن السياحة تمثل أكثر من 60% من السفر جواً،وقد أدى ذلك إلى تلوث الهواء جراء استخدام وسائل النقل السياحية بصورة كبيرة على الصعيد العالمي ولاسيما من انبعاثات غاز ثنائي اوكسيد الكربون المتصلة باستخدام النقل والطاقة .

أن التلوث البيئي بكميات كبيرة جراء انبعاثات غاز ثنائي اوكسيد الكربون الناجم عن الاستهلاك القطاعي للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي يعد احد المصادر الرئيسة لتلوث الهواء ،وقطاع السياحة هو احد القطاعات المسببة للتلوث وان كانت بنسب قليلة فقد بلغت نسبة انبعاثات غاز ثنائي أوكسيد الكربون من قطاع السياحة في مصر ما يقارب 9,4%عام 2008. وقد بينت الإحصائيات البيئية أن حصة الأفراد من انبعاثات هذا الغاز قد تزايدت في السنوات الأخيرة ولاسيما في الدول العربية ، إذ بلغ نصيب الفرد من غاز ثنائي اوكسيد الكربون في السعودية عام 2006 (15,46) طن بالمقابل كانت حصة كل من العراق ومصر(3,45،2,48)طن على التوالي، وسرعان ما تزايدت لتصل عام2008 إلى (16,57)طن في السعودية ،بينما وصلت في العراق(3,35)طن ومصر (2,69)طن ويعود تزايد حصة السعودية المرتفعة من الانبعاثات الغازية نتيجة لصناعات التعدين واحتراق النفط والصناعات الكيماوية الملوثة للجو والتي تطورت بشكل كبير في السعودية[1] أما العراق فضلا عن الأسباب السابقة فأن غبار صناعة السمنت والطابوق وروائحها بالاعتماد على الوسائل الإنتاجية التقليدية وعدم وجودمرسبات غبار في معظمها وتكرير النفط والعواصف الغبارية ووسائط النقل وزيادة أعدادها ،و ألأساليب المتخلفة لحرق وطمر النفايات المنزلية والنفايات الخطرة للمستشفيات ،وأن تجهيز الكهرباء إلى المساكن من خلال المولدات الصغيرة والفاقدة لشروط الكفاءة البيئية قد تسببت في تلوث الجو بشكل كبير[2].

[1] الأهداف التنموية 2009،المملكة العربية السعودية،ص76

[2] ساهرة دريول كاظم:تأثير تلوث البيئي على التنمية الصحية في العراق،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،كليةالادارة والاقتصاد،2003 ،ص41.

جدول (22)كمية ونصيب الفرد من ثاني اوكسيد الكاربون خلال المدة من 2006-2008

المصدر:من إعداد الباحثة با□عتماد على:بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع.http://data bank.org

أما في مصر فتشير الإحصائيات أنه نتيجة التزايد السكاني وزحمة المرور الذي أدى إلى زيادة عوادم

السنة / الدولة	2006		2007		2008	
	كمية ثنائي اوكسيدالكاربون (مليون طن)	نصيب الفرد من غاز ثنائي اوكسيدالكاربون (طن)	كمية ثنائي اوكسيدالكاربون (مليون طن)	نصيب الفرد من غاز ثنائي اوكسيدالكاربون (طن)	كمية ثنائي اوكسيدالكاربون (مليون طن)	نصيب الفرد من غاز ثنائي اوكسيدالكاربون (طن)
مصر	187	2,48	199	2,59	213	2,69
السعودية	338	15,46	397	15,57	433	16,57
العراق	101	3,45	100	3,36	103	3,35

السيارات هو السبب الأكثر أسهاما في تلوث الهواء فيسهم بنحو 33%أو أكثر من ملوثات الهواء، فضلا عن مساهمة القمامة والحاويات المكشوفة التي تزيد من تلوث الهواء و□سيما في المحافظات غير الملتزمة بالتشريعات النظامية [1].

أن التلوث البيئي وتلوث الماء والهواء وأكوام القمامة ، تمثل أكبر المخاطر على صناعة السياحة في مصر ، □سيما أن الأمر وصل إلى درجة أن مؤسسات دولية تحذر السياح من البقاء لأوقات طويلة في القاهرة بسبب تلوث الهواء [2]،ومن هذا المنطلق قامت وزارة البيئة عام 2005 ببدء زراعة الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى وهو حزام شجري كثيف يحيط بالطريق الدائري بطول 100 كم ويزرع به ما يقارب 500 ألف شجرة ويعتمد المشروع على ا□ستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة [3].

وتؤكد البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وتقارير البيئة الصادرة عن وزارة البيئة بان معظم مصادر ملوثات الهواء تجاوزت حدودها الوطنية، فمثلاً كان تركيز الرصاص في بغداد كان أعلى حد له 12,1 ميكرو غرام/ م ^{3} مقابل المعيار أو الحد المسموح به 5,1 ميكرو غرام/ م ^{3} لعام 2007 كما تجاوزت تراكيز مجموع الدقائق العالقة حدودها الوطنية 35 ميكرو غرام/ م ^{3} في بغداد طوال عام 2006 . ومما تجدر الإشارة إليه انه □ يتم قياس بعض تراكيز الملوثات لعدم وجود أجهزة قياس خاصة لها أو لعطل الأجهزة أن وجدت أو لعدم توفر بعض مستلزمات التحليل مما يجعلها من الأمور التي تعرقل العمل البيئي في العراق[4]،أما في السعودية فان منظمة الصحة العالمية تحذر بأن جميع المدن السعودية

---

[1] محمد صافيتا،مصدر سابق ،ص25.

[2] منى ياسين:التلوث يهدد السياحة في مصر ،بحث منشور على الموقع الالكتروني.http://www.aklaamun.com

[3] بيانات منشورة على موقع الهيأة العامة للاستعلامات .http://www.sis.gov.eg

[4] وزارة البيئة،الواقع البيئي في العراق،2006،ص43.

زاد فيها معدل العوالق عن المقياس الذي تقترحه(20 ميكروغرام /م^3) من 6إلى8أضعاف. أما مركز الرصد البيئي في مصر فأشار إلى أن المتوسطات السنوية لملوثات الهواء ارتفع بشكل كبير في البلد ففي القاهرة ارتفع متوسط الجسيمات الكلية العالقة إلى 582,38ميكوغرام /م^{3}وهو معدل يعادل ستة أضعاف المعدل المسموح به سنويا والذي يبلغ (90ميكروغرام/م^3) .

أن مشكلة طبقة الأوزون تعد أحدى المشاكل الحديثة في العالم،فقد ساهمت المواد النافذة للأوزون (مثل مركبات الكربون الكلورية والفلورية (الكلوروفلوروكربون) والهالونات) في تدمير هذه الطبقة. وقد تكون صناعة السياحة جزءا من المشكلة فتشير التقديرات إلى أن السياحة يمكن أن تسهم بنسبة تصل إلى 5,3%من انبعاث الغازات الدفيئة الصطناعية ويعزى إلى النقل 90% من هذه النسبة.ويتنبأ العلماء أنه بحلول عام 2015 سيكون السفر جوا سببا لنصف التدمير السنوي لطبقة الأوزون .إذ يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الأوزون مع الحكومات والصناعات بما في ذلك صناعة السياحة للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون والعثور على بدائل أكثر أمانا.

الجدول(23)كمية المواد المستهلكة المستنفذة لطبقة الأوزون الوحدة:طن

الدولة	مصر	السعودية	العراق
2006	1091,6	1612,6	1580,6
2007	860,8	1615,8	1836,3

المصدر:من إعداد الباحثة باعتماد على: اسكوا، اللجنة اقتصادية واجتماعية لغربي أسيا، مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة اقتصادية واجتماعية لغربي أسيا 2008-2010،2009،ص102.

ويختلف استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون اختلافا واسعا بين دول العينة، فحسب البيانات الجدول (23)فأن العراق أكثر البلدان استهلاكا للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون فقد ارتفعت كمية المواد المستنفذة لطبقة الأوزون من 1580,6طن عام 2006 إلى 1836,3 طن عام 2007بينما كانت السعودية اقل نسبة من ذلك وبكميات مرتفعة أيضا،فقد بلغت كمية المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لعام 2007مايصل إلى 1615,8طن بعد أن كان 1612,6 طن عام 2006.أما مصر فحرصت على تخفيض نسبتها وبكميات وصلت إلى 860,8طن عام 2007 بعد أن كانت 1091,6طن عام2006. لذا فمن الطبيعي توقع زيادة نسبة الملوثات والنفايات في المناطق ذات التركيز الأكثر للسياح، وتأخذ الملوثات أشكالها المعروفة إذ تزداد النفايات الصلبة والسائلة ، وتقدر بعض الدراسات كمية النفايات الناجمة عن كل سائح بمقدار كيلوغرام واحد في اليوم[1].

د- مؤشر هشاشة التنوع الحيوي والأنظمة البيئية الطبيعية:

[1] http://gdrc.org/uem/eco.tour/enu/index.

وهي مؤشرات مرتبطة بالأهداف المحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وحمايتها من التعرض لأي خلل أو آثار سلبية يمكن أن تصاحب حركة السياح خاصة وان هناك ملايين السياح والزوار الذين يتدفقون على المواقع السياحية الطبيعية وسيما المحميات والبيئات التي تتسم خصائصها بالهشاشة وتكون هذه الأهداف موجهة لمنع أي تغير في معطيات البيئة أو تشويهها أو استنزاف مواردها و كذلك المحافظة على مكونات البيئة وايكولوجيا المكان الذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان والبيئة، لذا لابد من توجيه عناية خاصة إلى قضايا التلوث المائي والهوائي والصوتي والتلوث البصري والنفايات الناجمة عن الحركة السياحية العشوائية. كما توجه عناية خاصة إلى موضوع القدرات التحملية للمواقع السياحية والأثرية بحيث تتناسب أعداد السكان الداخليين والخارجيين من هذه المواقع بشكل يحقق الأهداف الوطنية للسياحة المستدامة من خلال برامج المحافظة على المواقع والمباني التراثية و إجراءات الصيانة المستمرة والدورية والتعامل الرفيق بالبيئة ومعطياتها وخصائصها. فالمحميات الطبيعية بأشجارها ونباتاتها وحيواناتها تحتاج إلى أنواع من التعامل الراقي.

يمتاز الوطن العربي بتنوع كبير في موارده البيئية الحيوية والحضارية، ومعظم الأخطار التي تواجه التنوع الحيوي في الوطن العربي ناتجة عن مسببات متعلقة بالنشاطات الإنسانية والتنموية، سيما منذ بداية القرن الماضي.وتتلخص هذه الأخطار في تدهور الأراضي والزحف العمراني، وتوجه الاستثمارات نحو المناطق الغنية بالتنوع الحيوي، الرعي والصيد الجائر ،وقطع الأشجار ،والحرائق[1]. واستجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي،وضعت الدول العربية استراتيجيات وخطة عمل وطنية للتنوع الحيوي، فاتبعت كل دولة استراتيجيات خاصة باعتماد أسس الاستدامة في التنوع الحيوي ،ففي السعودية وضعت إستراتيجية تنموية تهتم بهشاشة التنوع الحيوي وأنظمة البيئية الطبيعية والذي انعكس بصورة ايجابية على ارتفاع نسب المحميات والغابات إلى المساحة الإجمالية للبلد. وتشير الإحصائيات أن حصة الفرد من المساحات الخضراء في اغلب المدن العربية تقل عن 5م2 وهي في القاهرة بحدود 0,75م2 وفي بغداد 4,6م2 ووفق الإحصائيات يجب أن لا تقل عن 22م2 لكل شخص [2].لذا يعاني الوطن العربي من نقص المساحات الخضراء مما يزيد من تلوث الجو .

جدول(24)مؤشر هشاشة التنوع الحيوي وأنظمة البيئية الطبيعية في مصر والسعودية والعراق بين 2007-2008

الدولة / السنة	مصر		السعودية		العراق	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
نسبة الغابات إلى	0,001	0,002	3,5	3,5	0,004	0,004

[1]نادية حمدي صالح:الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات)،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2003،ص24.
[2] محمد صافيتا :ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها،سماتها،مشكلاتها،الأفاق المستقبلية لتطويرها،جامعة دمشق،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،ص25.

مساحة الأرض%						
نسبةالمحميات الطبيعية إلى المساحة السطحية%	15	15	3 ,7	4,23	0,36	0,36

المصدر من إعداد الباحثة باعتماد على:

1) المملكة العربية السعودية الأهداف التنموية للألفية 2009، ،ص73.

2)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، 2010 لمحة إحصائية،ع2، 2010.

3) وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2010، ص55.

يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد، يتبين لنا من مقارنة عام2007 بعام 2008 أن السعودية البلد الذي أحرز اكبر قدر من النجاح في زيادة الغابات تليها العراق ثم مصر ،وبالرغم من اهتمام مصر بالتنوع البيولوجي وارتفاع المؤشر بنسبة0,01%وأصبحت تشكل 0,02% من مساحة الإجمالية للبلد عام 2008 أ أنها نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد . ويتميز توزيع الغابات في دول العينة بالتفاوت ، إذ تغطي نحو 3,5% من إجمالي المساحة في المملكة العربية السعودية و4% من إجمالي المساحة الكلية للعراق نتيجة كثرة التوجه العمراني الذي سلب الحياة الطبيعية حقها فقد أزيلت عدة غابات وبساتين جراء قيام مشاريع أروائية أو سكنية ،وتتعرض الغابات إلى كثير من انتهاكات والتعديات واستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرائق والأمراض،يحدث هذا الأمر في العديد من المناطق السياحية ذات القيمة العالية،إذ تزال الغابات من أجل بناء منازل للتصييف وفنادق لسد الطلب المتزايد على مدار الثلاثة عقود الماضية. أما المحميات فقد توسعت في مصر ،إذ أن أعلى معدل قد وصلت إليه 27 محمية تغطي مساحة 141668 وبنسبة 15% من المساحة الكلية للدولة إذ تغطي المحميات الطبيعية معظم النظم البيئية المميزة وتأوي أكثر من 20الف نوع من النباتات والحيوانات.تمثل المحميات الطبيعية في مصر نماذج من النظم البيئية ذات الأهمية التي تسعي الدولة إلي حمايتها والحفاظ عليها من عوامل التدهور ورفع كفاءتها كقاعدة وطيدة للتنمية والسياحة واستثمار المتواصل .أما السعودية فقد ارتفعت فيها نسبة المحميات إذ بلغت 16 محمية بمساحة قدرها 82,6الف كم2 أي نحو 4,2% من أجمالي مساحة الكلية،بينما في العراق لم تتعدَ 13 محمية بمساحات صغيرة لذا عليه كانت نسبة المحميات 0,36% من المساحة الإجمالية.وتشير الإحصائيات بهذا الخصوص إلى أن احتياجات السياح من

الحدائق والغابات التي قدرت من قبل المختصين بـ(10م2)من الحدائق و(100م2) من الغابات لكل سائح[1]. وعادة ما يؤدي إنشاء الفنادق والمنشآت الترفيهية وغيرها إلى زيادة الضغط على خدمات التخلص من مياه الصرف الصحي ولاسيما عندما يتضاعف عدد السكان داخل المقاصد السياحية عدة مرات في أوقات الذروة من المواسم السياحية،وعادة لا يتم بناء منشآت معالجة مياه الصرف لمواجهة الارتفاع الشديد في حجم هذه المياه أثناء أوقات الذروة.وبالفعل لوثت مياه الصرف الصحي البحار والبحيرات المحيطة بالمناطق الجاذبة للسائحين بشكل تسبب في تدمير الحياة النباتية والحيوانية،بينما يتسبب تدفق مياه الصرف الصحي في إلحاق الضرر الشديد بالشعاب المرجانية لأنه يحفز نمو الطفيليات بما يتسبب في تقليل نسب الأوكسجين بالماء.وفي النظم الإيكولوجية المائية يعني انخفاض معدلات الأكسجين، بأن تركيز الأوكسجين في لتر واحد من المياه لا يزيد على 2-3 مللي جرام وتشمل الآثار المباشرة لهذا النقص في معدلات الأكسجين قتل الأسماك ولا يؤدي هذا فقط إلى استنفاد مخزون الأسماك وتدمير النظام الإيكولوجي، بل يعد من الأمور غير المحببة للسكان المحليين كما يمكنه إلحاق الضرر بالسياحة المحلية.وفي الحقيقة هذا ما ظهر في مصر نتيجة لظهور أنماط سياحية جديدة مثل سياحة لغرض الغطس في الغردقة ،فقد أشارت إحدى الدراسات أن معدلات الغطس في الغردقة قد تراوحت ما بين (150-180)ألف زيارة وهو معدل يزيد عن معدلات العالمية للغطس في الموقع الواحد الذي يتراوح مابين(5-18)ألف زيارة للموقع ويعني ذلك هدر حقيقي للشعاب المرجانية يصل إلى 30% من الشعاب المرجانية لمسافة تمتد 180كم على طول ساحل البحر الأحمر وبكلفة هدر بيئي للشعاب المرجانية قدرت بما يقارب 64,8مليار جنيه وهذه تكلفة تفوق الإيرادات السياحية المتحققة من التنمية السياحية التي بلغت (6)مليار دولار عام 2004[2].لذا قررت وزارة الدولة لشؤون البيئة تنفيذ مشروعين كبيرين بتكلفة قدرها (423) ألف دولار ،وذلك للحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية وحماية التنوع البيولوجي في مصر في أطار تحقيق التنمية المستدامة في مجال صون الطبيعة والحفاظ على مواردها،فالمشروع الأول خاص بتنمية الموارد الساحلية والبحرية في البحر الأحمر وخليج عدن بتمويل قدره (275)ألف دولار لمدة عام واحد بهدف تقيم القدرة الاستيعابية لمناطق الغوص بالبحر الأحمر وتقليل مخاطر التلوث والملاحة البحرية بخليج عدن[3].

لذا فمن خلال توضيحنا إلى مؤشر البيئة تبين أنه يمكن تقييم آثار السياحة المستدامة على استهلاك الطاقة والمياه لقياس مدى وَقْع تدابير رفع الكفاءة على خفض الاستهلاك. استناداً إلى تقديرات عام 2010، جذب قطاع السياحة العربية نحو 59,2 مليون سائح، علماً أن متوسط استهلاك الطاقة لكل سائح يقيم مدة أسبوع يقدّر بـ798 كيلوواط ساعة، وهو أعلى من معدّل الاستهلاك في المنطقة بـ20%. لذا فإن

---

(1) أزاد محمد أمين النقشبندي،مصدر سابق، ص90.

(2)سلوى محمد مرسي فهمي:دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر بالتركيز على مدينة الغردقة،المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية،التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة،منظمة العربية للتنمية الإدارية،شرم الشيخ،مصر،2007.

(3)حسن احمد شحاتة،مصدر سابق،ص166.

المزج بين اعتماد تدابير كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجدّدة يُقدَّر أن يؤدي إلى خفض 45% من ا□ستهلاك، وهذا يُنقص 360 كيلوواط ساعة من استهلاك الطاقة للسائح الواحد في أسبوع واحد، أي ما يصل إلى 21300 مليون كيلوواط ساعة سنوياً في كامل المنطقة العربية. كما أن ذلك سيخفّض 52% من انبعاثات ثنائي أوكسيد الكربون. أما تدابير كفاءة المياه فسيكون من تأثيراتها خفض استهلاكها بنسبة 18%. وعلى افتراض أن متوسّط استهلاك المياه لكل سائح هو 300 لتر يوميّاً، فإن خفض 18% من استهلاك المياه سيوفّر على البلدان العربية صرف 22400 مليون لتر سنويّاً.

المبحث الثاني:المؤشرات الاجتماعية

في العقود الماضية كانت البحوث مركزة على قياس التاثيرات الاقتصادية والبيئية للسياحة ،وذلك لكون التأثيرات الاقتصادية سهلة القياس واهتمام الدولة فيها كبيراً لأنها ممول رئيس لميزانية الدولة ،أما التأثيرات البيئية فظهرت أهميتها في ريو دي جانيرو في جدول أعمال القرن 21في قمة الأرض 1992، ومؤخراً نتيجة الانعكاس الكبير للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي ؛ و لاسيما تأثيرها في السكان المحليين للبلدان المضيفة.وهذه التأثيرات الاجتماعية قد تكون حقيقية أو محسوسة لذا يجب وضع الإجراءات القادرة على قياس تلك الإبعاد،إذ أن تأثيراتها المباشرة والملموسة يمكن أن تقاس بالبيانات الموضوعية التي تحقق وجودها مثل تأثير السياحة على العمالة والتوظيف ولكن رضاء الشعوب المحلية تكون صعبة القياس [1].

وسنأخذ بعض المؤشرات القابلة لقياس تأثير السياحة على الجانب الاجتماعي،وهي:-

1-مؤشر الأمن :

يبين مدى انعكاس الأمن والسلامة على تدفق السياح ،ويقاس هذا المؤشر بعدد الجرائم إلى السكان المحليين أي(عدد الجنايات والجنح والسرقات المعلنة إلى عدد السكان)أو يقاس بعدد الجرائم إلى السياح (عدد الجنايات والجنح والسرقات المعلنة إلى عدد السياح).

أن تطوير السياحة والاهتمام بها يستلزم فرض النظام والأمان في أقاليم العرض السياحي لضمان تدفق السياح والتي تعني أن كثرة أفواجهم زيادة الدخل السياحي الذي ينعكس بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي أ انه بتزايد السياح في أقاليم محددة وبأعداد غير قليلة من السياح الموسرين خاصة سيشكلون بسلوكهم وإسرافهم عاملا مشجعاً على الجريمة ولاسيما السرقات [2]. أن الأمن والاقتصاد والسياحة عناصر مهمة لرقي والازدهار للدولة ، فلا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويزدهر بدون توافر عوامل الاستقرار والأمن فهي أدوات هامة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخارجية من اجل قيام المشاريع الإنمائية والصناعية والخدمية التي تستوعب كثيراً من الأيدي العاملة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الرفاهية والدخل الفردي، وتعد السياحة الشريان الأهم في صناعة الاقتصاد على استمرار الانتعاش والقوة التي تتمثل في زيادة المدخرات من العملات الصعبة فضلاً عن زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا نتيجة زيادة الاستهلاك اليومي للسلع من خلال كثرة الطلب عليها من قبل الفنادق والمطاعم السياحية بفعل الإشغال المتزايد من قبل السياح .

وحسب هذا المؤشر كان المعدل في أعلاه للعراق قياساً بدول العينة إذ بلغت نسبته في 2008 (407,053)جريمة لكل 100000نسمة بينما نجد في مصر قد وصل معدل الجرائم (الجنح والجنايات)

---

[1] Liz Fredine,and another: Development of a scale to assess the social impact of tourism with in communities ,National library Cataloguing in Publication data,Australia,2006,p1,p2.

[2] محمد خميس الزوكة:صناعة السياحة من المنظور الجغرافي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2008 ,ص289.

إلى 35,82جريمةلكل100000نسمة أما السعودية فتعد هي الأفضل بين الدول العينة إذ أن معدل الجرائم بلغت 39,08جريمة لكل 100000نسمة.

جدول(25) معدل الجرائم في مصر والسعودية والعراق لعام 2008

الدولة	عدد السكان	إجمالي الجرائم	معدل الجرائم لكل 100000نسمة
مصر	76000000	60940	35,82
السعودية	25370000	89872	39,08
العراق	32015000	130318(*)	407,053 (**)

المصدر :من إعداد الباحثة با□عتماد على:

1)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر :الكتاب الإحصائي السنوي 2008،ص336

2)بيانات منشور على الموقع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية.http://www.cdsi.gov.sa

*)تم احتساب من قبل الباحثة نظرا لعدم توفر البيانات.

**)تم استخراج معدل الجرائم في العراق لكل 100000نسمة من خلال المعادلة التالية=عدد الوفيات أو الإصابات/عدد السكان*100000

ومن متابعة البيانات في الجدول لتوزيع الجرائم ،يلاحظ أن ثمة تفاوت بين البلدان الثلاثة في معدل الجرائم من المجموع الكلي للجرائم ،كما أن هناك دو□ً اتسمت بمعد□ت جرائم عالية مثل العراق،إذ عند احتساب معدل الجرائم في أحدى المدن السياحية في العراق(كربلاء)تبين أن عدد الجرائم لعام 2009 كانت (3822)جريمة[1]وبذلك فان معدل الجرائم لكل 100000نسمة هو 377جريمة(*) وهو معدل مرتفع قياسا بمصر والسعودية ،وفي الواقع أن معد□ت الجرائم مرتفعة عن المعد□ت العالمية فقد صنفت الأمم المتحدة الدول المتأثرة بحا□ت الهشاشة والعنف بعدة مؤشرات منها أن تكون تلك البلدان ذات معد□ت تزيد عن 10لكل 100000 نسمة في السنة وعند مقارنة ما محسوب لكربلاء مثلاً لعام 2009 يتضح لنا بدون شك تأثير معدل الجرائم القائم في السياحة [2]،نتيجة المستوى ا□قتصادي المتدني والظروف السياسية غير المستقرة في تلك السنوات وتعد هذه الأسباب بالنسبة للدول الأخرى استثنائية .ولكون معد□ت الجرائم في مصر والسعودية منخفضة وتوفر الأمن نلاحظ توافد ملايين من السياح مما يولد للدولة دخلاً سياحياً يمثل مصدراً حيوياً من مصادر الدخل القومي بالنقد الأجنبي.

[1]بيانات غير منشورة من دائرة شرطة كربلاء،العراق،2010.

[*] تم احتساب معدل الجرائم من قبل الباحثة إذ عدد سكان كربلاء لعام 2010مايقارب(1013254)نسمة.

[2]البنك الدولي:الصراع والأمن والتنمية ،تقرير عن التنمية في العالم 2011،واشنطن،2011،ص39.

2-مؤشر الانعكاس الاجتماعي : وهو يقيس أثر السياحة في الشعوب المحلية من خلال مدى توفيرها نسب تشغيل وتقليص البطالة التي أصبحت أحدى المشاكل الكبيرة التي تواجه العالم التي بدورها تقلص من فجوة الفقر ولاسيما في الدول النامية.

تعد السياحة واحدة من اكبر القطاعات توفيراً للوظائف في مجالات عدة ومتنوعة ،إذ تعد صناعة كثيفة العمالة،فقد تراجع معدل البطالة في مصر إلى اقل من 8,3% ليصل عدد طالبين العمل إلى 1,9مليون عاطل عام 2008بعد أن كان 9%وبنحو 2,1مليون عاطل العام الماضي وذلك نتيجة لزيادة المشروعات السياحية القائمة براس مال وطني والأجنبي ،إذ وصلت الاستثمارات المحلية عام 2007 إلى 155مليار جنيه والأجنبي إلى 11مليار دولار بعد إن كانت اقل من نصف مليار دولار عام 2003[1].

جدول(26)نسبة العمالة في قطاع السياحة في مصر،السعودية،العراق لعام(2009)

مؤشر / الدولة	عدد المشتغلين بقطاع السياحة	إجمالي القوى العاملة	نسبة المشتغلين في قطاع السياحة إلى أجمالي القوى العاملة (%)
مصر	1500000	22975000	6,8
السعودية	478979	7820000	6,1
العراق	6065	1300719	0,5

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1)عادلة رجب:نحو تعزيز تنافسية السياحة في مصر،مركز المصري للدراسات الاقتصادية،2011،ص13.

2)الجهاز المركزي للتخطيط،وزارة التخطيط،المجموعة الاحصائية2009،ص88.

3)مركزالمعلومات والأبحاث السياحية(ماس):أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة2004-2010،2010، المملكة العربية السعودية،2010،ص5 .

فمن خلال البيانات تبين أن قطاع السياحة في السعودية وفرما يقارب 479فرصة عمل سياحية عام 2009 لتشكل ما يقارب 6,1%من إجمالي الفرص الوظيفية في المملكة ،بينما نجد مصر ساهم قطاع السياحة بنسبة 3, 5%،والسبب يعود إلى انخفاض نسب مساهمة السياحة في كل من البلدين إلا أنه في 2009 ازدادت أثار الأزمة المالية مما تسبب في تسريح عدد كبير من القوى العاملة في قطاع السياحة أو قيام غالبية الشركات السياحية بتخفيض الأجور والحوافز فضلا عن الأجازات الإجبارية [(2)]، أما العراق فكان الأقل حظاً فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة 0,5% ويعود السبب في ذلك لصغر حجم القطاع السياحي في العراق أدى إلى ضعف مساهمته في توفير فرص عمل رغم مساهمة القطاع الخاص بنسبة

[(1)]www.masress.com.

[(2)] ارنى كلو:تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر،منظمة العمل الدولية،مصر،2010،ص40.

تصل إلى 99%من أجمالي فنادق العراق[1]، فضلاً عن وجود العمالة الأجنبية في أغلب القطاع الفندقي كون معدلات أجورهم منخفضة مقارنة بالأجور المدفوعة للعمالة الوطنية .وقد بلغ إجمالي قوة العمل في مصر عام 2008 نحو 23.9 مليون فرد عام 2008/007 مقابل 22.01 مليون فرد في تعداد 2006. وطبقا للدراسات التي تشير إلى أن كل غرفة فندقية تخلق من 2الى 3 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة،يمكن أن نفترض عدد العاملين بالفنادق طبقا لمؤشر عدد الغرف السياحية ففي مصر مثلا بلغ عدد الغرف(177613)غرفة عام 2006،لذا فعدد العمالة المباشرة وغير المباشرة في القطاع السياحي تقدر بما يقارب(532839)عاملاً ، وفي ضوء الطاقة المتوفرة عام 2009فنجد أن الطاقة الفندقية تضم عددا من الغرف بما يقارب (214533)غرفة،وعند الأخذ بالقياس السابق نفسه فان حجم العمالة المباشرة وغير المباشرة في القطاع السياحي سيقدر بما يقارب (643599) عاملاً أي ارتفعت نسبة العاملين في الفنادق خلال مدة 2006-2009بما يقارب (21%).ويعد قطاع السياحة أيضا مشغلا رئيسا للشباب فقرابة 80%من أجمالي العاملين ينتمون إلى شرائح العمر التي تقل عن 45سنة، وما يقارب 38%من جميع العاملين في قطاع الفنادق تتراوح أعمارهم بين 15و25سنة،كما تتراوح أعمار 37% منهم بين 25و35سنة[2].

3-مؤشر الصحة العامة:يهتم هذا المؤشر بقياس تأثير النشاط السياحي في مستوى صحة الشعب المحلي(كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان،أو عدد المصابين بأمراض جنسية أو ضعف تغذية إلى عدد السكان).

جدول(27) معدل الأطباء والممرضين في مصر،والسعودية،والعراق لعام 2008

الوحدة:طبيب أو ممرض لكل 100000نسمة

الدولة	عدد السكان	عدد الأطباء	عدد الممرضين	معدل الأطباء	معدل الممرضين
مصر	76000000	66200	108716	8	15
السعودية	32105000	20580	34823	22	21
العراق	25370000	24802	55429	6	15

المصدر:من إعداد الباحثة باعتماد على:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي2008، مصر،ص336.

ففي مصر بلغ معدل الأطباء (8)أطباء لكل 100000نسمةبينما نجد في السعودية(21)طبيباً وممرضاً ويعود السبب في ارتفاع معدل الأطباء في السعودية لتواجد العديد من الأطباء الأجانب المقيمين في

[1]ماجد حميد ناصر العوادي:قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية ودورها في دعم الاقتصاد العراقي،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،بغداد،2011،ص119.

[2] برنامج الأمم المتحدة،تقرير التنمية البشرية2005،مصر،ص119.

المملكة مما يبرر توافد الكثير من السياح لغرض العلاج وهو يضيف إلى السعودية تنوع سياحي جديد،بينما في العراق كان معدل الأطباء والممرضين اقل من المعدلات الأخرى كون اغلب الأطباء قد هاجروا إلى خارج البلد نتيجة الوضع الأمني المتردي الذي جعلهم مهددين في عملهم وهي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي في البلدان الثلاثة والأهمية التي أولتها كل دولة لهذا قطاع،ففي الوقت الذي عملت مصر على منح القطاع السياحي مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ومنذ زمن بعيد، نجد أن العراق كانت له نظرة اتسمت بالتحفظ والتخوف في بعض الأحيان ولم يستفد هذا القطاع من الاهتمام المطلوب أ في وقت متأخر مما انعكس سلباً على النتائج المحققة في هذا القطاع.

المبحث الثالث:المؤشرات الاقتصادية

يشكل قطاع السياحة واحداً من أهم مصادر الدخل وتوفير فرص العمل لكثير من البلدان(حيث تشير بعض التقديرات إلى نسبة10%من مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي)وهو احد أسرع القطاعات نمواً في العالم ،على الرغم من تعرضه لكمٍّ هائل من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة.

1-مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

من المعلوم أن السياحة تلعب دوراً مميزاً في الحصول على العملات الأجنبية لدعم الاقتصاد الوطني ، وتحسين ميزان المدفوعات ،وبالنتيجة رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق رفاهيتهم ولاسيما الدول النامية ، فضلاً عن خلق منافع اقتصادية للبلدان التي يصدر السياح منها ، ولذلك لابد من تهيئة المناطق والمراكز السياحية لاستقبال هؤلاء السياح الخارجيين بالمستوى المطلوب، و وفي الجدول الآتي توضيح نسبة مساهمة قطاع السياحة في أجمالي الناتج المحلي

جدول(28) نسبة مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني لكل من مصر،السعودية ،العراق بين 2009-2008

الدولة	مصر			السعودية			العراق		
السنة	**الإيرادات السياحية مليارجنيه**	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)**	**مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي %**	**الإيرادات السياحية مليون** ريال	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بليون** ريال)	**مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي %**	**الإيرادات السياحية مليون دينار**	**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)**	**مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي%**
2008	54	895500	6	74,040	1771	4	155999	157026062	0,09
2009	34	994055	3,5	62,520	1385	4,5	200779	139330211	0,14

المصدر:من إعداد الباحثة باعتماد على:

1)البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،النشرة السنوية2010،ص77.

2)مركز المعلومات والأبحاث السياحية(ماس):نظرة على السياحة السعودية،دورية الكترونية،ع8، 2011،ص9.

3)ماجد ناصر العوادي،قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية ودورها في دعم الاقتصاد العراق،رسالة ماجستير،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،2011،ص108.

4)http://www.tourism.gov.eg

أما بالنسبة للدور الذي تقوم به السياحة في الاقتصاد الوطني، فيعد قطاع السياحة اكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد،ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العراق من الإيرادات السياحية مقارنة بكل من

مصر والسعودية بقيت صغيرة جداً،إذ نجد مصر تحقق ما يقارب 54مليار جنيه عام2008 ،أما السعودية تحقق ما يقارب 74مليارريال ،في حين كانت نسبة العراق ما يقارب (156) مليار دينارعام2008 ويرجع ضعف هذا المؤشر لعدم اهتمام الحكومات السابقة بقطاع السياحة مقارنة بدول الجوار،فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي والأزمات السياسية و الاقتصادية والحروب التي مر بها العراق على مدى ثلاث عقود التي أثرت سلبا على النشاط السياحي بشكل عام. وفي ضوء ما جاء في الجدول السابق والمتعلق بكل من مصر والسعودية ،لحظنا أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كانت قريبة من المتوسط أو المعدل العالمي (10%)خلال عام 2009.بينما كان العراق بعيدا عن المعدل العالمي كونه مازال في بداية نهوضه وعدد السياح فيه مازال متدنياً، إذ مصر كانت قريبة من المعدل العالمي 10%، ففي عام 2008 بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (6%) أما السعودية فكانت نسبة المساهمة فيها(4%) بينما في العراق كانت مساهمة القطاع اقل من المعدل العالمي، إذ قدرت بنسبة(0,09%) وهي نتيجة تعكس مستوى القطاع السياحي في البلدان الثلاثة.

2-الميزان السياحي:

تسعى الدول السياحية ولاسيما النامية في الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي وذلك لتحقيق فائض من العملات الأجنبية تستعين به في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لتسديد مدفوعاتها الخارجية،لذا فان السياحة تعد مصدراً من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة من خلال التأثير في صافي الميزان السياحي إيجاباً أم سلباً[1].

جدول(29)الميزان السياحي في مصر والسعودية والعراق عام 2009 الوحدة:مليون$

مصر	السعودية	العراق
7441	725	220

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1)Statistical year book OIC member countries 2009,Ankara,2010,p203.

2)مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية:أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة،2004-2010،ص4.

3)ماجد حميد ناصر العوادي،قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية ودورها في دعم الاقتصاد العراقي،رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،2011،ص125.

لغرض تقييم دور قطاع السياحة في أقتصادات بلدان العينة لابد من وصف ميزان السياحة كونه مصدراً لعائدات النقد الأجنبي،والجدول في الأعلى يصف الميزان السياحي في البلدان الثلاثة عام2009 ،ومن الملاحظ من الإحصائيات أن ميزان السياحة في بعض بلدان العينة يمثل نسبة عالية من عائدات السياحة الدولية،وهذا صحيح بالنسبة لمصر فقد حققت فائضاً في ميزانها الذي ساهم إيجابا في حصيلة ميزان

[1] رياض بن جليلي وآخرون:السياحة في الدول العربية ،مقوماتها ومكامن تنافسيتها،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،م10، ع1، 2008،ص12.

المدفوعات إذ يبلغ ميزان السياحي (7441) مليون دولار بفضل إيراداتها السياحية الوافدة المرتفعة، وفي السعودية كان (725)مليون دولار اعتماد السعودية على إيرادات النفط بشكل اكبر وضعف اهتمامهم بهذا القطاع ،أما العراق فيعاني من عجز كبير في الميزان السياحي فما زال معدل إيراداته منخفضاً جدا، ويعود السبب في ذلك إلى أن اغلب الوافدين من الجنسية الإيرانية وان أنفاق السائح الإيراني يتميز بانخفاض بالنسبة للعراق كون سعر صرف العملة الإيرانية قد أصابها تذبذبات شديدة مما سببت تدني مستوى مستحصلات السياحية للجانب العراقي،فضلاً عن انخفاض المستوى ألمعاشي للسائح الإيراني فضلا عن ذلك قلة الوافدين من الجنسيات الأخرى ومنها العربية (السعودية ،الكويت، ...الخ) أدى إلى عدم تنوع مصادر الدخل الأجنبي للعراق بينما مصر والسعودية هما ذات ميزان سياحي فائض نتيجة تزايد عدد الوافدين إلى البلدين مما خلق تنوعاً في مصادر لدخل.

المبحث الرابع:ايجابيات وسلبيات المؤشرات

أ- ايجابيات المؤشرات البيئية:

1. تبين المؤشرات البيئية الطاقة الاستيعابية للبيئة ،إذ تحدد الاستخدام السياحي الأقصى لأي دولة أو إقليم أو منطقة دون أن يسبب هذا الاستخدام الضغط على الموارد الطبيعية وعدم رضا السكان المحليين ونقص في رضا الزائرين أيضا.
2. يبين مؤشر استخدام الأرض،الحد الذي يؤدي تجاوزه إلى أن تصبح مساحات الأراضي غير قادرة على استيعاب أعداد السائحين دون تدهور في التجربة السياحية.
3. يبين مؤشر هشاشة التنوع الحيوي مدى الاهتمام بالاستدامة البيئية وفقدان الحد المسموح بالتنوع الحيوي فان الاهتمام بالغابات والمحميات واستدامتها يخلق قيمة اقتصادية إذ أن استخدامها واستغلالها توفر عوائد اقتصادية للبلد.
4. أنها تبين اثر المجموعات الكبيرة من السياح في أنها تسيء إساءة بالغة إلى البيئة الطبيعية فضلاً عن أنها تؤدي إلى تدهور الموارد الحضارية في الدولة بشكل سريع.
5. استجابة للتحديات التي تواجه دول العينة وتزايد ندرة المياه مع تواصل تزايد عدد السكان وتبني التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ،إذ سعت الدول إلى أعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة كونها تستهلك القسم الأكبر من المياه أما الاستخدامات الأخرى للمياه (المنزلي،الصناعي،السياحي،التجاري) تواجه الخطر الحقيقي لأنها تستهلك في مجموعها سوى 13% من الموارد المائية،والبحث عن موارد مائية جديدة غير تقليدية وسيما القيام بتحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة يخفف من مشكلة ندرة المياه.
6. تبين المؤشرات البيئية الخطر الذي تتعرض أليه دول العينة في المستقبل بشأن نضوب المياه فمثلا تبين الإحصائيات العالمية بأنه من المتوقع أن يصل إجمالي كميه الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2017 إلى 71,4مليار م3 مقابل احتياجات مائية تصل إلى 86,2 مليار م3 للعام نفسه،أي أن هناك نقص 14,8مليار م3مصحوباًتزايد في عدد السكان وأعداد السياح.
7. أن زيادة معدل الطلب على مياه الشرب والكهرباء والإسراف في استهلاكهما نتيجة لتدني الوعي البيئي لدى السائحين،أدى إلى تسريع خسارة المياه وفقدان كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية لذا تقوم المؤشرات البيئية بتوعية السائحين عبر برامج وأنظمة تهدف إلى الترشيد من استخدام المياه والكهرباء سواء بشكل قسري أو طوعي للمنشات السياحية.
8. تحاول المؤشرات البيئية السيطرة على معدلات إنتاج المخلفات الصلبة (القمامة) نتيجة الزيادة في أعداد السكان وكذلك لطبيعة البرامج السياحية وظروف السائح ووعيه البيئي، من خلال معالجة المخلفات الصلبة بأساليب اقل تأثير بالبيئة.
9. أضف إلى كل ما سبق أن عناصر البيئة الطبيعية ليست فقط المعنية بالتلوث، فللسياحة آثار على ثقافة المجتمعات المحلية وسلوكيات الفرد.

ب-سلبيات المؤشرات البيئية.

1. تعد المؤشرات البيئية محدداً من محددات النمو السياحي الذي إذ تجاوزه فيعني ذلك انه سوف تحدث التنمية السياحية تدهوراً في الموارد النادرة.
2. تعاني الدول العربية من معدلات فقر كبيرة لاسيما في مصر والعراق،وإذ ما تجاهلت الاستدامة البيئية وتبنت السياحة التقليدية غير المنضبطة التي تشكل تهديدات محتملة للكثير من المناطق الطبيعية فقد تؤذي السكان المحليين كون اغلب الفقراء تعتمد في دخولها على الموارد الطبيعية والخدمات البيئة .
3. تعد السياحة ملوث كبير للتربة ولاسيما تربة الشواطئ والغابات والمحميات ويعود السبب في ذلك أن الأعداد الكبيرة من السياح التي تتركز حركتهم في فصل الصيف واهتمامهم بالمناطق الرطبة كالغابات والشواطئ ينتج عنها استخدام وضغط كبير على رمال الشاطئ وعلى الغابات نتيجة لما يتركه السائح من فضلات وسوء استخدام لخدمات المقصد.

ب-مؤشرات الاجتماعية:

على الرغم من أن كل بلد يواجه تحديات مختلفة في قطاع السياحة،فكل دولة لها معالم سياحية وإمكانات مادية مختلفة،عليه لابد من التركيز على قطاع السياحة لتخفيف من مشكلتي البطالة والفقر كونهما احد التحديات التي تواجه نشاط السياحي،فقد تبين من خلال المؤشرات الاجتماعية أن التوسع الكبير في السياحة الدولية أدى إلى خلق فرص عمل وتقليل من معدلات البطالة والفقر اللتان تعدان أكبر المشاكل التي تواجه بلدان العينة،فإمكانية السياحة في خلق فرص عمل أما بشكل مباشر من خلال الفنادق والمطاعم وسيارات الأجرة أو بشكل غير مباشر من خلال توفير البضائع والخدمات الضرورية للنشاطات المتصلة بالسياحة فتمثل السياحة وفق منظمة السياحة العالمية ما يقارب 7% من أجمالي العاملين في العالم. أذن مؤشر الانعكاس الاجتماعي لا يشير إلى الفوائد الاقتصادية للسياحة بسبب الأجور والحوافز المقدمة إلى العاملين وإنما إلى تخفيف من حدة الفقر والوصول للعدالة الاجتماعية عن طريق دعم الاقتصادات المحلية وإيقاف الهجرة من الريف إلى المدينة.

ومن سلبيات المؤشر الاجتماعي انه رغم الايجابيات المتعددة للسياحة أن أنها لها ميزة في سماتها بأنها تعرف بموسميتها أو فصلية صناعة السياحة وهذا ناتج عن تزامن حركة السياح العالمين صيفا مع الأجازات الصيفية فتشير الإحصائيات العالمية أن عدد السياح الوافدين صيفا هم بمقدار 75%من مجموع العدد السنوي،وهذا يؤدي إلى أن الفصول الأخرى يقل فيها عدد السياح مما ينتج عن ذلك عمل مؤقت للعاملين وعدم تشغيل الفنادق بطاقتها القصوى في باقي أيام السنة.

في ظل اهتمام الدولي بالتنمية البشرية والاجتماعية والنهوض بالقطاع الصحي الذي يعتبر من أولويات الدول،أيمانا بأهمية الرأس المال البشري وضرورة توفير الصحة للجميع،فلابد تواجه العناية بتحسين واقع

الصحي من زيادة أعداد الأطباء والممرضين والمؤسسات الصحية لتغطية الحاجيات السكان المحليين والسياح في الآن واحد.

ج-المؤشرات الاقتصادية:

للسياحة دور أساسي في إنعاش الاقتصاد الوطني وهي أداة لتحقيق التنمية المتوازنة ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات، فيبين المؤشر الاقتصادي أن النقود التي ينفقها السائحون علاوة على تصدير واستيراد البضائع ذات الصلة بنشاط السياحي من العوامل التي تجلب الدخل للنظام الاقتصادي للبلدان المضيفة ،فضلا عن ذلك تعد السياحة احد أهم مصادر تحويل العملات لمل يقل عن 38%من دول العالم[1]،كما تشجع الدخول المستحصلة من السياحة على تحسين البنية التحتية من خلال خلق شبكات مياه وصرف الصحي وكهرباء وطرق وهو الأمر الذي من شانه أن يحسن من جودة الحياة بالنسبة للسكان المحليين.

كان للأحداث التي شهدتها الساحة العالمية عامة والعربية خاصة منذ عام 2001 تأثيراً عميقاً على قطاع السياحة في العالم وانعكس بشكل سلبي على السياحة العربية.وقد تم اتخاذ إجراءات فورية من قبل الحكومات القصد منها الحد من انعكاسات ووضع تدابير خاصة لمساندة المؤسسات السياحية بتمكينها من أعادة جدولة خططها السياحية والتي ظهرت نتائجها بشكل إيجابا على المؤشرات السياحية من إيرادات السياحية وعدد ليالي التي يقضاها السائح وعدد الوافدين للدول العربية وبزيادة مساهمة قطاع السياحة في بالناتج المحلي الإجمالي إلى9,6 عام 2011[2].

[1] http://www.world-tourism.

[2] World Travel& Tourism council 2010-2011.

الاستنتاجات:

لقد توصلت الرسالة إلى النتائج التالية:

1. السياحة صناعة متكاملة يعتمد جوهرها على العلاقة بين السائح وبيئة البلد المضيف،والآثار المتبادلة بينهما،واهم العوامل التي تؤثر في النشاط السياحي ومدى تأثر السائح بالظواهر والعوامل الطبيعية والبشرية خلال مدة أقامته التي تقل عن 24ساعة.
2. لقدشهد العالم نموا منظير ا في السياحية الدولية خلال المدةمن1950-2010 إذ تزايد عدد السائحين من 25 مليون سائح عام 1950 إلى أكثر من 940 مليون سائح عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 4%خلال المدة، كما ارتفعت العوائد السياحيةمن 2 مليار دولار إلى 942مليار دولار خلال المدة نفسها أي مايعادل متوسط معدل سنوي 11%.
3. أن التنمية السياحية المطلوبة حاليا هي التنمية السياحية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية من الستنزاف والستغلال الخاطئ لها ومن ثم تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمقبلة في الستمتاع بالموارد الطبيعية والحضارية والسياحية المختلفة.
4. كان هناك اهتمام متزايد ومتطور بدرجات كبيرة في مجال صناعة السياحة في مصر والسعودية وهذا مالمسناه من خلال مستوى الالتزام بإستراتيجية التنمية السياحية إذحاولت أن توفر العرض السياحي الكافي والمتطوروخلق بيئة نظيفة.
5. لم يحض قطاع السياحة في العراق بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،بينما نجد في مصر والسعودية أن قطاع السياحة وضع ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
6. سعت كل من مصر والسعودية إلى تنويع منتجاتها السياحية عبر سياسات سياحية مفصلة تهتم بتنويع وتوفير منتجات سياحية تنافسية في حين مازال العراق يعاني من تخلف في هذا الميدان ويعتمد بشكل كبير على السياحة الدينية.
7. هناك قصور كبير في العرض السياحي في العراق من حيث العدد الإجمالي للفنادق السياحية بمختلف تصنيفهاوالأسرة والغرف من جهة والخلل في توزيع هذا العرض من جهة أخرى.
8. ضعف طاقات الإيواء السياحي في العراق إذ لم تتجاوز (23348)غرفة عام2009 مع تزايد

الطلب السياحي،بينما نجد مصر قد حققت طاقات إيوائية وصلت إلى ما يقارب (214533) غرفة للعام نفسه.

9. رغم أهمية قطاع السياحة وفرص نجاحه الكبيرة فيمصر والسعودية إلا أنه مازال قطاعا بكراً لم يعطي ثماره المرجوة للاقتصاد الوطني وفق مايمتلكه من مقومات سياحية ،إذ تمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجماليبنسبة متدنية كما أن حجم مايستوعبه من القوى العاملة منخفض،نتيجة لعدم توفر بيئة استثمارية ملائمة لنمو قطاع السياحة بالشكل المطلوب.
10. أن التنمية السياحية المستدامة التيتحققت في مصر مهددة بخطر الفشل كون أهم المؤشرات البيئية تؤكد استمرارها مثل شحة المياه وتلوث الهواء وفقدان التنوع الحيوي في بعض المناطق السياحية،أما السعودية فكانت الأفضل فالمؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية تعد جيدة،أما العراق فانه حالياً بعيدة عن تحقيق التنمية السياحية المستدامة فالمؤشرات كلها تدل على سلبية الأمر فالبيئة ملوثة إضافة إلى عدم توفر موارد الطاقة بشكل كافي وعدم تحقق الوضع الأمني المستقر قدساهم في محدودية الدخل السياحي وقلة العاملين في القطاع السياحي.

التوصيات:في ضوء الاستنتاجات تم التوصل إلى التوصيات الآتية:-

1. تبني إستراتيجية تنمية سياحية مستدامة تهدف إلى الحفاظ على التراث البيئي والتاريخي والثقافي للعراق عبر إجراءات وبرامج خاصة للقيام بها.
2. العمل على وضع خطة استثمارية واضحة في مجال السياحة نستطيع من خلالها تطوير العرض السياحي كما ونوعا وذلك من خلال التوزيع العادل للاستثمارات في جميع محافظات البلد.
3. وضع أهداف وبرامج عمل محددة من اجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة ضمن خطط واستراتيجيات التنمية القومية وذلك بإشراك القطاع الخاص كونه احد الأطراف المعنية والمهمة وتشجيعه على الاستثمار بالمشاريع السياحية والمشتركة لاسيما في بناء المطارات والفنادق الضخمة ورفع جودة الخدمات السياحية.
4. الاهتمام بالسياحة الداخلية وتطوير المرفق السياحية وتحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة وتشجيع ألانماط الجديدة من السياحة وتهيئة المستلزمات الكافية لها.
5. تحسين جودة وكفاءة البنى التحتية في العراق والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والطرق والمرافق العامة والمطارات ووسائل النقل والموصلات واللوائح المنظمة للتأشيرات من اجل تقديم خدمات سياحية على مستوى عالمي.
6. يمكن الاستفادة من تجارب مصر والسعودية كونها من الدول التي لها رصيد سياحي كبيروقد وفقت في المحافظة على تراثها الطبيعي والتاريخي والبيئي ،وان أتباع العراق لبعض جوانب إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لهذه الدول وعبر مراحل محددة سيسهم وبشكل كبير في تنمية قطاع السياحة في العراق واستقطابه شرائح سياحية جديدة وخلق سوق سياحي جديد.
7. إن أتباع تنمية سياحية مستدامة في العراق سيحقق دخول سنوية مرتفعة للدولة نتيجة لتنوع المنتج السياحي وتوفير فرص عمل كبيرة للسكان المحليين.
8. الاهتمام بالسياحة كونها تستخدم كمحرك لعملية التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا ونخصُ بالذكر منطقة الاهوارلكونها تمتلك المصادر والموارد السياحية لجعلها مركزاً للسياحة البيئية التي يمكن أن ترفع من المستوى ألمعاشي للمنطقة وتزيد من أهمية المنطقة في العراق .

9. الاهتمام بوسائل النقل والموصلات التي تعد من أهم مرتكزات التنمية السياحية ،فان تسهيل حركة السائحين يعد عاملا أساسيا في تطوير حجم السياحة الدولية الوافدة والتي تأتي من خلال توفير خطوط النقل بأشكالها المختلفة إلى المقاصد السياحية المختلفة عبر الوطن.
10. العمل على توفير الوضع الأمني المستقر،إذ أن تناقص التدفقات السياحية باتجاه العراق خلال السنوات الماضية يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية فهو عامل شديد التأثير على الطلب السياحي المحلي والدولي.
11. ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزةالمسئولة عن السياحة،كون تطوير قطاع السياحة لا يقع على عاتق وزارة السياحة فقط بل من خلال دعم عدة وزارات كالداخلية والنقل والصناعة والمالية وغيرها من الوزارات التي لها الدورالكبير في تنشيط حركة السياحة في البلد،لذا لابد من وجود تنسيق بين هذه الوزارات لتنفيذ إستراتيجية التنمية السياحية.
12. توفير إدارة بيئية سليمة للمخلفات الصلبة من خلال التداول الأمن للمخلفات وتقليل كميتها وتدويرها والاستفادة منها ومعالجتها بطرق سليمة لاتضر بالبيئة وصحة الإنسان ولاسيما النفايات الخطرة والمشعة التي تنتج من المنشات الصحية،باستخدام تقنية سليمة آمنة.
13. معالجة مخلفات الصرف الصحي والصناعي والزراعي وإعادة تدويرها لسد الطلب الحاصل على المياه،إذ يمكن أعادة استخدامها للإرواء الزراعي مما يعني تخفيض مستويات الطلب على المياه وتوفير كميات إضافية من المياه النقية للسكان والسياح الوافدين إلى البلدان السياحية.
14. في ظل تهديد نضوب الموارد المائية وضغط الأنشطة السياحية من جهة وضغط التزايد السكاني من جهة أخرى لابد من أتباع طرق وبرامج لترشيد استهلاك المياه ووضح حدود استهلاك السكان والسيطرة على حجم السياح الوافدين بصورة غير نظامية عبر وسائل الأعلام لنشر ثقافة ووعي أساليب ترشيد المياه.
15. التركيز على ضمان سلامة التنوع البيئي في دول العينة لاسيما في العراق وذلك من خلال توسيع مساحة الغابات والمساحات الخضراء لما لها من تأثير كبير في حماية البيئة وهي من العناصر الأساسية في ضمان التنمية السياحية المستدامة.
16. ينبغي على وزارة السياحة صياغة إستراتيجية عامة لقطاع السياحة،وأن يتمّ أعدادها بمشاورة الوزارات الأخرى المختصة والجهات ذات العلاقة وبالتعاون الوثيق معها،لأن المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة وإدارةالنفايات والبنى التحتية لا تقع جميعها ضمن اختصاصات وزارة السياحة.لذا لابد من وجود تنسيق في السياسات بين الوزارات والدوائر لتعزيز السياحة المستدامة.

الملاحق

الملحق (1)الأعداد السياح الأجانب الوافدين إلى العراق من 2000-2010

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عمان	79								121	83	22
لبنان	22								129	1916	4466
البحرين	-								2959	6258	7021
الامارات	40								-	35	45
قطر	-								50	12	
المغرب	1								-		
السودان	-								-		
فلسطين	-								-		
الاردن	1								-		130
الجزائر	1								-		
السعودية	-								1075	2423	2490
الكويت	-								192	94	820
يمن										26	
الخليجية	-								145		
سوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	104
المجموع	144								4671	10847	15179
الدول الاسيوية	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
ايرانية	172887	288629	348362	46256	-	1376	266922	504972	840362	1161541	1413792
الهندية	7730	6974							6031	13876	13860
تايوان										9	
باكستان	7462	384							5771	18004	13815
افغانستان	2603	34							234	382	1673
اذربيجان	64	8							739	7717	2246
سريلانكا	16	3							7		
كوريا جنوبية	80										
اندنوسيا	16										34

تايلاند	17										
ماليزيا	36	1									
سنغافورة	106										
اوزباكستان	1										
اليابان	2										1
الصين	26										
الفلبين	1										
بنغلادش	173										11
النيبال	11										
روسيا	3										
المجموع	191234										1445432
الدول الاوربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
برطانيا	757										27
المانيا	919										
فرنسا	183										
ايطاليا	274										
سويسرا	70	6									
سلوفكيا	1										
برتغال	3										
تركيا	112										1209
سويد	19										
هولندا	98										
نرويج	26										
نمسا	135										
دنمارك	1										
ايرلندا	-										1
بلجيكا	17										
روسيا	-										
شيشان	-										
المجموع	3515										1237

الدول الامريكية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
امريكا											24
كندا											6
الارجنتين											
المجموع											30
الدول الافريقية	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
تنزانيا	282	6								2	
نايجيرية										19	
كينيا	109										
جنوب افريقيا	218	8									
مدغشقر	5									3	
موريسيوش	4										44
غينيا	-										
ملكاش	48										
المجموع	666	14								24	44
دول اخرى	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
استراليا	34	5	-	-	-	-	-	-	-	-	
المتعددة	-	-	-	-	-	-	-	-	5805	48286	55925
المجموع	34	5	-	-	-	-	-	-	5805	48286	55925
المجموع الكلي	196051	296132	348362	46256	-	1376	266922	504975	863657	1261921	1517766

المصدر:الهيأة سياحةبغداد،شعبة الاحصاءات،2011.

المصـــادر

و

المراجع

المصـادر

أولا : المصادر باللغة العربية

أ- الكتب والمراجع

القران الكريم

1. إبراهيم ،وفاء زكي: دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر ، 2006 .
2. أبو داود ،عبد الرزاق سليمان ، زعزوع ،ليلى بنت محمد :السياحة والترويج في جدة (المفاهيم والسياسات والموارد)،دار العربية للعلوم، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، ، 2007 .
3. الأمام، محمد محمود:السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي ، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،مجلد الأول، بيروت،لبنان ،2006 .
4. الأنصاري، أبن منظور: لسان العرب ، دار الكتب العلمية ، مجلد الثاني،الطبعة الثانية،بيروت،لبنان ، 2003.
5. د0الانصاري،رؤوف محمد علي:السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار،مطبعة هادي برس،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،2008.
6. الأنصاري، نعيم محمد علي :التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية،دار دجلة لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2009.
7. د.البسيسي ،ماهر عبد الخالق :مبادئ السياحة،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، قاهرة، مصر ، 2001 .
8. د.بظاظو، إبراهيم خليل :التخطيط والتسويق السياحي ، دار الوراق لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2009 .
9. د.بظاظو،إبراهيم خليل:الجغرافيا السياحية:تطبيقات على الوطن العربي،مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2010.
10. البكري، فؤاد عبد المنعم :التنمية السياحية في مصر والعالم العربي الاستراتيجيات والأهداف والأولويات،عالم الكتب ،القاهرة،2004.
11. البنا،محمد :اقتصاديات السياحة والفندقة ، دار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر،2009
12. بيج ،ستيفن :إدارة السياحة،ترجمة خالد العامري،دار الفاروق للاستثمارات الثقافية،مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم ،القاهرة،مصر، 2008
13. د. توفيق ،ماهر عبد العزيز:صناعة السياحة،دار زهران،عمان الأردن،1996
14. حسنين ،جليلة حسن :دراسات في التنمية السياحية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006.

15. د. الحميري ،موفق عدنان :إدارة القرى والمنتجعات السياحية:تحليل وظيفي وأفاق مستقبلية ،دار الوراق للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن ،2008.
16. الحميري ،موفق عدنان عبد الجبار:أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، دار الوراق لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،عمان ،الأردن ،2010.
17. د. الحوري، مثنى طه ، إسماعيل ،محمد علي الدباغ :اقتصاديات السفر والسياحة ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2001 .
18. الخربوطلي، صلاح الدين :السياحة صناعة العصر،دار حازم لتوزيع والنشر،الطبعة الثانية، دمشق،سوريا ، 2002 .
19. الخضيري ،محسن احمد :السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى، القاهرة،مصر ،2005.
20. الخواجة ،علاء محمد :العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،مجلد الأول، بيروت،لبنان ،2006 .
21. دانيال،بنيامين يوخنا:المغريات السياحية ،دار أدي شير للنشر والإعلام،الطبعة الأولى، اربيل،العراق،2006.
22. الرماني،زيد بن محمد:دراسات اقتصادية (الإنسان، البيئة، التنمية، الإسراف، التبذير،الفقر، الفقراء) دار طويق الرياض،ط1، 2003، 14.
23. زهران ،هناء حامد :الثقافة السياحية وبرامج تنميتها،عالم الكتب،الطبعة الأولى،القاهرة ،مصر ،2004.
24. الزوكة، محمد خميس:صناعة السياحة من المنظور الجغرافي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2008.
25. سلام ،عماد صالح :إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة،ابوظبي،2002.
26. السيد،مصطفى كامل: التنمية والبيئة،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، الأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول ،بيروت ،لبنان ، 2006 .
27. الشرقاوي، فتحي محمد ، حنفي ،لمياء السيد :الاتجاهات الحديثة في السياحة،دار المعرفة الجامعية،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر ،2008.
28. د.صالح،غادة:اقتصاديات الفنادق،دار وفاء الدنيا للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى،الإسكندرية،مصر ،2007.
29. الصعيدي،عصام حسن :نظم المعلومات المحاسبية،دار الراية لنشر والتوزيع،الطبعة

الأولى،عمان،الأردن،2011

30. د.الصيرفي،محمد:السـياحة والبيئـة بـين تـأثير والتـأثر،دار الهنـاء لنشـر والتوزيع،الطبعـة الأولى،الإسكندرية،مصر ،2009.

31. د. الطائي، حميد عبد النبي أصول صناعة السياحة ،دار الوراق لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان ،الأردن، 2009 .

32. الطبطبائي، محمد حسين :تفسير الميزان ج9، مؤسسة الأعلى ، الطبعة الأولى، بيروت،لبنان، 1997 .

33. د. الظاهر، نعيم ، اليأس، سراب :مبادئ السياحة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،سلسلة السياحة والفندقية ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن . 2001

34. عـاطف ،أكـرم :السـياحة البيئيـة الأسـس والمرتكـزات، دار الرايـة، الطبعـة الأولى،عمـان، الأردن،2009.

35. د. العاني، رعد مجيد:تكنولوجيا التنظيم السياحي،دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،الأردن ، 2008 .

36. د. العاني، رعد: الوجيز في الجغرافيا السياحية وسياحة المخيمات، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،عمان، الأردن ، 2005 .

37. عبودي،زيد منير:السياحة و الفندقة،دار الكنوز المعرفة العلمية ،الطبعة الأولى،عمان،الأردن ، 2007

38. العقيد ،مرزوق عايد وآخرون :مبادئ السياحة،أثراء لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2011

39. د.علام ،احمد عبد السميع :علم الاقتصاد السياحي ، دار وفاء الدنيا للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى، الإسكندرية،مصر، 2008 .

40. د. عمران،إسماعيل:تنمية السياحية بالمغرب واقع وإبعاد ورهانات ، دار الأمان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الرباط،المغرب ، 2004 .

41. د. غنيم،عثمان محمد ، أبو زنط، ماجدة احمد: التنمية المستديمة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2007.

42. د.فؤاد، نشوى :محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة،دار الوفاء لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الإسكندرية ،مصر ، 2008.

43. د. القريشي ،محمد صالح تركي :علم اقتصاد التنمية ، أثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2010 .

44. د. كافي، مصطفى يوسف :صناعة السياحة والأمن السياحي ، دار رسلان لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، دمشق ، سوريا ، 2009

45. مسعد، محيي محمد :الاتجاهات الحديثة في السياحة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر ، 2008 .

46. مصطفى ،عدنان ياسين :التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب،دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة ،الطبعة الأولى، بغداد ، 2001 .

47. د.مقابلة،احمد محمود:صناعة السياحة ،دار الكنوز المعرفة لنشر ، الطبعة الأولى ،عمان،الأردن ، 2007 .

48. د.ملوخية،احمد فوزي:مدخل إلى علم السياحة،دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى،الإسكندرية، مصر، 2008.

49. د. النسور،أياد عبد الفتاح: اسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية ، مفاهيم وطرائق ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008 .

50. د. النهرالمهيرات، بركات كامل:الجغرافيا السياحية الأقاليم السياحية في العالم،مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان ،الأردن،2011.

51. نولس ،تيم وآخرون:عولمة السياحة والضيافة، ترجمة عبد الرحمن،دار المؤيد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الرياض،السعودية،2004.

52. وفا،عبد الباسط :التنمية السياحية المستدامة،دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ،مصر ، 2005

ب- الاطاريح والرسائل الجامعية

1- آغا، إبراهيم عباس جاسم :الأبعاد الاقتصادية للنشاط السياحي للمدة 1990-2001 مع رؤية مستقبلية،رسالة ماجستير في الدراسات المستقبلية،المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،جامعة المستنصرية،بغداد،2004.

2- حسن،تغريد سعيد:المدن الحضارية و أثرها في تطوير حركة السياحة الثقافية في العراق ، رسالة ماجستير في السياحة والادارة الفنادق، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1997 .

3- الربيعي،علي مهدي داود سلمان :التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في البلدان الأسيوية مختارة، رسالة ماجستير في الإدارة والاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009 .

4- ساجت،مهدي صادق:الإبعاد التنموية في استثمار اهوار جنوب العراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2010 .

5- سماقه بى ،أيوب أنور حمد: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع أشارة خاصة لحالة محافظة اربيل، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2006 .

6- عبد الله، إدريس سليمان :العوامل المؤثرة في تطوير السياحة في محافظة اربيل وتحليلها ،دراسة ميدانية للمدة2004-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين ، 2005.

7- العبدلي، خالد عبد الحميد عبد المجيد: دور السياحة في الاقتصاد العراقي للفترة 1960 – 1982، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1985.

8- عكاش،مضر نعمة: واقع القطاع السياحي في العراق مع أشارة خاصة للقطاع السياحي في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير في السياحة وإدارة الفنادق ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2006

9- علي،يعقوب صفر :التخطيط لتأهيل خدمات وفعاليات السياحة الدينية في محافظة النجف وإثرها في نمو النشاط السياحي،رسالة ماجستير ،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد،2007.

10-العنزي،يسرى محمد حسين:العوامل المحددة للسياحة الداخلية في العراق وإمكانية تطويرها ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2005 .

11-العوادي،ماجد حميد ناصر ،قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية ودورها في دعم الاقتصاد العراقي (دراسة تطبيقية)،رسالة ماجستير ،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد،2011.

12-الفتلاوي،فاتن شاكر علي حسين الفتلاوي،رسالة ماجستير ،جامعة المستنصرية،كلية الإدارة والاقتصاد، 2006.

13-كاظم، ساهرة دريول:تأثير التلوث البيئي على التنمية الصحية في العراق،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد،2003.

14-المشهداني،سعد إبراهيم حمد:تطوير واقع السياحة على شاطئ الثرثار ، رسالة ماجستير في السياحة وإدارة الفنادق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ،2002 .

ج - البحوث والمقالات :

1- أحلام،خان ، صورية،زاوي:السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية،مجلة جوان للأبحاث الاقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الإدارة والاقتصاد،ع7، 2010.

2- إسماعيل،خالدة ، السياحة الدينية وأثرها الاقتصادي في دعم التنمية في محافظات القصد الديني(النجف الاشرف،وكربلاء المقدسة) ، بحث مقدمة إلى هيأة سياحة العراقية ،بغداد، غير منشورة ، 2011.

3- أمين،محمد مصطفى: القناطر الخيرية على الخريطة السياحية ، مجلة البحوث السياحية ، مصر،2005.

4- بخيت،حيدر نعمة:المياه العربية:الواقع والتحديات،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد، م 2،ع10، 2008.

5- بن جليلي، رياض وآخرون:السياحة في الدول العربية ،مقوماتها ومكامن تنافسيتها،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية،م10، ع1، 2008.

6- تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية،ورقة عمل الهيأة العليا للسياحة مقدمة لندوة "السياحة والعولمة"،كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بمدينة أبها،خلال المدة من 22-24محرم1425هـ.

7- د. التوني، ناجي: دور القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، مايو 2001 .

8- د. الجميلي، حميد:العولمة و أثرها في الاقتصاد العربي ،جزء الثالث ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، 14- 16 نيسان ، 2002 .

9- جويدة،عدلي رامي ، العكيلي،خلود وليد:دراسة تحليلية لإعادة هيكلة قطاع السياحي في العراق ،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الخمسون ، الجامعة المستنصرية ،2004 .

10-الخولي،سيد فتحي احمد:تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،كلية الاقتصاد و الإدارة ،المجلد14،العدد(1)،2000.

11-دبور،نبيل: مشاكل وأفاق التنمية السياحية المستدامة في بلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع أشارة خاصة إلى السياحة البيئية،مجلة التعاون بين الدول الإسلامية،أنقرة،تركيا،2004.

12-رجب،عادلة:نحو تعزيز تنافسية السياحة في مصر،المركز المصري للدراسات الاقتصادية،14ابريل،2011.

13-الزهراني،خضران بن حمدان،الحاج،احمد الحاج:التلوث البيئي وأثره على التنمية السياحية والغطاء النباتي بمنطقة الباحة بالمملكة العربية السعودية،بحث منشور من مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة ،جامعة الملك سعود،2006.

14-سالمان، سلامة سالم: تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، تونس ، 2007 .

15-السبيعي، محمد: إشكالية التنمية المستدامة في برتوكول كيوتو:استعراض لمحتوى إلية التنمية النظيفة،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد 9،العدد2، 2007.

16- صافيتا، محمد:ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الأفاق المستقبلية لتطويرها،جامعة دمشق،كلية الآداب والعلوم الإنسانية .

17-صالح، نادية حمدي:الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات)،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.

18-طالبي،محمد، ساحل،محمد:أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة الباحث

العدد (6) ، 2008 .

19-طـاهر، جميـل:النفط والتنميـة المسـتدامة فـي الأقطـار العربيـة:الفر والتحديات،المعهـد العربيـة للتخطيط،الكويت،1997.

20-عبد الحميد، مسعود علي ، الحسيني،ندى محمد ، المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تحسين نوعية السياحة البيئة بالفيوم ، بحث منشور ، جامعة الفيوم،مصر، 2010 .

21-عبد الرحيم، محمد عبد الرحيم:التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي،المؤتمر العربـي السـادس لـلإدارة البيئية،التنميـة البشـرية وأثرهـا علـى التنميـة المسـتدامة،منظمة العربيـة للتنميـة الإدارية،شرم الشيخ،مصر،2007.

22-عبـد الله،صـديقة بـاقر ،الإيـواء السـياحي فـي محـافظتي كـربلاء والنجـف بـين الواقـع والطموح،بحـوث ومناقشات المؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار،2005.

23-عراقـي،محمد إبـراهيم ، عطـا لله، فـاروق عبـد النبي:التنميـة السـياحية المسـتدامة فـي مصـر،دراسـة تقويميـة بالتطبيق على محافظة الإسكندرية،المعهد العالي للسياحة والفندقة والحاسب الآلي،الإسكندرية،2007.

24- غيلان،مهـدي سـهر وآخرون:دراسـة تحليليـة لأهـم مؤشـرات التنميـة المسـتدامة فـي البلـدان العربيـة والمتقدمة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل ، العدد1 ، 2009 .

25-فقيـه،طارق بـن عبـد الرحمن:مجموعـة فقيـه السياحية أنمـوذج لتنميـة سياحية واعدة فـي المملكـة العربيـة السعودية في إطار خطة التنمية الثامنة ،ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي،17-19فبراير،جدة،السعودية،2008.

26- القاضي،سعد عبد الرحمن ،الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة بالمملكة العربية السعودية،ورقة عمل مقدمة من الهيأة العليا للسياحة إلى ملتقى الجودة الأول بمنطقة عسير"الجودة في صناعة السياحة"،2004.

27-كلو،ارنى:تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر،منظمة العمل الدولية،مصر،2010.

28-مجلة الأهرام الاقتصادية،العدد2109،مصر،2009.

29-مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي:الأفاق والتحديات،أنقرة،تركيا، 2006 .

30- مجلة الوجهة:نحو سياحة مسؤولة،الدليل الالكتروني للسياحة المسؤولة في الوجهات السياحية حول العالم،ابوظبي ،2010.

31- مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد(29)،العدد2،2007.

32- د.محمد،سهام:أزمة الطاقة الكهربائية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني،مجلة صوت المستهلك، مجلة تصدر عن مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد،العدد94، 2011.

33-مراد،ناصـــر :التنمية المســـتدامة وتحـــدياتها فـــي الجزائر ،مجلـــة البحـــوث الاقتصـــادية عربية،العـــدد (46)،2009.

34-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،التقرير الاقتصادي حول الدول الأعضاء بمنطقة التعاون الإسلامي،أنقرة،تركيا ،2011

35-مركز المعلومات والأبحاث السياحية(ماس):نظرة على السياحة السعودية،مجلة دورية الالكترونية،ع8، 2011.

36-د. معراج، هواري ، جردات، محمد سليمان:السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية ، مجلة الباحث،العدد الأول، الجزائر، 2004 .

37- د. النقشبندي:أزاد محمد أمين ،التنمية السياحية و أثرها على صيانة البيئة الطبيعية ، المؤتمر العربي الثالث للإدارة البيئية ، لاتجاهات الحديثة في إدارة مخلفات الملوثة للبيئة ، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية ، 2004 .

هـ – الدراسات والبيانات الرسمية والنشرات :

1- الاسكوا،مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ،الأمم المتحدة، نيويورك،2007.

2- الاسكوا،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،مجموعة الإحصاءات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا 2008-2009،2010

3- الأمن المائي والغذائي والتنمية المستدامة،دراسة الدورة الرابعة لمنتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة،السعودية،2009.

4- برنامج الأمم المتحدة،تقرير التنمية البشرية2005،مصر.

5- البناء ،موفق حميد ،الموقف السياحي في العراق وأفاق التعاون مع الدول المجاورة العربية والإسلامية،بحث مقدم إلى هيأة السياحة العراقية،غير منشور،2008.

1- البنك الدولي،الصراع والأمن والتنمية ،تقرير عن التنمية في العالم 2011،واشنطن،2011.

2- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،النشرة السنوية2010.

3- البوابة الالكترونية لجمهورية مصر،مصر في ارقام2011.

4- بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع.http://databank.org

6- بيانات منشورعلى الموقع مصلحةالإحصاءات العامة والمعلومات في السعودية http://www.cdsi.gov.sa

7- بيانات منشورة على الموقع الالكتروني للهيأة العامة للاستعلامات .http://www.sis.gov.eg

8- الجهاز المركزي للإحصاء،وزارة التخطيط،مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، جمهورية العراق،2010.

9- الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء،جمهورية العربيـة المصرية،مصـر،الكتاب الإحصـائي السنوي2008،2010.

10- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، 2010 لمحة إحصائية،ع2، 2010.

11- الكتاب الإحصائي لعام 2009،بيانات منشورة على موقع الالكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء في مصر http://www.cupmas.gov.eg.

12- كتاب السنوي 2011في مصر،بيانات منشور على الموقع الالكترونيhttp://www.sis.gov.eg

13- مجلـة عطـاء الرافدين،مجلـة شـهرية الالكترونيـة تصـدر عـن وزارة المـوارد المائيـة العراقيـة علـى الموقع http://www.mowr.gov.iq

14- مديرية شرطة كربلاء، بيانات غير منشورة، 2010.

15- مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية:أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة،2004-2010.

16- مركز ماس للمعلومات والأبحاث السياحية:أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة،2004- 2010، 3.

17- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،البحث الديمغرافي لعام 2010،المملكة العربية السعودية.

18- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات،وزارة الاقتصاد والتخطيط،حسابات الاقتصاد الكلي،التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي،2010.

19- مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات،وزارة الاقتصاد والتخطيط،المملكة العربية السعودية،البحث الديمغرافي لعام 2010، 2.

20- مصلحة الإحصاءات والمعلومات،وزارة الاقتصاد والتخطيط،السعودية،الكتاب الإحصاء السنوي 2010

21- الموثق السياحي،نشرة علمية معلوماتية إحصائية-نصف سنوية،مركز المعلومات السياحية،هيأة السياحة بغداد،العدد(6)،2008.

22- الهيأة العامة للسياحة ،الأمانة العامة،الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية ،ورقة عمل الهيأة العليا للسياحة في اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية،2002.

23- الهيئة العليا للسياحة،الامانة العامة,تأثير العولمة على سياحة في مملكة العربية السعودية، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة مقدمة لندوة((السياحة والعولمة))في كلية الامير سلطان لعلوم السياحة والفندقةفي

ابها،2004.

24- الهيـأة العليـا للسـياحة،الأهمية والآثـار الاقتصـادية لتنميـة قطـاع السـياحة:حالة المملكـة العربيـة السعودية،ورقة عمل لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة،أبها،2001.

25- الهيأة العليا للسياحة،الأمانة العامة:مشروع تنمية السياحة الوطنية للملكة العربية السعودية(1422-1441هـ) .

26- هيأة السياحة العراقية، شعبة الإحصاءات،المجموعة الاحصائية2009 ، سجلات الرسمية (غير منشورة).

27- وزارة الاقتصـــاد والتخطيط،المملكـــة العربيـــة الســـعودية ،الأهـــداف التنمويـــة للألفيـــة ،للأعـــوام 2007،2008،2009

28- وزارة البيئة، تقرير الإحصاءات البيئية 2008،العراق.

29- وزارة البيئة،الواقع البيئي في العراق،2006.

30- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،العراق، المجموعة الإحصائية السنوية2009.

31- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لأعوام 2002، 2003، 2004، 2006، 2007، 2009.

32- وزارة التخطيط،تقرير إحصاءات مشاريع الماء في العراق،2009، 2.

33- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات(العراق)،المجموعة الإحصائية السنوية، 2009، 48.

34- وزارة الثقافة ،هيأة السياحة،ورقة عمل ندوة السياحة في العراق..أفاقها واتجاهات ومستلزمات تطويرها،2004.

35- وزارة الدولة لشؤون البيئية ،جهاز شؤون البيئة،تقرير حالة البيئة في مصر،2007.

36- وزارة السياحة المصرية،المؤشرات الإحصائية خلال المدة التراكمية يناير /سبتمبر 2010.

37- ياسين،منى:التلوث يهدد السياحة في مصر ،بحث منشور على الموقع الالكتروني .com http://www.aklaamun

.

37-UNWTO World Tourism Barometer, January 2011.

38-UNWTO:TourismHights,2011edition,p11.

39-World Tourism organization :International tourism 2010:Multi- speed recovery, Madrid,Spain,2011.

40-World Travel& Tourism council 2010-2011.

41- Ministry of tourism ,Egypt tourism in figures,p75.

ثانياً: آلمصادر باللغة الانجليزية

1. Ann rowe and anther :Travel and tourism standard level ,Cambridge University press ,United Kingdom ,first published,2002..
2. David Aabo:Sustainable Tourism Realities: acase for adventure service Tourism A Capstone Paper submitted in partial fulfillment of the requirements for a Master of Science in Organizational Management at the School for International Training in Brattleboro, Vermont,USA.November 2006.
3. Gone beech ,Simon Chadwick :The Business of Tourism Management, published first,England,2006 .
4. Liz Fredine ,and another: Development of a scal to assess the social impact of tourism with in communities ,National library Cataloguing in Publication data ,Australia,2006.
5. M.Tbea Sinclair and Mike Stabler ,The Economics of Tourism ,library congress ,first publish, London &New York, 1998.
6. Mohamed BEHNASSI: Tourisme Durable: Fondements, Indicateurs et Apport au Développement des Pays du Sud, Cet article a été publié dans le premier numéro de la Revue de Droit et de Sciences Sociales, éditée par la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales d'Agadir, Université Ibn Zohr en collaboration avec le Centre nord-Sud, juin 2008.
7. Indicators of sustainable development :guidelines and methodologies United Nations ,New York, Third edition,2007.
8. Office for Official Publications of the European commmunities: Medstat II: Water and tourism pilot study ,Luxembourg ,2009.
9. Sebastian Georde Ene.Madalina barataru: Sustainable Development Strategies in Domestic and International Tourism , University pitesti ,issue3 ,2010.

10. Escap Tourism Review: Managing Sustainable Tourism Development, Bangkok, United Nations,2001.

11. Statistical year book OIC member countries 2009,Ankara,2010.

ثالثاً : الانترنيت

1- http://www.stechs.net/advertise-asp.

2- http://www.salamaty.net

3- http://www.acidia.com

4- http://www.almagas.com

5- http://a lforsan.googools.com/fourum.htp

6- http://aklaamun.com

7- http://gdrc.org/uem/eco.tour/enu/index..

8- http://www.daralhayat.com/portatical.

9- http://www.world-tourism.org.

10- http://www.tourism.gov.eg.

11-ايمن ،برنجي:الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك،رسالة ماجستير في السياحة وإدارة الفنادق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2009 .

12-خامرة ، الطاهر:المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ، 2007 .

13- سليمان،هدير عبد القادر طيب:واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

14-شعوبي،محمد فوزي:السياحة والفندقة في الجزائر،دراسة قياسية1974-2002،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،جامعة الجزائر،2007.

15-عيساني،عامر:الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر ، أطروحة دكتورا في علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2010 .

16-مبارك،كواش خالد:أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية(حالة الجزائر) ، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر ،2004.

17-موفق،علي:أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير وعلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، 2002 .

18-ياسمين،زرنوح :إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة

والاقتصاد ،جامعة باتنة ، 2006 .

Abstract:

Sustainable touristic development is one of the contemporary and core issues of our times that has not to be fully fathomed by research but recently. Some studies have solely ironed out the positive aspects of it represented by the increase in the national income, the improvement of the balance of payments, and the promotion of the living standard which enabled the researcher of the present study to probe into and investigate some other negative facets represented by the impact of tourism on the environment, economy, and society via the indices of the sustainable touristic development. The study aims at (analyzing the indices of the sustainable touristic development in the sample countries with a special reference to Iraq). It also underscores the analysis of the indices of the sustainable touristic development in Egypt, Saudi Arabia, and Iraq and the explication of the nature of the social and economic, and the environmental indices through the analysis of the touristic impact on potable water, electricity, sewage, the treatment of garbage, and the biological variation as an environmental aspect, whereas the influence of tourism on the number of jobs in the field of tourism, crime rate, and the provision of the health crews represent the social aspect.

Problems of sustainable touristic development are limited to relying on human, social, and environmental resources for its emergence and the abuse and waste whether it is caused by the host country or the tourists, it could make it unrealizable under sustainability. Hence, the researcher discussed notions of tourism and their affiliation with sustainable development and the clarification of Sustainable touristic development indices which some of them have been applied to the touristic activity. The relation between tourism and the environment have been tackled. They are applied through specific policies in Egypt and Saudi Arabia. In addition to that, the researcher has clarified the nature of performance of tourism in Egypt, Saudi Arabia, and Iraq and the most prominent obstacles facing it and the venues of treating it. The study has concluded with the calculation of the sustainable touristic development indices(social, economic, and environmental) using the comparative and descriptive approach. Ultimately, the researcher has reached a number of conclusions, the formulation of recommendations so as to sustain touristic development in Egypt, Saudi Arabia, and Iraq by considering the calculated indices.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration & Economics

Department of Economics

Analysis of the Sustainable tourism development indicators in chosen countries, with particular reference to Iraq

Athesis

Submitted To the Council of the College of Administration&

Economics in Partial Fulfillment of the Requirement for the Master Degree in Economics Science

By

ABEER MOURTAADA AL - SADY

Supervised

Prof. Dr

KADHIM AHMED AL- Batat

2012 A.C 1433 A.H